الرواق

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الأول - كانون الثاني / 2020

AL - REWAQ

النظـام السياسي
واحتمالات الانهيار

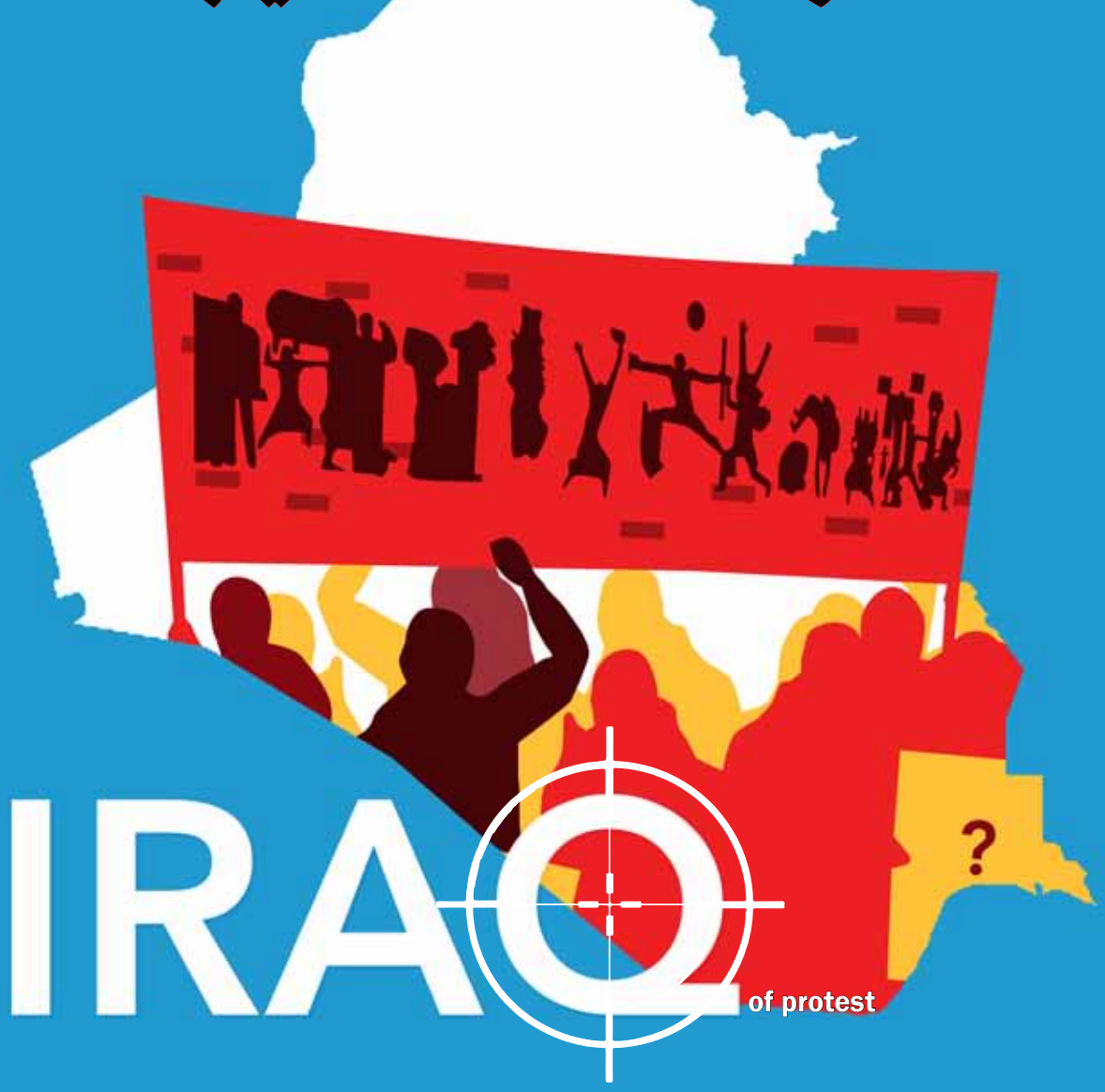

alrewaq.magazine@rewaqbaghdad.org

الرواق .. مركز ومجلة

عباس العنبوري

منذ البواكير الأولى للعام ٢٠١٩، توافق مؤسسو «رواق بغداد» على تقديمه ليكون واحداً من مراكز التفكير «Think Tank» ومصنعاً للدراسات والأبحاث، وأوراق السياسات العامّة. والتي تحتاجها الحكومة ودوائرها، لتصويبِ أدائها وفق مناهج علمية غائبة او مهملة في اداء السلطات التنفيذية في المركز والمحافظات على حدٍ سواء. ولا يخفى على القارئ أن إيجاد مساحةٍ لأيصالِ الصوت المبتني على المنهجيات العلميّة، يواجهُ صعوباتٍ بالغةً وسطَ فضاءٍ مليء بالشكِّ والحزبيّةِ والتصنيفِ والمحسوبيّات. الأمر الذي يُصّعب على مجاميعَ المبادراتِ مبادراتهم، ويحيلها الى شتاتٍ في معظمِ الأحيان. وبالرغم من كل ذلك، كانت روحَ الإقدامِ متقدمة على عقليّةِ الاستسلام. فشرعنا بتأسيس "مركزنا" على بساطةِ الإمكاناتِ ومحدوديّةِ الموارد.

متجاوزين ثقافة الاحباط التي دبت في مجتمعنا بعد 16 عاماً من الفشل. وحينما كان القرار، بأهمية اصدار مجلة " الرواق "، عقدنا عشرات الاجتماعات التي تخللتها اِستضافة العديد من المختصين والمهتمين. فكانتْ بهذهِ الصورة التي بين أيديكم "رواقاً" للفكّر والثقافةِ والسياسة. وما أحوجّنا لعشراتِ أو مئاتِ (الأروقة) في عراقنا المتعطش لتقديمِ الكّلِمة المسؤولة على بساطٍ من الحرص على صياغةِ عقولٍ وتأسيسِ منهجيّات، يكونُ منطلقها (الوطن) في أزمةِ البحث عنه!

> **لقد تزامنَ مشروع مجلة "الرواق" مع حراكِ تشرين وما تلاه .. فكان عنوانُ العدد الأول مستبطناً لاحتماليةِ الانهيار لدولتنا الفتية. أو تجديداً لجلدها الذي أكلتهُ آفة الفساد التي اقتاتت عليه..**

لقد تزامنَ مشروع مجلة "الرواق" مع حراكِ تشرين وما تلاه؛ فكان عنوانُ العدد الاول مستبطناً لإحتماليةِ الإنهيار لدولتنا الفتية. أو تجديداً لجلدها الذي أكلتهُ آفة الفساد التي إقتاتت عليه. وعزمنا أن لا نتوقف، حتى نضع بصمتنا على نظامنا السياسي، الذي لا يعترف بالكلمةِ المحايدةِ والعلميّةِ إلا نزراً. اذ أن تراكم الازمات، ودفعها جيلاً بعد جيل دون العمل على ايجاد حلٍ ناجع، من شأنه ان يكون مقدمةً لانهيارات جديدةً وتداعيات كبيرة. وقد آن الأوان للشروع بفتح آفاق الأمل في نفوس الشبيبة التي تحتج على ماضيها، وتطمح لبناء مستقبلها. ولن تكون الشعارات والهتافات كافيةً لنهضة بلد ومجتمع، دون ان تتحول الى مصاديقٍ حقيقيةٍ من العمل.

AL - R E W A Q

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الأول - كانون الثاني/ 2020

رئيس مجلس الإدارة : **عباس العنبوري**

رئيس التحرير : **د. علاء حميد**

نائب رئيس التحرير: **عدنان عبد الحسين**

مدير التحرير: **أحمد حميد**

هيأة التحرير: **أحمد الموسوي**
رأفت نبيل البلداوي
سامان نوح
طالب كاظم عودة
غفران يونس
قيس الموسوي
د. محمد نعناع
ياسر صالح

الهيأة الاستشارية :
د. آرثر كويزني - فرنسا
إبراهيم العبادي - العراق
د. ثناسي كمباناس - أميركا
جواد علي كسّار - العراق
زيد العلي - أميركا
سعيد الغانمي - استراليا
فاريبا باجوه - إيران
د. فرح الصفار - العراق
د. مارسين الشمري- أميركا
ماري كوراود - فرنسا
د. محمد فيزال بن موسى - ماليزيا
د. مظهر محمد صالح - العراق
د. ناظم عودة - السويد
أ.د نبيل زوين - العراق

GRAPHIC BY

alrewaq.magazine@rewaqbaghdad.org
info@rewaqbaghdad.org
07733478330

بحوث

مرجعيّة النجف..
وكيفية التعاطي العمليّ مع الاحتجاجات الشعبيّة في البلاد

د. محمد عطوان

الحشد الشعبي
بين شرعيّة الداخل وجدليّة الخارج

ابراهيم العبادي

مستقبل النظام السياسيّ في العراق..
السيناريوهات الافتراضيّة

د. علي جواد وتوت

المحاكاة النقديَّة والروائيَّة في العقدِ الثقافيّ الأخير 2003 - 2013

د.عقيل عبد الحسين

الاقتصادُ السياسيّ للعراق..
الرؤية والمستقبل

د. مظهر محمد صالح

مرجعيّة النجف..

وكيفية التعاطي العمليّ
مع الاحتجاجات الشعبيَّة في البلاد

د. محمد عطوان*

مِن احتجَاجاتِ شباطِ العام 2011 إلى احتجاجاتِ تشرين الأوّل العام 2019، ثماني سنوات، مثلت مدخلاً عملياً لتعبيرِ جيلٍ جديدٍ من الشبابِ عن إرادتهِ في نقدِ أداءِ الحكومات المُتعاقبة، ومَثّلت حداً فاصلاً في قول ما لا يُقال في أدبيات السياسة والاجتماع الشعبي العراقي، وهذا ما بدا يتشكل مراراً وفي غير صورة اليوم

الجديدُ في الاحتجاجات الأخيرة إنها أدخلتْ محوراً ثالثاً على معادلةِ الصراع العراقيّة المحليّة المتضمنة المحوران التقليديّان:محور المُعارضة الذي يُديره النُشطاء المدنيون (المُحتَجون)، والحكومة بما تحوزهُ من أجهزةٍ سياسيّة تنفيذية. والمحورُ الإضافي هو محور المرجعية الدينية في النجف الأشرف؛ ولطالما فضَّل[هذا المحور]النأي بنفسه عن الدخول المُباشِر في المشهد السياسي العام، وبقي يتوارى خلفَ الأحداث زمناً طويلاً، لكنه دخلَ هذه المرة بمفارقةٍ مُلفتة، ليجعل من الاحتجاجات الحالية مادتَه التعبيرية الجديدة، ومن السُلطة السياسية الحاكمة موضوعاً للنقد والهجاء.. ومع دخوله أصبحت المعادلةُ الصراعية أكثرَ غموضاً وأشدَ تعقيداً؛ وسنأتي إلى تفصيل ذلك، لكن،قبل هذا، نحاول أن نطرحَ بعضَ التساؤلات بشأن المفردات التي ألّفت حيثيات المشهد الاحتجاجي العام :

ما الذي أجبر المُحتجين على النزول إلى الشارع بهذه القوة؟وأين يُمكنُ أن نضع المرجعيةَ الدينية من الاحتجاجات؟ وكيف دعمت المرجعيةُ زخمَ الاحتجاج،وكيف أنَّها عملت على توجيه طاقته الانفعالية؟

أولاً: المرجعيةُ الدينيّة والسُلطة السياسيّة

في هذه الاحتجاجات ألقى غالبيةُ الشيعة العراقيّين باللائمةِ على أداء الحكومات المُتعاقبة التي بسطت نفوذها بسياسات طائفية.. حمَّلوها،جراء ذلك،مسؤولية خراب البلاد، وربما شاركهم في ذلك متظاهرون عراقيون آخرون ليسوا من الطائفة ذاتها.. وأنهم كما حمَّلوا هذه الحكومات مسؤولية الفشل الذي نال من مشروع بناء الدولة بعد 2003، وجهوا بعض اللوم للمرجعية الدينيّة، لما كان لها من تأثيرٍ على تشكيل جزءٍ من القوى السياسيّة الفاعلة في الوضع السياسي.. والأخيرة إذ ذهبت بالمساندة بعيداً،ربما ينبع تأثير المرجعيّة الدينيّة من أنها سعت لضمان تمثيل وجودي واف للطائفة الشيعية في السُلطة في المرحلة التي أعقبت تغيير البعث، والتي يُمكنُ وصفها بأنها: مرحلة استملاك السُلطة لدى عموم الجماعات المتباينة بعد تفكيك الدولة (دولة ما قبل 2003)، والتي حينها كان الكلُ يسعى لتمثيل ذاته فيها.

ولكن الواقع يُشير إلى أنَّ عدم صرامة تعاطي المرجعية مع أخطاء الحكومات المُتعاقبة، بحكم ولايتها المعروفة؛ التي تنصرف إلى الأمور الحسبية: لا يستطيع المُقلِدون أن يتصوروا وجودهم مناوئين ومعادين لها، ولا يتخيلون حياتهم مُمكِنة من دون الاسترشاد بأحكامها. ولا يُمكنُهم أيضاً أن يتصوّرا نقدهم الشعبي للخطاب السائد، وتحفظاتهم بشأن ما يصدر عنها من مواقف؛ ترتقي إلى مستوى قطع الصلة بها. لقد انحصر المطلب الاحتجاجي هنا في ضمن دائرة الاستفهام التعجبي عن مخرجات المرجعية أو التحفظ بشأن مواقف مُعيّنة فحسب،أي:عدم الرضا الذي يتحرك في ضمن دائرة الولاء المرجعي نفسها.. لذلك لا يَبلغُ تحميلُ المسؤولية ـ الذي تحدثنا عنه ـ حدودَ التخطئة أو تحييدَ الأدوار أو القطيعةَ داخل المبنى الأيديولوجي العام.

وربما هذا أقصى ما يمكنهم فعله إزاء مناقشة مخرجات من يمكن أن يكون حامياً وجودياً بدرجة كبيرة، هذا إذا ما ذهبنا ابتداءً إلى معاينة مواقف الناس وحاجاتهم إلى بنى مذهبية حزبية في الأقل.. فعقب الشروخ الطائفية العميقة،لا يملك الناس أن يتصوَّرون وجودهم المادي من دون وجود مظلات حزبية تُمَثلهم وتُغريهم بفكرة الحماية، وتُنعشُ فيهم تواريخ الطائفة وظُلاماتها. فرغم الإخفاق الذي وقعت فيه الأحزابُ داخل السُلطة، ورغم هيمنتها فعلياً على مجريات السياسة العامة، فالحاجة العميقة إلى وجودها داخل السُلطة همٌ لا يَعدلهُ همٌ آخر .

لم يجرب العراقيون سياسة العمل التشاركي داخل السُلطة على نحو سياسي سليم، ولم يُنشئوا مجالاً مدنياً فاعلاً،تُدرَك فيها قيم المواطنة والفردية وفصل الدين عن الدولة

والعلة في ذلك في أن العراقيين ـ في العموم ـ لم يجربوا سياسة العمل التشاركي داخل السُلطة على نحو سياسي سليم، ولم يُنشئوا مجالاً مدنياً فاعلاً تتضحُ من خلاله ملامحُ تجربة سياسية تعددية حية،تُدرَك فيها قيم المواطنة والفردية وفصل الدين عن الدولة؛بل خلاف ذلك أُريد للصيغة التي وسمت ملامح عراق ما بعد 2003أن تكون موصولة بمُشكلات الماضي الطائفية والعِرقية، أو متحفزة لاستحضار تواريخ الانشقاق الشائكة بين الجماعات المختلفة.لذلك حصل أن أُعيد إنتاج الوقائع التاريخية أو جرى استدعاء مسبباتها من الماضي بقوة، فأخذت الجماعات بأحزابها تسلكُ سلوكاً طائفياً ثقيلاً..والسنوات التي أعقبت التغيير كانت كفيلةً بإظهار جيلٍ من العُتاة المتورطين في معارك من طبيعة طائفية.

ثانياً: المرجعيَّة الدينيَّة والنطقُ بالنيابة:

لاشك شيوع الصيغة الطائفية في برامج السياسة، والفساد الحكومي المُعلَن، وتزايد حاجات الناس ومطالبهم، كانت أسباباً لخروج الناس على السُلطة الحاكمة باحتجاجات شعبية متصاعدة، ولا شك لقي خروجهم صدى سريعاً لدى المرجعيةِ الدينية العُليا، حتى قيل بين الناس:إن مواقف الأخيرة جاءت استجابة أخلاقية لخروج الناس على سُلطة العاملين بأيديولوجيا الدين.

وأغلب الظن أن [المرجعية] أدركت، وسط هذا الاهتياج، وبحسابات سريعة، أنها الجزءُ العضويُ المهم في العملية السياسية، والهدفُ المُحتم لاستهدافه في أولويات الاحتجاج(وإن كان هدفاً مستبعَداً من جهة العامّة كما أسلفنا)،وتداركاً لِما قد ينجم عن ذلك من تطورات سياسية وأمنية غير محسوبة العواقب، بادرت المرجعيةُ بما تمتلك من مقبولية شعبية، بمهمة توجيه مسار وطاقة الاحتجاج،وأنها الناطق باسم المُحتَجين،والناظم لسلوكهم، والمعني بإحقاق حقوقهم حيال السُلطة السياسية.فجعلت الكلَ يترقبُ منها ما يمكن أن يكون حلاً له، ويَتطلع إلى ما يُمكنُ أن تُقرره من أولويات في مواجهة الحكومات التي جرى الخروج عليها.

إذن تبنّت المرجعيةُ خطابَ المُحتّجين بالعمل على إعادة توجيهه، وبتمثُّل همومهم ومُشكلاتهم، وتوظيفها بيانياً عبر خُطبٍ أسبوعية. وبهذا النحو انتظم إيقاع الاحتجاج نسبياً.. لكن ـ بنحو آخر أيضاً ـ جرت محاولة إرجاء لفاعليته، لمَّا عملت المرجعيةُ وحدها على إصدار البيانات وتنظيم حزم الإصلاح، فلم يقتصر الإرجاء على ضبط سلوك المُقلِدين المُحتجين وخواصهم من ذوي الميول الدينية فحسب، بل شمل النخبَ والمُثقفين العَلمانيين الذين حرصوا على أن تكون أفعالهم متوائمة مع تعليمات وأوامر المرجعيةِ العُليا .

في الماضي كان هَمُّ المرجعية الدينية ينصرفُ إلى الإشرافِ على تسويق المعرفة الدينية ونشرِها بين الأتباع والمُريدين، وإلى كيفيةِ إيصالها إلى أبعد نقطة ممكنة في المُدن والقُرى والقصبات.. بمعنى آخر أن هَمَّها الرئيس كان إيصال المعرفة على وفق مقتضيات الشرع، عبر مؤسساتٍ ومدارسَ خارج سيطرة وتوجيه السُلطات الدنيوية الرسمية، الأمرُ الذي مَكّنها من السيطرة على مُجتمَع عامة المُقلِدين الشيعة.. وكانت المدرسةُ والحوزةُ والمنبرُ والكُتّابُ وشبكةُ المُقلِدين الاجتماعية العرفية الأدواتَ المُستخدمة لتحقيق هذا الهدف.

أما الآن، مع تطور وسائل المعرفة، وتنوع التقنيات والاختصاصات المعرفية لدى عامة الناس، وظهور أجيال متنوعة من المُتعلمين مزدوجي اللغة، وممن حظوا بتعليم منهجي علماني، ووعي الغالبية بمحدودية الدور والوظيفة اللذين كانت تؤديهما المرجعيةُ بما تتوفر عليه من وسائل تشريعية وتربوية، لم يعد مُجدياً ـ لاستمرار سُلطتها الرمزية. اعتماد الوسائل التوجيهية التقليدية ذاتها، ولأن المرجعية الدينية تملكت ناصية الخطاب المرجعي بقوة بعد 2003، من خلال التصرف التام بالضرائب الدينية أو المال المتأتي من الخُمس، والصدقات، والمدفوعات المالية المتفرقة، والنفوذ المتأتي من جُملة المؤيدين والمُريدين لها في السُلطة السياسية، وتشعّب علاقاتها الداخلية والخارجية وتَعقُّدها: ساهم ذلك في تملك وتطوير وسائل سيطرة جديدة في التعامل مع الجمهور (وأعني جمهور المُقلِدين من الشيعة بدرجة كبيرة)، خاصة في ظل انهيار البنى والمؤسسات المدنية الحمائية الحديثة للدولة عقب التغيير في 2003، فمثلت في هذا المقام الحامي للنظام والداعم الأساس لأتباع المذهب الشيعي، والجهة المُوجِهة لهم في الأزمات والاختلالات الأمنية والسياسية.

وبما أن مرجعَ الطائفة، أو من يُنيب عنه يحظى بمقبولية كبيرة لدى جمهور المُقلِدين (للاعتبارات الأمنية، والوجودية، والمذهبية):فإنه يتدخل بلغة خطابية محسوبة،ومعتنى بتوظيفها في مسائل السياسة، حتى يُصبح سلوكه الصادر في ما هو سياسي جَمعاً بين مهارة المُرشد العالم وروح النص الشرعي، وأحكامه مؤثرةً في الوجدان العام، ومُساهِمة في الاستقواء، وفي الإقناع،وحاملةً على التسليم والطاعة في أخص الأحوال،فيُصبِحُ العملُ بمضامينها يفوقُ العملَ بأوامر وتوجيهات القادة العاديين العاملين في موضوعات السياسة الصرفة. لذلك،من موقعه الرمزي الأعلى، يستطيع المرجعُ الديني تصدير الحكم الذي يُلائمُ الواقعةَ الاجتماعية،ويُسيَرهُ بنحو من الإمكان.

ورغم الحدود الموصوفة للمرجع، فإن للانقياد الشعبي، والتفويض، والتسليم،والقبول بأوامره العُليا أسبابه الموضوعية:إذ قناعة أغلب المدنيين تتجه إلى أن المرجعيةَ وعبر خُطب الجمعة ـ قادرة على تقوية زخم الاحتجاج، وأن دخولها المُباشِر بشأن ما هو داخلي ـ أمرٌ فيه شيء من الجدة، ودافعٌ للتعبير الحر حيال ما تقترفهُ الحكوماتُ من أخطاء.كما وقد اعتقدَ البعضُ منهم أيضاً بأن تحويلَ الإصلاحات إلى واقعٍ ملموس لا يتم إلا من داخل الدائرة الدينية، وبأن المرجعيةَ وحدَها من يستطيع تحقيق ذلك بالفعل.. فليس هنالك تغيير يحصلُ إلا من داخل دائرة الاعتقاد نفسِها، وحيثُ أن موقعَ المدنيين في خارج دائرتها، فإن أية محاولة منهم للتغيير ستواجَه بمزيد من الحساسية والممانعة.

يُضاف إلى ذلك: إن الشخصيات المُلهِمة والمؤثرة داخل المجال المدني العام، الذي كان يلزمُ المقام حضورها في مثل هذه الظروف:غائبة، إن لم نقل مُنعدمة.. ولعل تأملاً عابراً لِما جرى في مصر (في ميدان التحرير مثلاً) يُرينا حجم الحضور النوعي

لم يَعِد مجدياً النظر إلى مطالب الناس العاديين أو إلى ألوانهم ومرجعياتهم وشعاراتهم بِعدّها معاييرَ حاكمة تحدد مِقدار شرعية فعل مقاوم ما، إنما المُجدي هو النظر إلى الاحتجاج نفسه بوصفهِ قيمةً اجتماعية مقاومةً تُجددُ دِمائَها وتَستشعرُ قوةَ حضورها بمواجهة نظامٍ سياسي يعاني المزيدَ من الانسداد

المُلفت للمُفكرين، والفنانين، والأدباء والأكاديميين من المثقفين، وقادة القوى المدنية، ورجال الأعمال وجماعات المصالح فضلاً عن النُشطاء المدنيين الشباب، الأمر الذي صنع عندهم صورةً بانورامية واقعيةً مُلزِمة لرحيل الرئيس مُبارَك.

لم يحصل مثلُ ذلك في العراق البتة، وكان يُمكنُ للنُخب المؤثرة ـ لو وُجِدَت ـ تعديل لغة الخطاب المذهبي السائدة بلغةٍ تداوليةٍ مدنيةٍ جديدة فاعلة ومؤثرة... ولكن يغيب في الواقع ما نُسميه نُخباً ومثقفين عضويين ينتظمهم عملٌ نقابي أو سياقٌ تنظيمي حديث.. ثمة أفراد قلائل فحسب يملكون هامشاً محدوداً من الحركة هنا وهناك. وهؤلاء غالباً ما سيُجبرون على إضمار ما يعتقدون به وسط غياب الفصل «الكافي» بين الدنيوي والمقدس. وما مآلهم إلا الانعزال في الأخير، أو الاستبعاد الوشيك لجهة صعود ما هو جماعي رمزي، له جمهوره الغفير، ولغته الآمرة في التصعيد والتعبئة.

حقيقة الأمر: إن قيادة مدنية موحَّدة تملكُ المهارات السياسية والقانونية والاقتصادية اللازمة لبلورة رؤية سياسية واضحة قادرة بالفعل على تشخيص ما هو كائن وما يُمكنُ أن يكون لم تتحقق في الواقع المحلي، أو لم يتبلور حضورها بين تلوينات المُجتمَع عموماً.. وبما أن الساحةَ السياسية خلوٌ منها:فلا مندوحة من خروج قوى احتجاجية بديلة مختلفة الرؤى والتصورات والأهداف، غير مرتبطة برابط تنظيمي معلوم،أو مُتّبِعة لآلية تنسيقٍ مُحدَّدة بمنهج مُسبق.. وبفعل المزيد من تجريبها الميداني العميق، وممارساتها العملية الحية، فإن هذه [هذه القوى] بما تحمله من مفارقات تنظيمية جديدة تُربكُ بديهيات الواقع المُعقَد، فيصبحُ اللاتوقّع من داخل الممارسة والاختبار قيمةً إضافيةً لها، ويكونُ أيُّ انتقادٍ مُوجَّه إليها من خارج الممارسة فقيراً أجوف.

لذلك،حاولت المرجعية الدينية توجيه الصوت الشعبي (بصيغته الأخيرة)، مع تثبيت أن ما تفعله هو استجابة وجودية لفعل خارجي عليها، وهو موقفٌ يُبرِّرهُ بعضُ الفقهاء المجتهدين بتأصيلهم للعمل السياسي بنحوِ الإباحة بالعنوان الأولي، وبنحوِ الندب الذي يَصلُ إلى درجة الوجوب فيما لو توقفت على ذلك مصالح الأمة بالعنوان الثانوي.

لذلك يُصبِحُ مُستَوعباً الإجابة عن السؤال: لماذا سَلّم المُحتجون بتوجيهات المرجعيةِ الدينية؟والواقع يشير إلى غياب الفاعل المدني المعلوم وسط حضور رمزي مهيمن تحوزه المرجعيةُ،مؤيد من طبقات المُجتمَع المحلي كلها.

ثالثاً: احتجاجٌ بـ لغةٍ جديدة

في الأيام الأولى من احتجاجاتِ شباط 2011، تفاجأ كثيرٌ من الناس بطبيعةِ الشعاراتِ التي رُفعت والتي كانت تحملُ أفكاراً تحرريّة: (خبز حرية، دولة مدنية... صاح صوت المدنية هنا تموت الطائفية.. صاح صوت المتظاهر حيا حيا على التظاهر، الشعب ما يريد غير المدنية وانتوا بسم الدين جبتوله الأذية، يا مواطن يا مسكين باكو صوتك باسم الدين).وبسبب ذلك:تَراجَعَ من المُحتجّين من تراجع،وعَزفَ منهم من عزف عن مواصلة دعم الاحتجاج. والسببُ وراء ذلك أن الناس لم يعهدوا هذا النمط الهجائي منذ زمن التغيير في الأقل، ونركزُ على سواد الناس في هذا السياق تحديداً، لأن الخطاب الإيديولوجي الرسمي (الإعلامي والفقهي والثقافي) السائد استمر ينحو منحى طائفياً لزمن طويل، ولم يكن بمقدور الناس التعوِّد على مُفرَداتٍ بديلة عنه تتجاوز مسمياته. وغالبيتهم لم يَألف سماع أو تداول مثل هذه الشعارات بصوتٍ عال، سواء على مستوى تعاطيها في الثقافة الإعلامية الرسمية أو على مستوى تداولها شعبياً، لذلك لم يكن بالوسع قبول ما هو جديد منها.

يُضافُ إلى ذلك إن أغلبَ من كان يَخرجُ للتظاهر لم يُدرك ما تعنيه الطائفيةُ وما يعنيه الانتماءُ إلى الطائفة، لذلك كان[هذا الأغلب] يَعدُّ وجودَه طبيعياً في كنف الطائفة من دون استيعاب مخاطر التخندق الطائفي.. وكان إعلاء النبرة الطائفية على ما سواها قرابة ستة عشر عاماً، كفيلاً بجعل التعاطي مع أشيائها تعاطياً عفوياً مع الوقت.

لكن في احتجاجات تشرين 2019،لم تكن الشعارات التي رفعت بالأهمية السابقة ذاتها،بالرغم من تعارض مصادرها وتقاطع خطوطها؛إذ لم يَعدْ مع الاحتجاج حاجة لمعنى لغوي جامع مشروط يتواضع عليه المُحتّجون، طالما انَّ القضية السجالية التي تُوجِب التغيير ليست بين المُحتّجين المختلفين أنفسهم،إنما مع السُلطة التي تغرّبت وانفصلت عمن أرادت تمثيله.وأن الجدلَ المطلوب، والاختلافَ على الاختلاف أصبح يلزم تحققه في الصراع مع السُلطة السياسية ومن يَستأثر بامتيازاتها بشكل من الأشكال.لذلك لم يَعِد مجدياً النظر إلى مطالب الناس العاديين أو إلى ألوانهم ومرجعياتهم وشعاراتهم بِعدّها معاييرَ حاكمة تحدد مِقدار شرعية فعل مقاوم ما، إنما المُجدي هو النظر إلى الاحتجاج نفسه بوصفهِ قيمةً اجتماعية مقاومةً تُجددُ دِماتَها وتَستشعرُ قوةَ حضورها بمواجهة نظامٍ سياسي يعاني المزيدَ من الانسداد.

لذلك كان ثمة صعوبةٌ في تفسيرِ ما يُمكنُ أن تعنيه المدنيةُ التي يُطلقها لفيفٌ من الشباب الساخط، فكان الحديثُ عن الدين يستفز ممن يتعسر عليهم التمييز بين ما يعنيه الدينُ مُنزّهاً عن السياسة، وبين ما يعنيه استعماله بطريقة

إيديولوجية مُغرِضة.. ما يسمح ذلك بدخول «مُشوِّشين» كُثر على خطوط الاحتجاج؛على سبيل المثال،يعترضُ خطيبٌ شيعي مشهور في واحدة من خطبه على فكرة إطلاق المتظاهرين عِبارة (بسم الدين باكونا الحرامية).. فكان يقول: «ربط الدين بالسارقين مغالطةٌ وتعسف، وليس صحيحاً استعمال ما ليس له صلة بالدين استعمالاً دينياً، فما معمول به ليس ديناً بالضرورة».. وكان كلام الشيخ مقبولاً في جانب من جوانبه، لكنه يمثلُ مغالطةً من جانب آخر، لمَّا يحاولُ إخفاءَ نواياه في التأثير السلبي على وعي المُحتّجين عبر التلاعب الكلامي معهم، وتحويل الواقع ـ بتعبير فوكو ـ إلى شارات، والادعاء «بأن شارات اللغة مطابقة للأشياء تماماً». لقد «أربكَ» الشيخ المُحتّجين و«شوّشهم»، وثنى مواقفَ بعضهم عن الاستمرار بالاحتجاج.. وبخاصة «أربكَ»من كان متماهياً بتلقائية مع النسخة الدينية الشعبية الرائجة بعد 2003، ومن كان مُنسجماً مع ما يسميه بيار بورديو»سوق الألسنية»؛ سوق المنابر الذي يَلقى رواجاً كبيراً لدى السواد الأعظم من الجمهور في الجنوب.. وما كان اعتراضُ الشيخ إلا خوفاً من إتيان المُحتّجين بدولة لا دينية تعارض مبناه، وتنشر الإلحاد وتُوسِّع الحريات الشخصية.. وبتأثير ذلك التشويش بات كثيرٌ منهم عازفاً عن المساهمة في التغيير مخافة حصول مثل هذا «التحول المُريب».

والسؤال:لماذا تدخلّت المرجعيةُ الدينية في شأن الاحتجاج؟ مقتضى الحال: إنها لم تكن لتتدخل في ذلك من الأصل، ولكن [الاحتجاج] بشعبويته وثوريته هو ما يشغل اهتمام الوسط المرجعي إن لم نقل يوَجَّه أنظاره إلى خطورة ما يجري.. مع ذلك جاء خطابُ المرجعية. من الناحية العملية ـ مُلحَقاً بأحداث الاحتجاج.. وبما هو عليه من سَماكة بيانية مكينة،بدا[الخطابُ] خفيضاً ومتحفظاً في التعاطي مع مطالب المُحتجّين التي كانت تأتي تالية على موضوعات الحشد والحرب على داعش، باحتساب أن «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»،وأن المرجعيةَ تضعُ ـ بدرجة من الاهتمام ـ على عاتقها شأنَ تَولّي الحرب قبل أي شيء .

لماذا هذا الموقف المُتحفِّظ؟ لأن المرجعيةَ ترى العالمَ والأشياء من منظورها الاستنباطي الحصري، ولا تركن لعقلٍ آخر يفكرُ خارجَ مدارِ مداركها الذاتية، ولهذا ما يبرره أيضاً، فمن جهة:يتجه سلوكها المُحافظ ـ من حيث المبدأ ـ نحو تحصين النظام العام وتثبيته لا نحو تفكيكه، ونحو صنع تقاليد تراتبية، واعتماد قواعد ضبطٍ وتوجيهٍ مع الناس تأخذ صيغة إرشاداتٍ واجتهادات وفتاوى. أما من جهة أخرى: فتَعدُ المرجعيةُ نفسَها صمامَ أمانٍ؛ همُهُ تصريف الحوادث المُجتمَعية وحصرها وتأويلها تأويلاً لغوياً آسراً.. وما الاحتجاجات إلا واحدة من الحوادث التي تربكُ مساعيها في هذا الشأن، فتلجأ إلى تأويلها، باحتسابها أزمة بنيوية عارضة يُمكنُ حلّها وتذليل مسبباتها..فلا تملك التعامل معها إجرائياً ـ إلا من خلال استعمال اللغة والعِبارة والخطاب والتجريد.

إن ما يشغلُ بال المرجعيةِ في هذا الشأن صنع توافق عَقدي كلامي منضبط يحفظ المنافعَ العامة فحسب، أي:المنافع المشتركة، فتكتفي بالانتقاد، وإبداء النصح، والتوجيه،فلا تدعو صراحة إلى إزاحة أية سُلطة سياسية ولا إلى الوقوف بجانبِ أي منها أيضاً.

إذن بهذا المعنى: وجود مؤسَسة دينية قوية مرهونٌ بوجود بنيان سياسي متحقق في الواقع. وهو ما يجعلها تُمسِك بعصا التحكم اللازم من المُنتصَف،بتبنيها قضايا تُلامسُ حاجات الناس، فتنتقدُ نقصَ الخدمات وخطرَ الفساد وغيره، لكنها لا «تفتي» بما يَمسُ مصالحَ البنيان العام، فبالوقت الذي تُظهِر فيه تعاطفها مع قضايا الجمهور،تُطالِب الحكومةَ بمؤسساتها(وهي جزء من ذلك البنيان) بتنفيذ ما يَلزمُ تنفيذه من حفظ النفوس، والأعراض، والأموال، وتوخي حصول الضرر أو الحرج لمن تعلّقت مصالحهم بها أو لعامة الناس، لارتباط عُنوانِها الوظيفي بالمنافع العامة.

والمرجعيةُ ضِمنَ هذه المسافة إنما تحاول أن تُظهر في نتائجها؛ توافقاً في العرَض، وتعارضاً في الجوهر؛ فمن ناحية العرَض يبدو للرائي أنها تصنع تماهياً دينياً من طبيعة سياسية في علاقتها بعامة الناس، ومن ناحية الجوهر تتغاير طبيعتها حين يتجه شغلها الشاغل: نحو تحقيق المنافع العامة، أي الأمور التي يتوقف عليها حفظ النظام،وتحقيق ذلك لا لغرض سياسي مُباشِر بالمعنى الذي يفترضه التصور الأولي لصون المنافع، إنما لاعتبار المرجعية؛ مؤسسة تُعنى بالتفصيل المُشتمِل للأشياء الصغيرة من جهة، وبتمثيل البنيان العام بنحو السعة من جهة أخرى.

باختصار باتت العملية السياسية المحلية الآن متوزعة بين ثلاثة محاور أساسية، ففضلاً عن محوري السُلطة بمؤسساتها الدستورية، والمُعارَضة مُمثَّلة بجيل من المُحتّجين الجُدد؛ دخلت المرجعيةُ الدينية محوراً ثالثاً فاعلاً في تحديدِ مستقبل العملية السياسية. وكما هو معلومٌ كان للمُحتّجين قصبُ السبق في بادرة الاحتجاج والتغيير، بيدَ أن المرجعيةَ الدينية تمثلت الصوتَ الشعبي بصورةٍ لاحقة، ولم يتعد تمثلها له ـ إلى الآن ـ حدودَ التسوية والتوفيقَ بين المتعارضين، أو أنها لم تصنعْ به شيئاً يتخطى القبول بالحلول الوسط الواقعة بين شرعية المطالب وإمكانية تلبيتها حكومياً، فبقي دورُها يعملُ على صون المنافع العامة بدرجةٍ أساسية.

أستاذ الفكر السياسي في جامعة البصرة

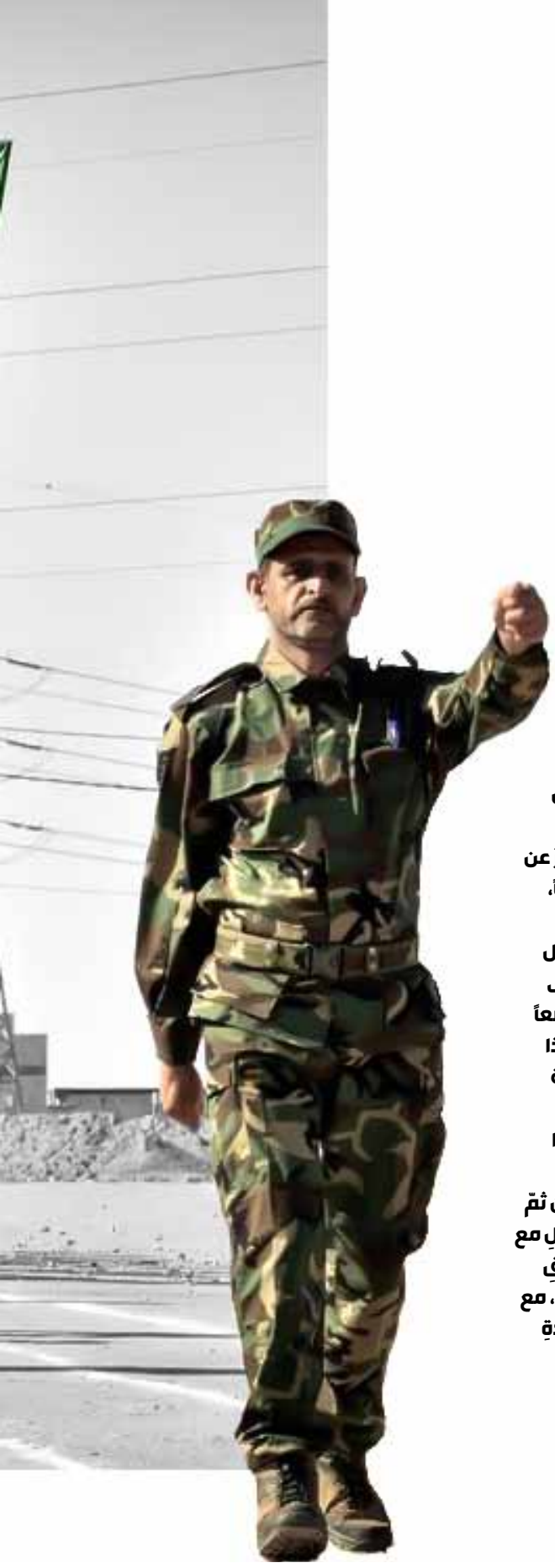

الحشد الشعبي

بين شرعيّة الداخل وجدليّة الخارج

ابراهيم العبادي*

تواجه الدولة العراقية، مشكلة في التعامل مع القوى والفصائل المنضوية تحت «هيأة الحشد الشعبي»، وأساس هذه المشكلة نابع من محاولة زعامات وقيادات مصنفة ضمن تشكيلات الحشد، ولكنها تقوم بأدوارٍ سياسيةٍ وتعبرٌ عن مواقفٍ واتجاهاتٍ ذات ارتباطٍ بما يجري في العراق داخلياً، او له علاقة بالأوضاع السياسيّةِ الاقليميّةِ والدوليّة، ولأن القانون العراقي يمنَعُ ممارسةَ العمل السياسي لمن يعمل في المؤسساتِ العسكريةِ والأمنية، ولوجودِ قانونٍ ساوى الحشدَ بالمؤسساتِ العسكريّةِ والأمنيّة، وبذلك يكونُ خاضعاً للدستورِ العراقي وتطبقُ عليهِ مفرداتِ القانونِ النافذ، لذا من المتوقع أن يَزدادَ الجدلُ السياسي والحملات الإعلاميّة بشأنِ مشاركةِ الفصائلِ الطامحةِ للقيامِ بدورٍ سياسيٍّ في الأحداثِ والتطوراتِ السياسيّةِ الإقليميّةِ، ومع القيام بهذا الدور، تريدُ هذه الفصائل الحفاظَ على أجنحتها العسكريّة، وهو ما يتعارضُ مع رؤيّةِ الدولةِ العراقيّة وسياستها، ومن ثمّ يتطلبُ الأمرُ صياغةَ رؤيةً شاملةً للدولةِ في كيفيّةِ التعاملِ مع هذهِ الإشكاليّة الدستوريّة، من أجلِ تحليلِ ومعالجةِ الآفاقِ المستقبليّةِ لوجودِ الحشدِ الشعبي، ودورهُ وما يُنتظرُ منه، مع الإنتباه للتحفظاتِ المحليّةِ والإقليميّةِ والدوليّةِ الموجودةِ وما يترتبُ عليها من مواقفٍ معاديّةٍ أو سلبيَة.

الحشد الشعبي
الله أكبر

رؤية بشأن واقع الحشد ومكانته:

تنقسـمُ رؤيةُ الحشد الداخليّة لذاتهِ تبعاً لدواعي التأسـيس والتشـكّل والإرتباطِ والتمويـل، اذ إن أغلـبَ الفصائـل التـي تنضـوي ضمنـهُ هـي في الأصـلِ كيانـات وأذرع وواجهـات عسـكريّة أو سياسـيّة تكوّنـتْ بدعـمِ الجمهوريّةِ الإسـلاميّةِ في إيران، قبل ظهورِ الحشدِّ رسمياً بعدَ تأريخ 10 حزيـران 2014، وهي من ثمّ لا تشـعرُ إلا شـكلياً أنها داخلةٌ تحتَ العنوانِ الظاهر المسمى الحشد الشـعبي، اذ إن الحشـدَ تشـكّلَ مـن متطوعيـنَ انضموا لهُ بعدَ نداءِ مرجعيّةِ السـيّدِ السيسـتاني ودعوتـهِ «للجهـاد الكفائـي»، وهـذهِ الفصائـل والكيانـات التـي يتبايـنُ حجمها حسـب ارتباطها العقائـدي مـع الجمهوريّـةِ الإسـلاميّةِ الإيرانيّة وبمرجعيّـة السـيد الخامئنـي، وتوجيهـات «مقر قيادة رمضان» ورئيسـهِ اللواء قاسـم سليماني، وتتبنى رؤيّةً سياسـيّةً وأيديولوجيّةً تقتربُ إن لم تتطابـق مع الرؤيّـةِ الإيرانيّـةِ للواقعِ السياسـي الدولـي والإقليمـي بـل والمحلـي العراقـي، وتـرى نفسـها جـزءاً من محـورِ المقاومـة، وأنها معنيّـةٌ بمشـكلاتها، مـع محـاكاةٍ لتجربـةِ حـزب اللـه فـي لبنـان، وطريقـةِ تعاملـهِ مـع قضايـا الدولـة اللبنانيّـة المحليّة، والقضايـا العربيّة ذات البعد الإسـلامي والدولي، ولكـن الفصائل التي تشـكلتْ بفعلِ الفتوى، وأصبح لها وجود كفرقةِ العبـاس القتاليّة ولواء علـي الأكبر، فإن لها رؤيةً مختلفـة، ولا تشـعرُ أنهـا مرتبطـةٌ بالخـارج وغيرُ معنيّة، بتلقي توصيـات أو توجيهات من أحدٍ غير المرجعيّة الدينيّة والسياسيّة في داخل العراق.

نلاحظُ من خلالِ معطياتِ التعاملِ الإيراني مع الشأنِ العراقي، أنها أسهمتْ بأن يكونَ العراق، ساحةَ نفوذٍ ماديٍّ وسياسيٍّ ومجالٍ حيويٍّ وخطِ دفاع، ودولة عازلة جغرافياً عن أيِّ تهديداتٍ للدولةِ الإيرانيّة، من هذا المنطلق..

الحشد وإيران:

لإيران منطلقٌ استراتيجيٌّ يستندُ إلى مفهومٍ حاكمٍ مضمونهُ أنها تمثلُ مركزَ المشروعِ الإسلامي وهي «أم القرى» ودولة التأسيس والمحور الذي ينبغي الدفاع عن رؤيتهِ ومصالحه، وأن جميع القوى الإسلاميّة لاسيما الشيعيّة، ينبغي أن ترتبطَ برباطٍ وثيقٍ معها لتحقيقِ مصلحةٍ متبادلة، فمن إيران الدعم والتوجيه والتبني، ومن هذه القوى المناصرةِ والقتالِ المادي والمعنوي، ضمن هذا المشروع لمواجهةِ النفوذِ الأميركي وأدواتهِ في المنطقة، وعلى وفق ذلك، فإن خطابَ الجماعاتِ والفصائلِ الإسلاميّةِ الشيعيّة، يتماهى تماماً مع الموقفِ والخطابِ الإيراني، كما أن إيرانَ تعتقدُ أن الأكثريّةَ الشيعيّةَ العدديّةَ في العراق، لن يُسمح لها دولياً وإقليمياً ببناءِ دولةٍ قويّةٍ مستقرة، وحتى لو قويت الدولة، فإنها ستظلُ عرضةً للتهديداتِ الداخليّةِ والخارجيّة، والضغوطِ بسببِ التركيبةِ السكانيّةِ المتعددةِ والصراعِ المزمن على السلطة، وعليهِ فإن على شيعةِ العراق، التسلح بقوىً موازيّة لقوةِ السلطةِ والدولة، وهذه القوى هي الأذرعُ المسلحةُ ذاتَ الغطاءِ التنظيمي السياسي، والتي ستكون أدواتَ ضغطٍ مع إمكانيّةِ التعبيرِ بحريّةٍ عن مواقفها والمشاركةِ في النشاطِ السياسي.

ولكننا حين نعاينُ ملامحَ هذا التوصيف السابق، نلمسُ أن إيران لا تريدُ دولةً قويّةً تجاورها ذاتَ مضمونٍ شيعيٍّ، ويكونُ للنجفِ ومرجعيتها حضور مركزي فاعل يتعدى الى خارج العراق، وبتأثيرٍ معنويٍّ كبير، نلاحظُ من خلالِ معطياتِ التعاملِ الإيراني مع الشأنِ العراقي، أنها أسهمتْ بأن يكونَ العراق، ساحةَ نفوذٍ ماديٍّ وسياسيٍّ ومجالٍ حيويٍّ وخطِ دفاع، ودولةً عازلةً جغرافياً عن أيِّ تهديداتٍ للدولةِ الإيرانيّة، من هذا المنطلق، فإن إيران حريصةٌ على إدامةِ وجودِ الفصائلِ ومشروعها في العراق، وهو سياسي/ عسكري/ أمني، يُراد لهُ أن يمتدَ ويتعمقَ عبرَ الآلياتِ الديمقراطيّةِ العراقيّة، حتى يكون لحلفائها حضورٌ سياسيٌّ فاعلٌ في الأجهزةِ التنفيذيّةِ والتشريعيّة، وكذلك بالفضاءِ الإعلامي والاقتصادي، ولهذا فإن إنخراطَ الفصائلِ «ذات الارتباط المادي والمعنوي أو احدهما بها» تحتَ مظلةِ الحشد، كانَ لغرضِ تأمينِ الدعمِ المادي واللوجستي، وفي الوقتِ نفسه، شرعنةِ وجودِ هذه القوى، واستثمارِ إنجازاتها ضمنَ مفرداتِ مشروعِ «المقاومة». ولنتذكر أنَّ فصائلَ عراقيةً متعددةً قاتلتْ في سوريا، وأعلنتْ عن ذلك، على الرغم من علمها بأن هذا الموقف مخالفٌ لرؤيّةِ الدولة العراقية، ومع ذلك تستمرُ فصائلُ «حشديّة» في التعبيرِ عن مواقفٍ ورؤىً غيرَ منسجمةٍ مع سياساتِ الدولة العراقيّة، وبضمنها الطموح باتجاه المشاركةِ السياسيّةِ مع الاحتفاظِ بالجناحِ العسكري، وهو ما يخيفُ أطرافاً محليّةً ودوليّةً ويجعلها في شكٍ وريبةٍ من الحَشد، وفي انتظارِ موقفٍ واضحٍ من الدولةِ العراقية.

الحشد والواقع الدولي:

لا يحظى الحشدُ إقليمياً ودولياً، بأيِّ شكلٍ من أشكالِ التعاطفِ على المستوى الرسمي، ومنطلق ذلك متأتٍ من أن الدول تحرصُ على أن يكون القرار العراقي أمنياً وعسكرياً، وفي مواقفهِ وعلاقاتهِ خاضعاً للمؤسساتِ النظاميّة، وينظرُ بشكٍ عميقٍ لأيِّ تشكيلٍ سياسيٍّ يمتلكُ ذراعاً مسلحة، حتى لو كان مرتبطاً بالمرجعيّةِ الدينيّةِ التي تحظى بالتقديرِ الخارجي.

خليجياً، ناصبتْ هذه المنظومة العداء للحشد، وعدّتهُ ميليشياتٍ شيعيّةٍ غير منضبطة، يُمكن أن يستعملَ ضدَّ أهل السُنة في النزاعاتِ والصراعاتِ المحليّة التي لم تنته الى قاعدةٍ مستقرةٍ لحدِّ الآن، وقد سعتْ الإمارات وبدفعٍ سعوديٍّ الى تصنيفِ بعضِ فصائلِ الحشد كـ«منظمات إرهابية» عبر المنظومة الأمنية – السياسية لمجلس التعاون الخليجي، كما أن بقية الدول العربية لا تنظرُ بارتياحٍ الى الحشد، بفعل التسويقِ الإعلامي والتشويه لدورِ الحشد، من قبلِ فاعلينَ سياسيّينَ محليّينَ في داخل العراق، ومن خارجه، وقد اِتخذتْ مشيخةُ الأزهر، مواقفَ متشنجةٍ من الحشد، لم تهدأ إلا بعدَ جهودٍ وبياناتٍ عراقيّةٍ مضادة.

دولياً: تربطُ الولايات المتحدة الاميركيّة ودولٌ أوروبيّة وتركيا، «الحشد» بالسياسةِ الإيرانيّة، وتراهُ تشكيلاً ينبغي الحذر من فصائله، لأنهُ يتكامل في عملهِ مع منظومةٍ إقليميةٍ مركزها إيران مروراً بسوريا ولبنان، وأنها تمثلُ خطراً على المصالحِ الأميركيّة والغربيّة والتركيّة، ولهذا فإن الأتراك عموماً تحركهم الهواجس الطائفيّة في هذا الصدد مثلهم مثل بقيّةِ الدول العربيّةِ الإسلاميّةِ الأخرى، التي تستقي معلوماتها من مصادرٍ أحاديّة.

وتميـلُ بعضُ مراكـز القوى الأميركيّة الى شـيطنةِ «الحشـد»، وتصنيفـهُ كمنظمـاتٍ إرهابيّـةٍ في سـياقِ حربها ضدَّ المشـروعِ الإيراني في المنطقة، وترى ذلك جزءاً من آلياتِ عملها الناجحة حتى لو تسببَ لها بإشكالياتٍ مع الدولةِ العراقيّة بلحاظِ قانونيّةِ وجـودِ الحشـدِّ ومقتضياتِ تشـكيلهِ التي كان الإرهـابُ وخطرهُ علـى وجودِ الدولةِ والمجتمع، السـبب الأوحـد فيه. لذا نرى أن التعامل مع هذه القضيّة الشـائكة يتم مـن خلال القيام ببعض المعالجاتِ التي يجبُ أن تقوم بها الدولة العراقية، والتي هي:

1 - التمسـكُ بوجودِ الحشـدِّ ضمنَ أطرهِ القانونيّةِ والتشـريعيّةِ التي شرعها مجلس النواب، وإخضاعهِ للقانونِ العراقي، ودمجهِ مـا أمكَّـن ضمـنَ المنظومـةِ العسـكريّةِ والأمنيّة، لكونـهِ قوةٌ دفاعيّـةً ذات مصداقيّة، واحتياطياً اسـتراتيجياً لا يُمكنُ التفريطَ بـهِ بعـد التجـارب المهمة، التـي أكتسـبها والحالـة المعنويّة – الشعبيّة التي رافقتهُ، مما جعل الكثيرين يحسبون حساباً للعمقِ الشعبي لمنظومةِ الدفاعِ العراقية.

2 - لتحاشـي الضغـوط المحليّـة والإقليميّـة والدوليّـة، فـإنَّ التطبيق الصارم لقيَّم المؤسسـةِ الأمنيةِ والعسـكريّةِ العراقيّة، كمـا قنّنهـا الدسـتور، هي الآليـة المناسـبة للدفاعِ عـن وجودِ الحشـدِّ وحمايتهِ مـن الضغوطِ والإعلامِ والمواقفِ السياسـيّةِ المُضادة، وحمايتهُ أيضاً من المواقفِ الصادرةِ من داخله.

3 - التوجهُ عموماً لإشـغالِ الحشدِّ بواجباتٍ وتكاليفِ عسكريّةِ-أمنيّةٍ وتكليفهُ بمسكِ المناطقِ الخطرةِ أمنياً والرخوةِ استخبارياً، مـع الاحتـرازِ الشـديدِ مـن الاحتـكاكِ مـع السـكّان، لاسـيما المختلفيـن مذهبياً مع انتماءِ تشـكيلاتِ الحشـد، ثمة ضرورات لمسـكِ مناطق لم تنجح الأجهزة العسـكريّة النظاميّة بمسكها لأسـبابٍ عديـدة، ونجـح الحشـد في مسـكها سـيكون إضافة نوعية وإنجازاً يحسب لرصيد المنظومة الأمنية، ويقلل من قوة الأصوات المعارضة لوجود الحشـد والمتربصة بسلوكيات بعض أفراده وتشكيلاته.

4 - هناك تجارب إقليمية نجحت في إشـراك القوات المسـلحة فـي مشـاريع إعماريـة وإنتاجيـة وخدميـة، ليكـون العسـكر بشـتى صنوفهم ومسـمياتهم عنصراً إيجابياً منتجـاً في الدورة الاقتصادية، وليكون مسـتعداً للاعتماد على نفسه في تسديد تكاليفه ودفع فاتورة الامن المرتفعة، ولدينا إمكانيات هندسية وخدمية لإعادة إعمار المناطق المدمرة، وصيانة الطرق وشـق القنـوات وبنـاء المدارس، لكن ينبغي الحذر الشـديد من تسـلل الفسـاد والمحسـوبية واسـتعمال القوة للامسـاك بالمشاريع خلافاً للمعايير الاقتصادية والإجراءات القانونية والحكومية.

5 - لا بد من عمل حثيث لدمج تشكيلات الحشد بحيث لا تعود فصائـل متعـددة، يرتبط أفرادهـا تنظيميا بقادتهـا، وإنما لا بد مـن إجراءات دمـج هادئة وحثيثـة لصهر الافراد في تشـكيلات عسكرية وأمنية ذات عنوان حشدي مركزي جديد.

6 - قد تقاوم بعض الفصائل إجراءات التذويب والدمج، وتحرص على التمايز والحضور عسكرياً وسياسياً وإعلامياً كفصائل بذات العناوين السابقة، وقد تحاول ابراز قوتها مما يستدعي افهامها قانونيـاً وردعياً بعدم جواز ذلك، وقد يترتب على ذلك الموقف تشـنجاً وصداماً أمنيـاً وحملات إعلامية ينبغي الاسـتعداد لها، وتحمـل كلفتهـا والمضي فـي الخطـة الحكومية الـى نهاياتها المرسومة.

7 - لـدى بعـض القيـادات الحشـدية شـعور متنامٍ بأن الحشـد يمكـن أن يكـون وارثـاً للتجربـة السياسـية بعـد التغييـر، لتجاوز المحاصصة والفساد، وهذا الشعور يتغذى من فكرة نجاح حزب الله في لبنان في التحول الى قوة سياسـية هائلة صارت قطباً يفـرض رؤيته فـي مجتمع طائفـي متعدد كالمجتمـع اللبناني، ولأن هذه التجربة سـتصطدم بعوائق سياسـية واجتماعية في العـراق، فمـن الضروري السـعي الـى دمج الطامحين سياسـياً مـن قادة فصائل الحشـد في العملية السياسـية، وهذا الدمج كفيـل بإفهـام هـذه القيـادات بمقـدار التعقيـد الـذي يغلـف العمل السياسـي في العراق، وفي المـآل الأخير، فإن الانخراط السياسي الطويل سيقود الى انضاج تجارب الأفراد والجماعات ليفكروا بطريقة أكثر واقعية.

8 - يتعين التركيز في الخطاب والسلوك العراقي على خصوصية الحالـة العراقيـة، وانكشـاف المجتمـع العراقـي علـى أقطاب مذهبيـة وقومية وأقلياتية ذات امتدادات وارتباطات سياسـية وعشائرية خارجية، ومن ثمّ لا يمكن استنساخ أي تجربة سياسية أو السـماح بعلاقات مزدوجة للجماعات والافراد يكون ولاؤها للخارج أكثر من التصاقها بهويتها الوطنية، وهذا يسـتلزم خطاباً اقناعيـاً عامـاً وخاصاً في الوقـت ذاته لكبح جمـاح الاندفاعات العقائديـة والايديولوجية التي ترهن الـولاءات لمرجعيات خارج المرجعية العراقية التي مركزها النجف الأشرف.

يضعنا هذا التشخيص لقضية الحشد وفصائله امام تساؤل يدور بشأن: ماذا تريد الدول المجاورة للعراق منه؟، إن التقاط الإجابة على هذا التساؤل سوف يقودنا للبحث عن الدول التي لها رغبةٌ واضحـةً فـي التدخل بالعـراق وما جرى فيه منـذ 2003 ولغاية اليـوم، كذلك قد نقلب التسـاؤل السـابق وننتبه إلـى العوامل التـي مكَّنـتْ تلك الـدول من التدخـل بالعراق، إننا نجـد أن تلك العوامـل تتـوزع ما بين السياسـي والاجتماعـي والديني، وفي ضـوء تلك العوامـل نلاحظُ أن الـدول المجاورة للعـراق تحديداً «إيران، تركيا، السعودية»، ربما تسعى الى وجود دولة مستقرة بالتزامـات سـياديّة كـي تسـتطيع التعامل معها وفـق منظور الاسـتتباع فـي العراق؟، ولمـاذا تعمل هذه الـدول على فرض رؤيتهـا السياسـية والايديولوجية على الشـأن العراقي وكيفية معالجـة أزماتـه الداخلية، وهـل هناك ما يحكم رؤيتهـا إزاء هذا التدخل؟

إن تسـليط الضوء على هذا الجانب «تدخل الدول المجاورة في الشـأن العراقـي» يفتح أمامنـا الطريق باتجاه فهـم كيف يفكر ويتعامل صاحب القرار السياسي في العراق مع هذا الامر.

مستقبل النظام السياسيّ في العراق..

السيناريوهات الافتراضيَّة

د. علي جواد وتوت*

إنَّ محاولةَ تقصي مستقبل النظام السياسيّ في العراق وفقاً لمعطيات السنين الـ(16) الماضية يمكن مقاربتها عبر مداخل عدة، قد يُفضي كلٌّ منها إلى نتيجة مختلفة، لكن الموضوعيَّة تفرض عرض تلك المداخل، وهي:

الأول: مقترب المقارنة

الثاني: مقترب المرحلة الانتقالية

الثالث: مقترب الانسداد السياسي

وسنحاول عرض كلّ من هذه المداخل بإيجاز:

الأول: مقترب المقارنة

إنَّ عقدَ مقارنة (ولو كانت بسيطةً) لما كان يحدث قبل التاسع من نيسان/ أبريل 2003 وبعده، وأيضاً مقارنة مظاهر التغيير الإيجابية والسلبية بأعقاب التاسع من نيسان/ أبريل 2003، يمكن له أن يعطينا تصوراً حول ما حصل من تغير، وما يمكن أن يحصل في المستقبل.فلا شكَّ أنَّ المقارنة ستمكننا من رؤية مقدار التحول الذي مرّت به الدولة و(المجتمع في العراق) *.

آ) المظاهر الإيجابية

يمكن الإشارة إلى قضايا محددة، منها:

- تغير طبيعة نظام الحكم: من نظام دكتاتوري موغل في الاستبداد والدماء قام على استلام الحكم وفق منظومة التآمر والانقلاب الدموي المبيّت والبيان رقم واحد، إلى نظام يمتلك سمات الديمقراطية على الأقل مع العامين الأولين لتشكيله، (فقد شرع باختيار جمعية تأسيسية لكتابة الدستور واختيار رئيس ورئيس وزراء للحكومة ورئيس برلمان)، فظهرت أولى بوادر النظام الديمقراطي ممثلة بدستور دائم ومؤسسات ديمقراطية وإجراء انتخابات دستورية وفق توقيتات دستورية دقيقة وقوانين انتخابية واضحة، وتداول سلمي للسلطة و... غيرها من المظاهر. لكن هذه المظاهر أفرغت فيما بعد من مضمونها إلى حدٍّ كبير!!.

- حرية التعبير والرأي والتحزّب والإعلام

فمنذُ زوال ثقافة الحزب الواحد والفكر والرأي الواحد صار بإمكان العراقيين أن يتجه كلّ بحسب فكره، وأن يجهر به (جزئياً أو كلياً) فرادى وجماعات، أو أحزابا أو تظاهرات أو تصريحات إعلامية، فكانت تلك المساحة من حرية التعبير واضحة خاصةً بداية الاحتلال، حيث بدأت بمرور الأشهر تصغر وتحجّم متزامنة مع زيادة حالات العنف المسلح والإرهاب، إلّا أن مجمل التوجه العام للدولة ومؤسساتها ومواطنيها يصبّ في الاعتراض وإدانة تلك الممارسات المقيدة للحرية أحياناً.

من جانب آخر، وفيما يخص الإعلام، يلاحظ اليوم في العراق عدد كبير من وسائل الإعلام الإذاعية والفضائية التي تعود لأحزاب وجماعات وحتى أفراد من مشارب عدة، وهو عدد يفوق ما يوجد في دولٍ عدة في العالم، فأصبح لكل فصيل سياسي عراقي صحيفته وفضائيته الخاصة، مثلما أن معظم المحافظات لديها صحفها وقنواتها التلفزيونية المحلية أو الفضائية الخاصة، التي أصبحت تنقل كل شاردة وواردة في تفاصيل حياة العراقيين. ورغم ان بعض القنوات والمنابر الإعلامية كانت قد اتخذت من البرامج غير الهادفة (برامج عرض الطقوس وتنجيم وأبراج وعلاج بالأعشاب و.. ما إلى ذلك) إلا أن التجربة بحدِّ ذاتها تشكل خطوةً مهمة في الطريق الصائب.

- ارتفاع المستوى الاقتصادي لموظفي القطاع العام

لاشك أن المستوى الاقتصادي للدولة وموظفيها قد ارتفع كثيراً منذ التاسع من أبريل/نيسان 2003، بعد أن رفعت سلطة الاحتلال العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق بحسب قرارات مجلس الأمن، فارتفعت موازنة العراق السنوية من ملياري دولار إلى ما يزيد عن عشرين مليار دولار في العام الأول، حتى وصلت في السنوات الأخيرة إلى ما يزيد على (100) مئة مليار دولار سنوياً، مما أدى إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي لغالبية أفراد المجتمع.

إن عدم تقنين قطاع الاستيراد أثر على الصناعة العراقية تماماً فأغلقت المصانع المملوكة للدولة وللقطاع الخاص أبوابها، فكان ان أصبحت الوظيفة العامة الملاذ الآمن الوحيد للعراقيين، في ظل عدم وجود منفذ آخر في سوق العمل يستوعب الأعداد الهائلة لخريجي الكليات والمعاهد بتخصصات لا علاقة لها بحاجات سوق العمل.

منذُ زوال ثقافة الحزب الواحد والفكر والرأي الواحد صار بإمكان العراقيين أن يتجه كلّ بحسب فكره، وأن يجهر به (جزئياً أو كلياً) فرادى وجماعات، أو أحزابا أو تظاهرات أو تصريحات إعلامية

* نفضل استخدام هذا المصطلح بدلاً عن مصطلح (المجتمع العراقي)، لأننا نرى أن الهوية العراقية لا تشكلّ مظلةً جامعة للمكونات العراقية، وقد فشلت الدولة الحديثة في العراق طوال عمرها الذي امتد لما يقرب من مائة عام الآن في صناعة هوية عراقية (ملاحظة للباحث).

ب) المظاهر السلبية

ومن بين السلبيات الكثيرة يمكن الإشارة إلى:

- ضعف الإحساس بالهوية الوطنية

وهـذه قضيـة ذات وجهيـن: الأول إنَّ الحكومـات العراقيـة المتواليـة التـي أعقبت التاسـع من أبريل/نيسـان 2003، لم تقـم بـأي محاولـة واضحـة للتغلب علـى انقسـام مكونات المجتمـع فـي العراق،وبنـاء هوية وطنية مشـتركة, والأكثر سوءاً انَّ العديد من الإجراءات التي اتُخذت لم تؤدِّ إلّا للمزيد من تفتيت الدولة,حيث أصبح نظام المحاصصة عرفاً سياسياً ليس من السهل التخلّي عنه , مما ولدَّ شعوراً عاماً بالإحباط لعدم وجود تغيير للأحزاب السياسـية والنخب الحاكمة حيث اسـتمرت الوجوه ذاتها في احتكار السـلطة,دون أي تحسـن في أوضاع البلد,ودون أي رغبة أو مبادرة للإصلاح والتغيير.

والثانـي أن مـا حـدث خلال سـتة عشـر عامـاً يعزز فكـرة أن الدولـة العراقيـة تفتقـد إلـى (الهوية)،فهـي لا تمتلك بعد هويـة واضحة، والمفارقة انـه كلما تأخر امتلاك هذه الهوية صار المجال متاحاً لتدخل الأطراف الخارجية في سياسة هذه الدولـة بشـكلٍ يعقـد مـن طبيعة الصـراع ويرهن مسـتقبل الدولة بالتسـوية الإقليميـة والدولية, فالقضايا الأساسـية لم تحسـم بعد كقضيـة علاقة المركز بالأطراف والسياسـة الاقتصاديـة للبلـد ودور الديـن في الحياة السياسـية و... ما إلى ذلك من القضايا (جابر، ص154).

- ضعف الدولة وفشلها

ربمـا كان إسـقاط الدولة، وليس إسـقاط النظام الدكتاتوري فحسـب واحداً من أكثر قرارات إدارة الاحتلال سـوءاً ومازال المواطـن يتحمـل أوزاره لغايـة اليوم، فحـلّ الأجهزة الأمنية والجيش أدى إلى فراغ استغله الخارجون عن القانون لتتصدر المدن العراقية العالم من حيث كونها الأخطر على مستوى حيـاة النـاس،إذ يعدّ العراق –بحسـب منظمـات معنية- من البلـدان الأكثر خطراً على الحياة بالنسـبة لأبنائه المسـالمين القاطنيـن فيـه، فضـلاً عـن فئـات عـدة كرجـال الأعمـال والمقاولين والإعلاميين والأكاديميين وأخيراً السوّاح .

ومن جهة أخرى بات واضحاً فشـل الدولة التي تشـكلت بعد التاسـع من أبريل/نيسان 2003؛ فالدولة العراقية تعدّ ومنذ العام 2006 دولةً فاشـلة وفقاً للمعايير الدولية، إذ فشـلت فـي تلبية حاجاتها الأساسـية، فهي لا تسـيطر على أراضيها الواسـعة، فـكان الانفلات الأمنـي واضحاً طوال السـنوات الماضيـة، وينخـر فـي مؤسسـاتها الفسـاد مـن كل جانـب. وقـد أصبح الإرهاب والفسـاد طرفـي معادلة ضعف الدولة العراقية وفشلها.

- الفساد

إنَّ حجم مشكلة الفساد في العراق يثير رعب المتابعين للشأن العراقي وذهولهم. ففي صلب مسـألة بناء الدولة الجديدة فـي العـراق، تبدو مشـكلة الفسـاد بكل أنواعه (السياسـي والإداري والمالي) وهي تنهش في الجسـد الواهن للدولة. إذ يبدو العراق دولة مريضة بالفسـاد وبممارسـات المحاباة والمحسـوبية، وبالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، وبتبذيـر المـوارد العامـة بنهبهـا بـلا نـاهٍ ولا رادع (وتـوت، ص191).إذ احتـل العراق المرتبة (168) في مؤشـر مدركات الفسـاد الخاص بمنظمة الشفافية العالمية (مؤشر مدركات الفساد). ويبدو أن لا مخرج من هذا الفساد الذي أصبح دولةً داخـل الدولة دون تغيير المنظومة السياسـية والرقابية في العراق.

- تدنيّ مستوى الخدمات

هـذا فضلاً عن أزمات ومشـكلات اجتماعيـة عدة ليس أوان عرضهـا هـذه العجالـة، نكتفـي بذكرهـا كالبطالـة وانتشـار تعاطـي المخـدرات والتفـكك الأسـري والانتحـار و.. ما إلى ذلك. وعلى هذا الأسـاس فنتائج المقارنة لا تبشر بمستقبل واعد في ظل الظروف الراهنة

نخلـص إلـى القـول إن السـيناريو المحتمـل وفقـاً لمنظـور المقارنـة قـد يُفضـي إلـى اسـتمرار النظـام السياسـي مع إجـراء بعـض التعديـلات الطفيفة عليه (قوانيـن أو وجوه أو تحالفـات) والحجـة كونـه أفضـل مما سـبقه مـن الأنظمة، وبخاصة بالنسبة للمنتفعين منه.

الثاني: مقترب المرحلة الانتقالية

لاشـك أن العراق (مجتمعاً ودولة) يمرّ بمرحلة انتقالية، بعد إسـقاط النظام الدكتاتوري المقبور عبـر الاحتلال الأمريكي، وهـي مرحلـة شـائكة، تتداخـل فيهـا الأفـكار والسياسـات والايديولوجيـا، فهي وفقاً لعدم انتظامها وارتباكها منهكة، غير أنها مرحلة جديدة !!.

وعلـى الرغم من أن العلوم الاجتماعيـة تفتقر لتنظير يعرض لمـا تمثّلـه المراحـل الانتقاليـة (بشـارة، ص2)، ففيما يخصّ الدولـة، فـإنَّ السِـمة السياسـية للمراحـل الانتقاليـة تتمثل بإعادة هيكلتهـا، وتحييد أدوات العنف التي تُعّد أداة القمع الرئيسـة للسلطة المستبدة، وإحداث التغيير التدريجي فيها. وكل انتقـال فـي الدولة يتسّـم بالعنف لأنه لاشـكّ يتضمن إعـادة توزيـع للسـلطة السياسـية وللثـروة فـي آن واحـد. أمـا المسـاحات والعناصر التي تؤثـر فيها النظـم الانتقالية، فتشـمل النخب السياسـية والثقافة السياسـية، ومجموعة القواعـد والقوانين، والبنى المؤسسـية، والبنية السياسـية للمجتمـع ممثلـة بالأحـزاب والقـوى السياسـية وموضـوع الشرعية.

وفي حالات التحول الديمقراطي يُضاف للسمات السابقة شرط تمكين المؤسسات الديمقراطية ولاسيما المنتخبة منها، والتغلّبُ على معارضةِ جهازِ الدولةِ البيروقراطي الكبيرِ لهذا التحول (بشارة، ص 3). كما أن قطاعات الدولة الاقتصادية تتميز بالتعدد والتنوع (عام مملوك للدولة، وآخر مشترك، وثالث ملك للأفراد)، وهي لم تحسم بعد الشكل النهائي لهذه القطاعات.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن المجتمع الانتقالي Transitional Societyهو الذي يعيش تحولاً في مؤسساته الاجتماعية من التقليد إلى الحداثة، فيعيش أفراده وجماعاته إشكاليات تعدد القيم والولاءات وأنماط السلوك التي تمتد منها، بين أنماط حديثة وأخرى تقليدية،وضعف المؤسسية، وازدواج آليات الضبط الاجتماعي (فهناك حيرة وارتباك بين اعتماد المنظومة الرسمية أو غير الرسمية)،في محاولةٍ منهم لبناء صيغةٍ للاجتماع لها خصوصيتها. فالعلاقات الاجتماعية تستمر في سماتها المنبثقة من التنظيم العلائقي التقليدي (العشيرة والقبيلة والطائفة)، فيصبح من الصعب على النخب التقليدية تقبل توزيع السلطات والمكانات بشكلها الحديث، فالمجتمع الانتقالي يجد صعوبةً في تطبيق الصيغ المنقولة من مجتمعات أخرى متقدمة على ظواهر ومشكلاتٍ مجتمعية خاصةٍ به (السامرائي، ص8).لكنه في الوقت ذاته لم يتوصل بعد لبناء نموذجه المتوازن.

إن المجتمع الانتقالي لا يستمد عناصره من النموذج التقليدي، ولا من النموذج الحديث، بل هو مزيج مشترك بينهما، فالانتقالية مرحلة وسيطة تعيشها المجتمعات بين الحقب المنصرمة، والحقب التي تتهيأ للدخول فيها(Plamer,p39). فهي لابدّ ستُفضي إلى تحولٍّ في الشكل أو المضمون أو في كليهما.

غير أن هذه المرحلة التي امتدت لستة عشر عاماً ونيّف لغاية اليوم، لا تضاهيها أيٌّ من المراحل السابقة للدولة والمجتمع في العراق المعاصر، فقد تراكمت تجربة غنية بتجاربها الإيجابية والسلبية، مع كل ما تكبّده العراقيون من تكاليف باهظة وخسارات فادحة، على الرغم من كل ذلك تظل هذه المرحلة الأكثر غنى والتي أنتجت بعد أقل من سبعة عشر عاماً جيلاً ثائراً، محباً لوطنه رغم كل محاولات القابضين على السلطة لتدجينه وتمييع مشاعر الوطنية وحبّ الوطن والولاء له، مع نبذها وإقصائها.

وعلى افتراض حسن النوايا في جميع الفاعلين الأساس في عراق ما بعد التاسع من أبريل/ نيسان 2003 (دولة الاحتلال ودول الإقليم ونخب السياسة المحلية المتضامنة معهما)، جرى في العراق، وبفعلٍ من هؤلاء، مطّ وإطالة أمَدِ مرحلةِ الانتقالِ إلى تأسيسِ الدولةِ الديمقراطية، فتسبب هذا بخسارات كبرى للجماعات والمجتمع عموماً، وللدولة بشكل خاص، والتي فقدت أو تكاد ثقة المجتمع والمنظومة الدولية بها.

فبينما كان الحاكم المدني لسلطة دولة الاحتلال والسائرون في ركبه، يحاول أن يبني على عُجالة شكلاً اعتمد صيغة الاجتماع السياسي المتخيل لمكونات المجتمع في العراق،والمبني على الانتماء المرجعي الاثني التقليدي (الطائفة والقومية) لإدارة الدولة المُعاد هيكلتها،وفق مبادئ الديمقراطيةِ بصورةٍ مُصطَنعة. كانت قوى أُخر (وبخاصة تلك التي تملك تصوراً أكثر إلماماً بالواقع الاجتماعي، أو هكذا تعتقد !!) التأنّي في عملية إعادة الهيكلة (تكوين القوات المسلحة وكتابة الدستور وقضايا شائكة كثيرة) في حين حاولت قوة ثالثة كانت ولازال بعضها يحلم بالعودة إلى زمن الدكتاتورية) أن تعرقل ما استطاعت من جميع تلك المحاولات.

إن المراحل الانتقالية لا تحسب وفقاً لأعمار الأفراد، بل وفقاً لأعمار الشعوب والمجتمعات، وها هنا يُصبح واضحاً ضآلة ما يمكن أن يحسب من خسارات الأفراد رغم فداحتها، بالقياس لما يمكن أن يجنيه مجتمع ما بالكامل من عمليات التحول والانتقال. وبهذا المعنى يصبح واضحاً أن المرحلة المرتبكة التي يمرّ بها العراق (مجتمعاً ودولة) لابدّ ستفضي إلى نهايتها التي يأمل المراقبون أن تكون بأفضل ما خرج به العراقيون من تجارب سنواتهم في المرحلة الانتقالية. بهذا المعنى تكون هذه القراءة متفائلة بالوصول إلى مستقبل أفضل.

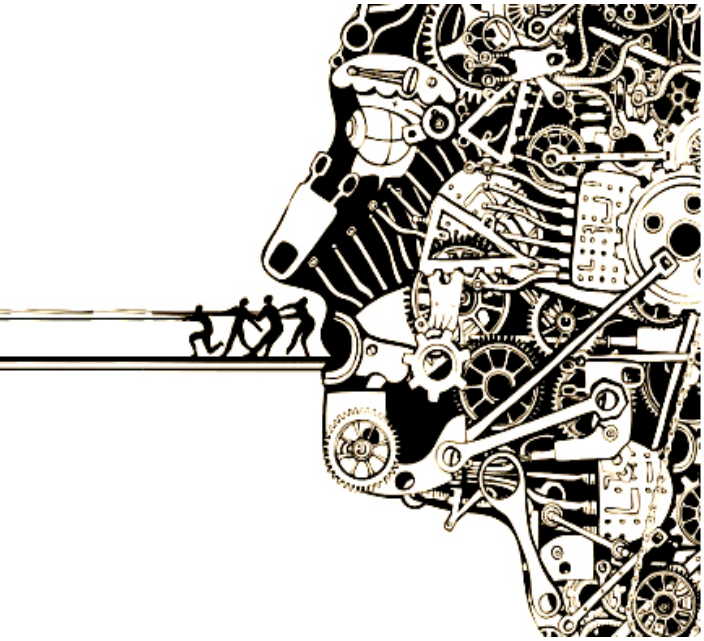

نخلـص إلـى القـول إن السـيناريو المحتمـل وفقـاً لمنظـور المرحلة الانتقالية قد يُفضي إلى اسـتمرار النظام السياسي مع إجراء بعض التعديلات عليه، سـواء كانت كبيرة (كتعديل قوانين أساسـية أو حتى مواد دسـتورية) أو طفيفة (قوانين أو وجوه أو تحالفات).

الثالث: مقترب الانسداد السياسي

والانسـداد السياسـي Political Occlusion اصطلاحاً هو بقاء المشـهد السياسـي مغلقاً على مجموعة من مكونات النظـام فقـط. فيرتبـط الوصـول إلى ذلـك المشـهد الولاء للدوائر المحيطة بمجموعة السـلطة وأصحاب القرار، ويبقى مسـتقبل البلاد رهيناً بتوجهات هذه المجموعة التي تشكل جوهـر النظـام. وسـواء تغيـرت تشـكيلة المجموعـة بمرور السـنين، توسّـع عددها أو انخفـض، فإن وجودهـا يظل من المسلّمات، ولا يمكن تخطيها للوصول إلى السلطة (شارف، ص3).

وهو ما يؤكد ما ذهب إليه السوسـيولوجي الألماني روبرت ميشلز من أنّ القصور الأبرز للديمقراطية التمثيلية يتمثل في (حكم الأقلية)، أو ما دعاه بـ(القانون الحديدي للأوليگارشية Oligarchic).

ويمكـن القـول إن ما يقابل الانسـداد السياسـي مـن نتائج تتمحور بيأس وتذمر أفراد المجتمع تجاه السلطة ومن يقوم بتنظيمها وكيفية احتكارها واستخدامها لمصالح خاصة، وما يترتب عليه من نشـوء أزمة تشـريعية وفشل لا يمكن إنكاره

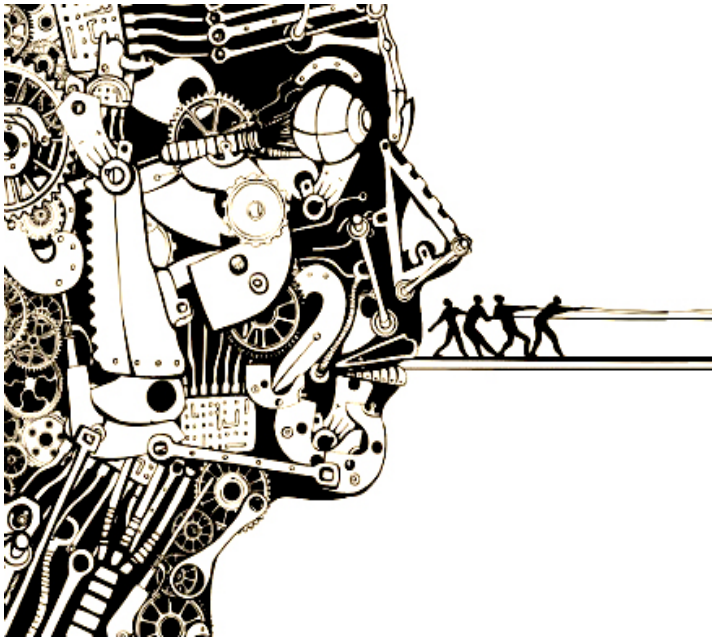

في إدارة شؤون الدولة (Zerari, p. 651).

ما بين سوء الإدارة السياسية طوال أكثر من ستة عشر عاماً، التـي انتهت حالياً إلى غضب شـبابي عارم زعزع أركان النظام السياسـي وقـد يفضـي إلـى فوضى لا تبقـي ولا تـذر، يبرزُ مقترب الانسداد السياسي لتفسير واقع الاجتماع السياسي العراقي، ومن ثم التنبؤ بعدم بقائه في المستقبل.

إن ريـح المـوت الطائفيـة المقيتـة التـي هبّت علـى العراق وكادت أن تعصـف بـه في احتـراب أهلي خـلال ثلاثة أعوامٍ دمويـة بامتياز (2006-2008)، والتي اسـتمرت بشـكلٍ أكثر هـدوءاً أعواماً لاحقة، حتى تفجرت من جديد بأعقاب احتلال تنظيـم داعش الإرهابي لمحافظات الموصل والأنبار وصلاح الدين في منتصف العام 2014، والذي طرد لاحقاً بعد ثلاثة أعـوام عاث فيهـا الخراب والفسـاد في تلك المـدن مقابل تضحيات كبيرة قدمها العراقيون.

غيـر أن تمكـن العراقييـن مـن طـرد تنظيـم داعـش وتحريـر أراضيهـم، الـذي جعل الطائفية تتراجـع، وأوجد فرصة ذهبية جديـدة لإكمـال مشـروع التحـول إلـى دولـة ديمقراطيـة متحضـرة تتسّـع لجميع أبنائهـا، إذ لـم يعُد خافيـاً أن أغلبية العراقيين يرغبون في رؤية أفق جديد بعد عهودٍ من الحروب المدمرة والانسداد السياسي (جابر، ص200).

ومـع هـذا لـم يتـم أبـداً اسـتثمار روح التسـامح الاجتماعي التـي تبلـورت فـي العراق بأعقـاب تحريـر الأرض من داعش، فمـا فعلته الطبقة السياسـية (صناع القرار وقـادة الأحزاب الطائفية) في العامين الأخيرين أعاد تأكيد فشل الدولة في العـراق، إذ أعـادوا توطين النزعـة الطائفية/الإثنيـة للدولة، ومـن ثم تقاسـمها وفقاً لصيغـة المحاصصـة البغيضة التي ظلّـوا يديـرون بهـا الدولة طـوال الأعـوام الماضيـة، والتي يتـم عبرهـا توزيع مغانـم السـلطة. فأحزاب وكتل الإسـلام السياسـي فـي العراق تتحمل القسـط الأكبر فـي الإخفاق، وهي أحزاب طائفية انقسـامية أكثر مما هي دينية،استغلت الدين لتحقيق المكاسب، في الوقت ذاته كانت تُضمر كفرها بالوطنية والمواطنة.

لكـن المحاصصة كما روجّت لها الطبقة السياسـية العراقية التـي أنتجتهـا أخيـراً انتخابـات حاصرتهـا الشـكوك وعمليات التزويـر، وشـهدت مقاطعة شـعبية غيـر مسـبوقة، لم تعُد تقتصـر على المناصب الكبرى (رئاسـة وزراء شـيعية ورئاسـة برلمان سـنّية ورئاسـة جمهورية كردية)، بل حاولت تمديدها لتشـمل المناصب الصغيرة وموظفيها فـي ما دعاه البعض بالدولة العميقة (التي كانت تقوم على مناصب وزعها رئيس الـوزراء الأسـبق نـوري المالكـي بالوكالـة على أعضـاء حزبه (الدعـوة) أو المقربّين منه)، ولولا انتفاضة الشـباب لتحولت هـذه الدولة العميقة بالوكالة إلى دولة أكثر عمقاً بالأصالة. فالطبقة السياسية تحاول تكريس وجودها في قلب الدولة حتـى أمـد طويل. وهي لا تصدق أن تلك العملية التي بدأت

عام 2003 قد انتهت إلى فشل ذريع قد يفتت وجود العراق. بالمقابل فإن شعوراً عاماً متصاعداً في المجتمع العراقي مفاده أن الديمقراطية ممثلة بـ(عملية الانتخابات) لن تنتج تغييراً يمسّ حياة المواطن العراقي, هذا الشعور العام بعدم جدوى أهم الإجراءات الديموقراطية، ناتج بالدرجة الأساس عن عدم وجود أحزابٍ وقياداتٍ تؤمن بأن الديمقراطية ليست انتخابات وحسب، بل منظومة مؤسساتية تعتمد الانتخابات الحرة كمدخلٍ لمنح الشرعية للنظام السياسي،ومن ثم توثيق العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية.وأن المطلوب اليوم خطوات جريئة وحاسمة تتضمن بدء عملية سياسية جديدة وعلى أسس وقوانين وقواعد ووجوه مختلفة عن تلك التي أنتجت كل هذا الفشل .

وصل مسار العملية السياسية إلى طريق مسدود، وأثار حالة من الاحتقان الشعبي وعدم الرضا والذي يعمّ الشارع الشيعي والسني والكردي على حد سواء

إن استشراء ظاهرة الفساد يعد واحداً من التحديات التي تهدد مسيرة التنمية في العراق، فقضايا الفساد الإداري والمالي منذ العام 2003،تبين مدى توسع هذه الظاهرة في مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية كافة،كما إن من مظاهرها الفساد السياسي الذي تمثل في استبداد السلطة وإساءة استغلالها، والاستئثار بها ومنع تداولها،أي مصادرة حق الأمة في أن تختار من يحكمها، وعدم الأخذ بنظر الاعتبار الكفاءات في شغل المناصب.

إن إهمال المصلحة العامة من قبل الساسة، وغياب العدالة الاجتماعية خلال الفترة الماضية يعدُّ أمراً جليّاً أدركه الرأي العام،فكان أن بدأت دعوات عدة للإصلاح السياسي في العراق منذ عام 2011، بفعل مظاهر التفردّ بالسلطة والفساد والإثراء السريع غير المشروع وغيرها، وقد استمرت هذه الحملات المطالبة بالإصلاح، لكنها دوماً كانت تقابل بوعود ظلّت حبراً على ورق ومجرد تخدير لمطالب المتظاهرين.

إن مسار العملية السياسية وصل إلى طريق مسدود، وأثار حالة من الاحتقان الشعبي وعدم الرضا والذي يعمّ الشارع الشيعي والسني والكردي على حد سواء، فيما الإنكار وعدم الاستيعاب أعراض تصيب السياسيين الشيعة والسنة والكرد معاً، يمكن أن تطيح بالتجربة الديمقراطية، فالطبقة السياسية الحالية لم تستثمر الفرص الكبيرة التي أُتيحت لها لبناء العراق وتعويض العراقيين عما مرّوا به من حروب وحرمان طيلة أكثر من خمسة عقود.

إن تقصي مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع وفقاً لمنظور الانسداد السياسي ومعطياتها الآنية قد ينبئ أو يشي بانهيار الدولة ونظامها السياسي، وهو ما بدا واضحاً في التظاهرات الشبابية التي انطلقت في الأول من تشرين أول/اكتوبر 2019 التي تغيرت شعاراتها من إصلاح النظام إلى تغييره بالكامل بانقلاب عسكري أو حكومة إنقاذ تعيد ترتيب الوضع السياسي من جديد .

*باحث أكاديمي في سوسيولوجيا السياسة

المراجع

1. التقرير السنوي لمنظمة الشفافية العالمية ـ ومقرها برلين ـ (مؤشر مدركات الفساد للعام 2018)، من الانترنت منشور على الموقع
www.transparency.org/cpi .

2. جابر، جابر حبيب، الانسداد السياسي الاستبداد وحلم الديموقراطية في العراق، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، 2015.

3. السامرائي، متعب مناف جاسم: تاريخ الفكر الاجتماعي، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، 1997 .

4. بشارة، عزمي: نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية، من المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية (قمرت/ تونس)، والذي أقامه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ: 2014/03/30، منشور على موقع الدكتور عزمي بشارة، وفقاً للرابط:
https://www.azmibishara.com/ar .

5. شارف، عابد، تقارير الجزائر: انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، 28أكتوبر/تشرين الأول 2014، ص3.، بحسب الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports.

6. وتوت، علي جواد: ظاهرة الفساد في العراق، دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد الخامس، 2007 .

7. FathiZerari, Muslims And Violence, Annual International Interdisciplinary Conference, AIIC 2013, 2426- April, Azores, Portugal, p651.

8. Monte Plamer, dilemmas of political development, 2nd edition, Florida state university, 1983, pp. 39121-68 ,67-.

المحاكاة النقديَّة والروائيَّة في العقدِ الثقافيّ الأخير

2013 - 2003

د.عقيل عبد الحسين*

عَرفتْ الثقافةُ العراقيَّة، خلافاً للسياسةِ العراقيَّة بعد عام 2003، ظاهرة المشاريع الثقافيَّة في مجالات النقد والرواية؛ إذ يتبنى الناقد أو الروائي، مشروعاً ثقافياً ينتظم على حبكة،أو مروية،أو متتالية سردية، توظف لتقديم رؤية فردية للعلاقة بين الذات والأيديولوجيا والنظام السياسي،أو المشروع السياسي في حقبةٍ من الحقب، وإذ يتبنى الروائي مشروعاً ثقافياً يُكرسُ له مجمل نتاجه الروائي الذي يأخذ شكل سلسلةٍ من الأعمالِ الروائية المتلاحقة بوتيرةٍ تقتربُ من أن تكون عملاً في السنة[1]! .

ويتخطى المشروع الثقافي حدود الأدب إلى نواحٍ سياسية أو اجتماعية؛ فهو موجّه بموجهٍ خارجي،إيديولوجي،أو ثقافي يتبناه الناقد أو الروائي، ويجعل منجزه النقدي،أو الروائي، برهاناً على إمكانيةِ وجودهِ وتحققهِ وتحوّلهِ من خيالٍ نقدي أو روائي،إلى واقع بديل عن الواقع الذي عاشه،أو يعيشه، والمليء بالنكسات والإحباطات والخيبات والخسارات، وغير المُبشِّر بالتحوّل إلى ما هو خير، وما هو فاضل.

المشروع النقدي عند فلاح رحيم:

يُسمي فلاح رحيم في كتابهِ «أزمة التنوير» المشروع الذي يتبناه مؤرخ، أو ناقد «الحكاية»،أو ما يقترحه الكاتب لتنظيم مجموعة من الحوادث التاريخية، تنظيماً جديداً، يعبرُ عن تصورهِ لما هو عليه الواقع السياسي، ولما ينبغي أن يكون عليه، ويقول: ((الحكاية لديهم جميعا - يقصد المؤرخين الغربيين لتاريخ العراق ومنهم اريفايمون وفيبي مار وتشارلس تريب- هي حكاية فشل سعى العراقيون إلى بناء دولة المواطنة والدستور والقانون))[2].

ويتابع رحيم، بدوره، أربعة مثقفين، كما يسميهم، عراقيين معاصرين ((واجهوا ميراث التنوير المتأزم في بلادهم وثقافتهم، وتصدوا بصدقٍ لحلِ مشكلةِ الفجوةِ التنويرية، وما ترتب عليها من تعسف ايديولوجي واستبدادٍ دموي وخساراتٍ كبيرة على مستوى الفرد والمجتمع))[3].

والمثقفون هم سعيد الغانمي وحسن ناظم وعلي حاكم صالح وعبد الجبار الرفاعي. والفجوة التي تابعها الكتاب هي الماثلة بين مقولات التنوير والواقع العربي السياسي؛ فمقولات التنوير تفترض أن التاريخ حكاية تسير ((نحو الأفضل تحكمها قوانين السببية والمنطق، والثقة بقدرة الفكر واللغة على فهم العالم والتصرف به على نحو بنّاء، وتتفرع من هذه المبادئ تفاصيل كثيرة أهمها لسياق هذا الكتاب ثقة دعاة التنوير في السياسة بوصفها أداة التقدم والتغيير وتعويلهم على النخبة العراقية المثقفة في رسم معالم مستقبل جديد يتغلبُ على الموروث ويخضعهُ للنقدِ الحر والمساءلة))[4].

أما غياب البنية الدستورية الراسخة في البلدان العربية فقد أدى إلى ((تشظي المجتمع بحسب هوياتهِ الفرعية الايديولوجية، وتهاوي الثقة بالعقل والتقدم والتوافق على قيم عابرة للجماعات. ومن مظاهر الأزمة أن المثقف تماهى في هذه المرحلة مع الجماعة وألغى أية فجوة يمكن أن تقود بعيداً عن كينونتها ووعيها بذاتها. وكان ذلك الأصل في أزمة التنوير العربي والعراقي))[5].

ينهضُ مشروع فلاح رحيم، القائم على قراءة منجز المثقفين الأربعة، على حكاية يتبناها الكتاب، ويخضع لها ما كتبوه، فيما يقترب من التأويل.وتقول الحكاية:إن معاداة التنوير صدرت من مواقع التنوير نفسها،إذ ((يمثل المفكرون الذين شملتهم الدراسة مواقع متنوعة ابتعدت كلها عن برامج التنوير العربي المعروفة بفعل خيبات مأساوية كبيرة متجذرة في الجحيم العراقي))[6]، فسعيد الغانمي تعالى على التاريخ وأنكر أهميته في حل أحاجي الوجود، وحسن ناظم تنكر للمنهج الذي كان اعتنقه في بداياتهِ باحثاً، وتحديداً المنهج البنيوي، وصار إلى التماهي مع المادة الخام واستنطاقها من دون جهازٍ معرفي مسبق، وعلي حاكم انتقل من ميدان التنوير التاريخي إلى التماهي مع المجتمع ذاته. أما عبد الجبار الرفاعي فيتجه إلى نقد محاولات اختزال الدين إلى ايديولوجيا سياسيّة وتقديمها بديلاً عن ايديولوجيات التنوير. ويشترك المفكرون السابقون كلهم في الحرص على ردم الفجوة بين الفكرِ ومادته[7]، وإن بأساليب مختلفة، وفي حقول متنوعة.

أما فلاح رحيم فيتعامل معهم، ومع منتجهم الفكري والنقدي، في سياق مشروع نقدي فردي يقترحُ بديلاً متخيّلاً للمشروع السياسي الذي لم يفلح في التحقق، ولا في تقديم تفسير للإخفاق، ولم يكن مترابطاً،أو مفهوماً. وبذا يكون المشروع النقدي الثقافي بديلاً محتملاً للسياسي، ومفسراً له، ومكتملاً، وقابلاً للمتابعة، وللحلولِ محل الأخير.

غياب البنية الدستورية الراسخة في البلدان العربية أدى إلى ((تشظي المجتمع بحسب هوياتهِ الفرعية الايديولوجية، وتهاوي الثقة بالعقل والتقدم والتوافق على قيم عابرة للجماعات.

علي بدر والمشروع الثقافي الروائي:

مـن أبـرز المشـاريع الروائيـة التي عرفتهـا حقبة ما بعـد 2003 مشـروع «علي بدر» الذي أمتدَّ على سـنوات. وكان يصدرُ روايةً في السـنة تختلفُ فـي عنواناتهـا وموضوعاتها وتشـتركُ في أنها تمثيل لمشـروع روائي يتبنـاه الروائي، ويتصل بالعلاقة بين المثقف الفرد والأمة العراقية وأشكالها وإشكالاتها[8].

ولا تخلو رواية من روايات «علي بدر» من أثرٍ للمشروع الثقافي الذي يتبناه ويتابع مساراته. وإذا أردنا أن نُدلل على ذلك بطريقةٍ تناسبُ هذا المقال، فتحسنُ الإشارة إلى رواية «ملوك الرمال» الصـادرة عام 2009. وتحكي عن مجموعـة من الجنود يكلفون بمطـاردة أفـراد من البدو ذبحـوا ثلاثة منهم. وتبـدو المعركة، يقـول الـراوي: ((محسـومة لصالـح ضباطنا عند التـلال الحمراء الواقعـة في الجنوب الغربي مـن العراق))[9]، أي لصالح الفصيل المسـلح، المدرب، الخبير بأساليب القتال. ولكن الوقائع تكشفُ أمراً آخر.

وتأخذ الرواية عدداً من المساراتِ يمكن أن تُلخص بـ:

1. مسـار التمكين: ويُظهر تمكن الفصيل العسكري من المكان، وتأمينـهِ، والاسـتقرار فيه، بطريقة تتوافق مع قدرات العسـكر ومخططاتهِ وحسـاباتهِ المعتادة والمجربة؛إذ يختارون مكاناً في الصحـراء ويتموضعـون فيـه، مطمئنيـن إلى أنهم سـيحققون هدفهم ويعودون في أسرعِ وقتٍ إلى مقرهم العسكري: ((كنا واثقين من أن الهجوم الذي سننفذه اليوم لن تقف أمامهُ قوة من البدو غير مدربة))[10].

2. مسـار القلـق والإزعـاج: ويمثلـه مجموعة البـدو وقائدهم «جسـاس». وهـم يقنصـون أعضـاء الفصيـل العسـكري واحداً بعـد واحـد، ماعدا الـراوي، وفي أثنـاء ذلك يقلقـون تمكينهم، ويزعزعـون ثقتهـم بأنفسـهم وبخططهـم العسـكرية: ((كنـا مرعوبيـن تمامـا، عدنـا ونحن نتلفـت، وأيدينا على زنـادٍ بنادقنا، لا نعـرف متى يباغتنـا العدو بلحظة واحـدة، ويطبق علينا مثل جناحي العقاب))[11].

3. مسـار البحث عن بديل: ويمثلهُ الراوي الذي يهربُ من قبضةِ جسـاس، ومن موت محقق وأكيد: ((سـأهرب، سـأنفي نفسي فـي الصحـراء، سـأجعل مـن نفسـي بدويـاً مشـرداً لـن يتمكن مني(جسـاس)،هكذا سـأكون مثلهـم، مثـل الإبرة فـي الرمال، سـأطير مثلهـم ولـن أضـع قدمـي علـى الأرض))[12].وليواصـل صراعـه معـه، ومحاولته القبـض عليه، ويفلح بعد سلسـلة من الحوادث يعيشها الراوي في الصحراء، واصفاً طبيعتها ونساءها، وملامحها التي لا يعرفها ابن المدينة.

4. مسار الانتصار للمشروع الفردي: وفيه يطلق الراوي جساساً، بعـد أن يصل بـه مقيداً إلـى المدينة، ويقرر ألا يسـلمه للقيادة العسـكرية:((كنت فككـت وثاقـه وصرخت به أهـرب.. أهرب))[13]، مثلمـا يقـرر ألا يعـود إلـى وحدتـه العسـكرية، مواصـلاً طريقه باتجـاه المدينـة، والمنفـى ربمـا!. ويتوافـق ذلـك مـع تعـرض الجيش العراقي لضربات التحالف الدولي ونشـوب حرب الخليج الثانية. أي مع بداية اهتزاز المشـروع القومي العربي، والشـعور بحاجة إلى مشـروع الدولة الوطنيـة الغائب عن وعي الحاكمين والمحكومين.

تتبنى رواية «ملوك الرمال» الحل الفردي، والمشروع الفردي، الذي يظهر مقترحاً ثقافياً، يتمثل في مفارقة الفهم التقليدي للهوية ولمفهوم الدولة القومية واستبدالهِ بمفهوم الدولة الوطنية

تتحـرك مسـارات الروايـة حركـة موازيـة لمسـارات المشـروع السياسـي في العـراق، وفي العالم العربي ربمـا!؛إذ يبدو واثقا من قدرته على التحديث ثم يتعرض للقلقلة بتأثير قوى المجتمع التقليدي.ويأتي المسـار الفردي، والمقترح الفردي، الذي يمثله المثقف بديلا لأي مشـروع سياسـي تقترحه الأنظمة الحاكمة في تاريخ العراق الحديث.

وتتبنى رواية علي بدر «ملوك الرمال» الحل الفردي، والمشروع الفـردي، الذي يظهـر مقترحاً ثقافياً، يتمثل فـي مفارقة الفهم التقليدي للهوية ولمفهوم الدولة القومية واستبدالهِ بمفهوم الدولـة الوطنيـة، ولـو بالقطيعـة مـع القيـم التقليديـة ومـع الامتداد القومي التقليدي، وإن أدى ذلك إلى نوع من الفراغ،أو الاضطراب السياسـي والاجتماعي والاقتصادي، والصراع الذي يتطلـب وقتاً للخروج منه. وذلك ما يفهم من آخر سـطرين في الروايـة، إذ يقول الراوي: ((وبعد أن غابت الشـاحنة التي حملت جساس وراء الأفق، نزعت الكوفية البدوية ورميتها على الأرض، وركضت في الفراغ))[14].

خلاصة:

ما جـدوى المشـاريع الثقافيـة التـي يتبناها النقـد والرواية فـي الأدب العراقـي بعـد 2003؟ لنقل،إنهـا أسـهمت في زيـادة النتاج الأدبي النقدي والروائي، وإنها كرسـت مفهوم التمثيل السردي على حساب العالم الروائي المتصل بالمرجع وهمـوم الواقـع وقضايـاه السياسـية والاجتماعيـة. ونعلم أن العـراق كان مُقـلاً في الحقليـن السـابقين، وتحديداً في الرواية، فلم نكن نجد لكتّاب مثل غائب طعمة فرمان وفؤاد التكرلـي وغيرهما، إلا روايات قليلـة متباعدة الصدور، تتصل بدلالـة اجتماعية أو فكرية أو سياسـية. وهـي، في الأحوال كلها، لا تعتنق مشروعاً ثقافياً كأزمة التنوير أو مشروع الأمة العراقية،أو ما يتصل بها من قضايا التمثيل البرلماني أو وضع الأقليات أو غيرها.

أمـا فيما بعـد 2003،ومـع ظاهـرة المشـاريع الثقافية في النقـد والرواية،فالأمر اختلف؛ إذ نجد زيـادة في عدد الكتب النقدية. ونستطيع أن نذكر الكتابات الغزيرة لسعيد الغانمي، ومشـروع التاريخ الثقافـي للحداثة والنهضـة العراقيين عند فاطمة المحسن،ونسـتطيع أن نشير إلى تتابع نتاج ميسلون هـادي ولطفيـة الدليمـي وأحمـد سـعداوي، وغيرهـم من الروائييـن العراقيين الحاليين الذين شـهدنا معهم طفرة في كم النتاج الروائي، وشـهدنا تحوّلاً في مفهوم كتابة الرواية؛ فهـي ليسـت صوغـاً لغويـاً- وإن كان حاضراً عند قسـم من الروائييـن- ولكنهـا تمثيـل يتراجـع فيه،إلى حد كبيـر، الصوغ الأدبـي واللغة،لا سـيما في عـدد ليس بالقليل مـن أعمال علـي بدر الروائية بعد 2003،وهي العالم الذي يتبناه الكاتب بعيـداً عـن علاقتهِ بالمرجـع، التي قد تتضاءل إلـى حدٍ بعيد، فهـو يقيـم عالمـاً خيالياً ممكّنـاً ويقترحـهُ بديلاً عـن العالم الحقيقـي غير الممكن، عالماً روائياً يعبرُ عن مشـروع ثقافي يـرادُ لـه أن يكـون وإن صارت كينونتـه، في ظل واقـع يزدادُ سوءاً وتعقيداً، مستبعدة! .

*أُستاذ النقد الأدبي في جامعة البصرة

نستطيع أن نشير إلى تتابع نتاج ميسلون هادي ولطفية الدليمي وأحمد سعداوي، وغيرهم من الروائيين العراقيين الحاليين الذين شهدنا معهم طفرة في كم النتاج الروائي، وشهدنا تحوّلاً في مفهوم كتابة الرواية

هوامش:

1. ميسـلون هادي تكتب، تقريبا، عملا في السـنة. ومثلها علي بدر الذي سيكون مجالا لإثبات فكرة هذه المقالة. وقد بدأ برواية بابا سارتر (2001) ثم شتاء العائلة (2002) والطريـق إلـى تـل المطـران (2003) والوليمـة العاريـة (2004) وصخب ونسـاء وكاتـب مغمور (2005) ومصابيح اورشـليم (2006) والركـض وراء الذئاب (2007) وحـارس التبغ (2008) وملـوك الرمال (2009) والجريمة والفن وقاموس بغداد (2010) وأسـاتذة الوهم (2011) والكافرة (2015) وعازف الغيوم (2016) والكذابون يحصلون على كل شيء (2017).
2. فلاح رحيم، أزمة التنوير العراقي «دراسة في الفجوة بين المثقفين والمجتمع»، جامعة الكوفة، بيروت- لبنان، 2018: 18.
3. نفسه.
4. نفسه، 12.
5. نفسه، 17.
6. نفسه، 297.
7. ينظر: نفسه، 297-298.
8. يصـرح علـي بـدر بطبيعـة مشـروعه الروائـي وتفاصيله فـي لقاءاتـه الصحفية المتعددة ويمكن الرجوع إليها.
9. علـي بدر، ملوك الرمال، المؤسسـة العربية للدراسـات والنشـر، بيـروت- لبنان، 2010: 9.
10. نفسه،40.
11. نفسه، 59.
12. نفسه، 142.
13. نفسه، 249.
14. نفسه، 250.

الاقتصادُ السياسيّ للعراق..

الرؤية والمستقبل

د. مظهر محمد صالح

1.المدخل

يمثّلُ السوقُ بشكلٍ دقيقٍ واسطةً تمتازُ عن أيّ من أشكالِ التنسيق الاقتصاديّ الأخرى ذلك بتوفيرهِ آصرةً اجتماعيَّـة مـلزمة للملكيَّةِ الخاصة فالسوق المتروك لنفسه يظلُّ أعمى البصر اجتماعيّاً وبيئيّاً وهـو ليسَ في وضـعٍ يستطيعُ فيـه أن يهيئ السلع بوتيرةٍ مناسبـة ليضعـها تحت التصرف العام ولكيّ يستطيع السوق أن يفتـح بـذور وأزهار فعاليته بايجابيَّة حقيقيَّة, فإنّـهُ بـحاجةٍ إلـى أنظمـةٍ وضوابـط وعـقوبـات كفـوءة ترسمـها الدولـةُ لفـرض الانضـباط تؤازرها قوانين أكثر فعاليـةً لانتظام الكيان الاقتصاديّ وبناء أسعار عادلة ومستقرة .

فمـن وحـي تلكَ الأسـطر التـي جاء بهـا برنامجُ هامبـرغ للحزبِ الديمقراطـيّ الاجتماعـيّ الألمانـيّ للعـام 2007 فـي أعـلاه وجدنـا مِن المناسـب التصـدي لمسـتقبلِ العلاقة بيـن الدولة والسـوق في الاقتصاد العراقيّ والوقوف على طبيعة التحول من المركزيَّة الريعيَّة إلى ديمقراطيةِ السـوق . إذ مازالت الثروة النفطيَّـة هـي المورد السـياديّ المالـيّ الغالب الـذي تصطف حولـه قـوة الدولـة الاقتصاديَّة والسياسـيَّة مركزياً سـواء في دور عوائـد النفط فـي تركيب الناتج المحلـيّ الإجماليّ الذي لا يقـلُّ عـن 45 – 55 % مِن إجمالي الناتج المذكـور أو في موارد الموازنـة العامـة الاتحاديـة التـي تزيـد على90 %لذلك وُسـم النظـام الاقتصـادي فـي العـراق (الـذي مـازال يحمـل صفات الدولـة الريعيَّـة وبميـول وتوجهـات اقتصاد السـوق) ،بنظام : الدولـة – السـوق لكن دون تلازمٍ حقيقـيٍّ يذكرُ. فالتحقق في طبيعـة الأمـن الإنسـانيّ(الـذي لازم نظام الدولة – السـوق) قد أعطى تعظيماً لدور الدولة في تشـغيل وتوليد ما يسـمَّى بالدولـة الكبيـرة . إذ تعاظمت أعداد المشـتغلين في الوظائف الحكوميَّة خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو 4 مرات في حين تزايدت المعاشات من أجورٍ ورواتب بنحو 7 مرّات وأصبح الدخل الحكومي مسـؤولاً عـن توفير العيش لقرابة 20 مليون إنسـان باسـتثناء المتقاعديـن والرعايـة الاجتماعيَّـة وعلـى وفق نظام الإعالة في العراق . بمعنى آخر انَّ أربعة ملايين موظف أو أكثر أصبحوا مسؤولين على إعاشة خمسة أفراد (موظف واحد لكلّ أسرة) ليصبح الأمن الإنسانيّ مغطى مباشرةً بنسبة 60 % من سكان العراق عدا (الرعاية الاجتماعيَّة والمعاشات التقاعديَّة). فتوزيع الدخل على منحنى لورنس في العراق يقدر بنحو 39 % وهو أفضل من مجموعة كبيرة من البلدان ذات الأسواق الناشئة في آسـيا وأمريـكا اللاتينيَّة من حيث عدالة التوزيـع وهكذا وُلد من نظام(الدولة – السـوق) صمام أمان في الأمن الإنسـانيّ وهو نظـام حصانة مجتمعيَّة ذاتيّ يحمل الكثيـر من العدالة ولكن لا يمكن اعمامه كنظامٍ لبناءِ الحياة الاقتصاديَّة واستدامتها طالما ظلَّ التشغيل مقتصراً على الوظائف الحكوميَّة أو الارتباط بها (بغـض النظر عن كونهـا منتجة أو غير منتجة) كسياسـةٍ لتوزيع الدخل الوطنيّ الريعيّ عبر موازنات الدولة وتوفير فرص العمل الحكوميَّـة دون تعظيم الإنتاج الحقيقـيّ وتنويع مصادر الدخل الوطنيّ الأخرى في النشـاط الخاص وجمـود برامج تنمية قوية وفاعلة موجهة نحو استدامة اقتصاد السوق .

2 - اجتماعياتُ الاقتصاد السياسيّ في العراق ومشكلاته

ثمة تضادٌ بينَ نشـوءِ السـلطة الريعيَّة الشـديدة المركزيَّة وبين السـوق الوطنـيّ المولـد للطبقـة الوسـطى والموفـر للأمـن الإنسـانيّ ومواجهـة الفقـر. وهما متغيران متضادان في رسـمِ صياغة متسـقة للنظام الاقتصاديّ للعراق. فالسلطة المركزيَّة الريعيَّة لا تسمحُ بطبيعتها بولادة السوق المستقلة مما يعني

مازالت الثروة النفطيَّة هي المورد السياديّ الماليّ الغالب الذي تصطف حوله قوة الدولة الاقتصاديَّة والسياسيَّة مركزياً

موت الطبقة الوسطى المستقلة بموت السوق أو تدهورها. وبناءً على ذلك فالتحولات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي أفرزتها صراعات الأنظمة السابقة في إدارة الاقتصاد السياسيّ للعراق اقتصرت على طبقة وظيفية محدودة ومجموعات منتفعة مرتبطة بتلك الأنظمة . ومع تدهور الريع النفطيّ أو عوائد النفط بسبب الحروب والصراعات الماضية انحدرت الطبقة الوظيفيَّة على سبيل المثال إلى صفوف الطبقة الفقيرة لتشكل الطبقة الفقيرة خلال العقد التسعيني قرابة 80 % من سكانِ العراق .

وهكذا فإن الإشكاليَّة المركزيَّة في تركيبة النظام السياسي أدت إلى ولادة إشكالية أكبر في عجزها في حماية الطبقة الوظيفية نفسها التي تدهور أمنها الإنساني باهتزاز مقومات الأمن العام في البلاد ولم يستطع النظام السابق على سبيل المثال فصل رعايته لموظفيه الحكوميين عن مشكلاته الأمنية الواسعة ومن ثم فقدانه لنظامٍ مستقرٍ للرعاية الاجتماعية. وعلى الرغم من تواجد رأسمالية الدولة التي تقابلها اليوم رأسمالية مالية ليبراليَّة ولاسيما بعد العام 2003، إلا أنَّ سياسة التوظيف الحكومي الواسع كانت مصدة قوية لتوليد نظام مؤقت ذاتي وكبير للرعاية الاجتماعية . فثمة تضاد مازال مستمراً بين نشوء السلطة الريعية المولدة للطبقة الوسطى الوظيفية التي رافقها نظام رعاية وأمن اجتماعي وظيفي واسع النطاق ، وبين تعطل السوق في توليد طبقة وسطى مكتملة مستقلة من خارج الحكومة تضمن النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام . وبهذا فقد العراق جزءاً من بوصلته الاقتصادية الذي انتهت بموجبه كلتا الرأسماليتين (رأسمالية الدولة والرأسمالية المالية الليبرالية) متباعدتين دون أن يتوافر فكر إنمائي موحد أو رؤية مشتركة في إدارة التنمية وإيجاد رابطة موحدة للأمن الإنسانيّ إلا من خلال الوظائف العامة . كما استمر النظام الاقتصادي بإيجاد معادلة غير مكتملة بين رأسمالية الدولة الريعية ونظام السوق الحر (كقوة ليبرالية خارج الحكومة) في وقت ظلت أجهزة الدولة تعامل الأخير كمقاول ومجهز وليس شريكاً واضحاً في صنع المستقبل الاقتصاديّ وعلى وفق مبدأ توازن المصالح وصناعة شراكة تنموية حقيقية وبناء على ما تقدم نجد من الأهمية بمكان التصدي إلى : بنية الانموذج الريعي – الليبرالي في منطلقاته وتحولاته وعلى النحو الآتي :

استطَاعت الدولة المتحولة في العام 2003 من توصيف إطار نظامها الاقتصاديّ الجديد كنظام (ريعي – ليبرالي) بديل عن النظام الاقتصاديّ الهش (الدولة – الأمة) وهو النظام (الريعي – المركزي) القائم على التمركز الشديد للدولة الفردية في العراق ، الأمر الذي ظل يحدد التوجهات المقبلة للسياسة الاقتصاديَّة ، وتركيب ثوابتها ومتغيراتها واتجاهاتها المالية والنقدية والتجارية والتشغيلية كافة كقوة مستهلكة تخدم ليبرالية الاستهلاك في ميكانيكيات هشة من أطراف السوق العالمية دونما قدرة على توليد الإنتاج وتنويع الاقتصاد الوطنيّ وفق الهيكلية الآتية :

أ- الدولة – المكونات : مشتقات الأنموذج الريعي – الليبرالي : جاءت السياسة الاقتصاديَّة منسجمة وحالة مأزق الليبرالية في بلادنا كواحدة من دول العالم الثالث المتحولة (بين الديمقراطية والعولمة من جهة) و(الدولة – الأمة) من جهة أخرى معتمدة على قاعدة النظام الاقتصادي (الريعي – الليبرالي) كبديل (للنظام الريعي – المركزي للدولة الأمة). وانتهت كلتا الرأسماليتين في العراق بعد عام 2003 (رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة) متباعدتين في أسس الاغتراب عن التنمية ولكن منسجمتان في الحركة والاتجاه وبأهداف مشتركة توافق مسارات العولمة والانفتاح نحو السوق الدولية من دون أن يتوافر فكر إنمائي موحد أو رؤية مشتركة تجمعهم في نطاق متجانس للتعبير عن السوق الوطنية أو حتى التطلع الى التنمية الشاملة بهدف متماسك وموحد خارج فرص الاستهلاك والربح والمضاربة وانتزاع الريع . إذ ظل فائض الموارد المالية العالي نسبياً حتى العام 2014 (الذي أمسك به رأس مال الدولة الريعية) مولداً ظاهرة تسوغها على سبيل المثال معدلات البطالة الفعلية المتواصلة في سوق شبه حرة وبمرتبتين عشريتين طوال عقد من الزمن، وهو إجراء أوهَن اتصال رأسمالية الدولة برأسمالية السوق في نهج استثماري متسق وبناء المستقبل الاقتصادي الواعد للبلاد. كما استمر أداء السوق (كمقاول منفذ للموازنة الاستثمارية خارج النشاط الريعي واستثماراته) ضعيفاً يعكس وهن الشراكة الرأسمالية في منهج التنمية والتقدم الاقتصادي. إذ أشرت القدرة التنفيذية للمشاريع الاستثمارية الحكومية الملتزمة من القطاع الخاص معدلات تنفيذ لم تتجاوز 27 بالمئة من التخصيصات الاستثمارية السنوية لغاية العام 2014 وهي المشاريع والنشاطات الاستثمارية التي تولى القطاع الخاص تنفيذها عن طريق المقاولة في الغالب بل تدنت النسبة بين (صفر بالمئة الى 10 بالمئة) في تنفيذ مشاريع حيوية مثل مشاريع المياه والمجاري والبلديات للعام 2013 على سبيل المثال وعلى وفق تقرير لجنة الخدمات في مجلس النواب . ويلحظ ان هذا الإخفاق ظلَّ حبيس المدرسة الليبرالية الجديدة التي تنظر الى الدولة بوصفها كياناً استغلالياً نهاباً بالضرورة وتنظر بالوقت نفسه الى القطاع الخاص بكونه جهة ريعية (تسعى إلى تحصيل الريع حتى بالتهرب الضريبي rent seekes) وهي قوة انتهازية بطبيعتها . وعلى الرغم من تدخل الدولة

في نطاق ضيق لتنظيم المناخ القانوني لعمل السوق الليبرالية وتحديد قنوات اتصال الدولة مع السوق وفق الانموذج الريعي – الليبرالي ، إلا أن الليبراليين العراقيين وفكرهم السائد ظل يدعو إلى الفصل التام بين الدولة والقطاع الخاص دون إحداث شراكة حقيقية . وعلى الخلاف من ذلك أخذت سلطة الائتلاف المؤقت في عام 2003 برسم الحدود القانونية لاندماج الاقتصاد الوطني باقتصاد العولمة ومن ثم رسمت مسارات السياسة الاقتصادية في محاورها المختلفة على مبادئ تحرير السوق العراقية وتسهيل إندماجها بأسواق العالم أو -عولمة العراق- دون خلق انسجام لسوق وطنية موحدة مؤتلفة مع الدولة وعلى النحو الآتي :

اولاً : تبنى العراق منذ العام 2003 سياسات انفتاحية واسعة لتأسيس قواعد اقتصادية وتشريعية مهمة تعمل وفق آليات نظام السوق . إذ ساعد جُلها على تحسين تجارة العراق الخارجية الاستهلاكية . فبعد حصار اقتصادي دام أكثر من عقد ونيف من الزمن (أدى إلى تهميش العراق في خريطة النظام الاقتصادي العالمي وحرمانه من فرص الاستثمار والتقدم والتنمية والمعرفة والتكنولوجيا (التي كان ينبغي أن تعينه على مواجهة المستجدات والتطورات التنموية والهيكلية السريعة التي حصلت للسوق الدولية وتغير قدراتها التنافسية بشدة خلال العقود الثلاثة الماضية). فقد ظل العراق يعاني من إرث انعزاله عن محيطه الدولي في خضم عالم اجتاحته تيارات اندماج شركاته وتحرير أسواقه وتكاملها ولاسيما المالية منها وسيادة المذهب الليبرالي الجديد الذي اقتضى تحولات اقتصادية واسعة في مجال المعلوماتية والخدمات المالية التي تنسجم وأممية النشاط الانتاجي وبالرغم من ذلك نجد على العكس اذ قُيدت البلاد من الاندماج الإنمائي بالدور الذي تؤديه الشركات المتعددة الجنسيات في ازدياد الميزة النتافسية للمنتجات التي بدأت تولدها أسواق العالم . وفي خضم هذه التبدلات في الفضاء التجاري والمالي الدولي ، استطاع العراق بالرغم من ذلك الانتقال الى مستويات مهمة في التحول إلى اقتصاد السوق لكسر آثار عزلته عبر الانخراط في مساحة قوية من الليبرالية الاقتصادية التي تركزت في تحرير مجالات تجارة العراق الخارجية من السلع والخدمات وسبل تمويلها ،وكذلك مجالات التكيف الحاصل في الخدمات المالية وتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي من خلال تشريع قانونيْ المصارف والاستثمار وقانون البنك المركزيّ وتعديل قانون الشركات ، بما يسمح للمصارف الأجنبية العمل في العراق ويسمح بانتقال رؤوس الأموال وعلى نحو يخدم انفتاح العراق على العالم في ظروف اقتصاد ريعي مركزي صعب المراس في تفهم ليبرالية السوق . وعلى الرغم من أن هذه التحولات أدت إلى توفير فرص إيجابية وأسس قانونية وتنظيمية واعدة لبيئة الأعمال العراقية ، إلا أنَّ كل ذلك لا يكفي لوضع العراق على مسار المنافسة الاقتصادية الدولية وتنويع الاقتصاد وتيار نهوضه الإنمائي الصائب .

ثانياً : وعلى الرغم مما تقدم مازال هناك أكثر من ألفي نصٍ من النصوص التشريعية المعرقلة للحرية الاقتصادية ونشاط السوق، تتولى الأوساط القانونية اليوم دراستها التي يقضي الحال تعديلها لكي يتمكن العراق من الاندماج في التجارة والاستثمار الدولي وتهيئته على سبيل المثال للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفق شروط العضوية فيها ، كي تحصل بلادنا على شرط الدولة الأكثر رعاية ومبدأ المعاملة الوطنية وغيرها. واللافت، فإن تحرير السوق الوطنية وتوجهات اندماجها في السوق العالمية أفضت أعرافاً اقتصادية وتوجهات ليبرالية منفلتة نسبياً ، عملت على تجميد اية تشريعات (حمائية) تراعي التنمية وحقوق المستهلك والمنتج الوطني ، وهي حقوق أممية تمارسها البلدان المختلفة لضمان تقدم اقتصاداتها من مشكلات الاغراق التجاري وقمع التنمية فيها.فعلى سبيل المثال لم تُفعل قوانين (التعرفة الكمركية والتنافسية وحماية المنتج الوطني وحماية المستهلك) بصورة كافية، إذ ظلت هذه القوانين على الرغم من تشريعها منذ سنوات حبراً على ورق ، ذلك لقوة المذهب الليبرالي السائد الذي ربط المؤسسة التشريعية وقواعدها الديمقراطية والرقابية بمناخ العولمة السائب لتجاوز المأزق التاريخي الأيديولوجي المنوه عنه آنفاً .

ب- منحى السياسة الاقتصاديّة في عقدة
(الدولة – المكونات)

ثمة اتجاهان في الفكر الليبرالي أحاطا السياسة الاقتصادية للدولة وصلتها بالسوق في العراق

الاتجاه الأول :

لم تلق فكرة (الدولة – المكونات) أو المحاصصات ضمن حل مأزق الليبرالية الجديدة في موضوع الدولة الصغيرة (small state assumption) بل على العكس فإن دولة المكونات أسهمت في بقاء مفهوم الدولة الكبيرة . إذ تحاول المكونات والمحاصصات الضغط الإنفاقي صوب إبراز سعة (المكون) مالياً ولاسيما من خلال تعظيم المصروفات الاستهلاكية أو الموازنة التشغيلية ويتصرف (المكون) مالياً وكأنما هو سياق محتمل أو بديل (للدولة – الأمة) . وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الاتجاه في طبيعته المتناقضة قد سهل الخروج من مأزق الليبرالية الجديدة ذلك طالما أن الاندماج في السوق العالمية أو العولمة يرى في (الدولة – المكونات) بانها مجرد

(فيدراليـة ديمقراطيـة) تحـرك علـى إدامـة المسـارات الكلية للنظـام الاقتصـادي السياسـي العالمـي وتعـزز مـن مفهوم (الدولة – السـوق) وإن تلك المكونـات (المحاصصات) لا يمكن أن تتحـول فيمـا بينها إلى بناء (الدولـة – الأمة) في إيجاد وطن موحـد يتمتـع بالرفاهيـة والحريـة الاقتصادية . كمـا ان مخاطر السياسـة (للدولـة – المكونـات) هـي مكرسـة انفاقياً صوب الاسـتهلاك النهائي لا للتنمية وتوجهاتها الإنتاجيَّة ، ولا تعظم سـوى مبـدأ خطير فـي الجغرافية السياسـية الدوليـة وهو ما يسـمَّى (بالاحيائية الإقليميـة (Bioregionalism والتي تعني ذوبـان (الدولـة – المكونات) بالأقاليم السياسـية والأسـواق الإقليميـة لدول الجوار المماثلة لها أو لمعتقداتها عبر الحدود، وهكذا يرى الفكر الليبرالي في موضوع (الأسواق المتحاصصة) كمحاولـة مرحليـة لنقل ديمقراطية (الدولـة – المكونات) إلى (فيدراليـات ديمقراطية) ترتبط بأسـواق العالم ولكن على نحو أقوى من الرابطة الوطنية المركزية التي تراها (الدولة – الأمة) قبل بلوغ مفهوم (الدولة – السوق) . والأمثلة على ذلك منها تحريم تداول منتجات دول الجوار بعضها البعض داخل الاسواق المحلية وضعف السـياج الكمركي السـيادي وهشاشة فاعليته وغيرها مـن الأمثلة في مخاطر الاحيائية الإقليمية التي أهمها انتقـال فائـض رأس المال التمويلـي (financial capitalism) وتراكماته إلى معاقله في أسـواق الإقليـم الجغرافي المحيط بالعراق وحرمان البلد من فوائض مهمة للتنمية.

الاتجاه الثاني :

إنَّ سـيادة المسـتهلك والنزعـة إلـى الاسـتهلاك همـا متغيران اساسيان يوجهان غايات النظام الاقتصادي ونشاطاته كافـة كما تريـده المدرسـة الليبرالية فـي الاقتصـاد العراقي . وإن المسـتهلك هـو أشـبه بالمالـك اليـوم كما يزعـم اصحاب تلـك المدرسـة . وان غايات السياسـة جلها أمسـت ذات ميول اسـتهلاكية أو مغذيـة للنزعـة الاسـتهلاكية على أقـل تقدير . ولا تلتقـي السياسـات الليبرالية مع السياسـات التي تتجه نحو التشـغيل المنتج والمباشـر لقوة العمل وتعظيـم الرفاهية من خلال كثافة التراكم الرأسـمالي المادي والبشـري ومن ثم بلوغ شـيء مـن الأمثلية في الإنتـاج الحقيقي وصولا إلـى الرفاهية الاسـتهلاكية. وبهـذا طبعـت الموازنـات الاتحاديـة وصممـت السياسـات المالية الاتحادية على مدار عقد كامل لتلبية رغبة (الدولـة – المكونـات) التـي تفرض قيداً إنفاقيـاً يقضي تعظيم الجانـب التشـغيلي أو الاسـتهلاكي فـي الموازنـة إلـى أقصى حدود ممكنة وحسب تدفق العوائد الريعية النفطية ولكن على حساب تعثر مزمن في الموازنة الاستثمارية تفرضه اشكالية دولة المكونات نفسـها ، مسـتثنين من ذلك ارتفاع كفاءة الاسـتثمار فـي القطـاع الريعي النفطـي وتميزه لوحده . الـذي هو مصدر ادامـة حياة الدولة – المكونات المشـتقة من الانموذج الريعي – الليبرالي .وهكذا ارتفع عدد العاملين في (دولة – المكونات) مـن 800 ألـف موظـف حكومي فـي نهاية 2003 إلـى قرابة 4 ملاييـن ونصـف المليـون موظف حكومي فـي مطلع العام 2017 ، وهو أمر على الرغم من تعارضه مع المدرسـة الليبرالية التـي تؤمن بمفهـوم الدولة الصغيرة (الدولـة – الأمة) ولكن في مفهوم (الدولة – المكونات) يوجد ما يسوغه فكراً وعملاً. فأصبحـت السياسـة المالية في توجهاتها أشـبه بشـركة تأمين على الحياة تتولى إدارة (ثلاثة ملايين ونصف المليون) متقاعد حكومي مقابله 4,5 ملايين موظف هم في الخدمة الحكومية حالياً يتقاضون رواتب يبلغ متوسـطها السنوي يصل الى ضعف حصـة الفـرد فـي الناتج المحلـي الإجمالـي . اما سـوق العمل المنتجة التي باتت خالية من التنظيم والضمان الاجتماعي ، ذلك لقـوة ليبراليتهـا المنفلتة وعدم تجانسـها تنظيمياً في توصيف

أصبحت السياسة المالية في توجهاتها أشبه بشركة تأمين على الحياة تتولى إدارة (ثلاثة ملايين ونصف المليون) متقاعد حكومي مقابله 4,5 المليون موظف هم في الخدمة الحكومية حالياً يتقاضون رواتب يبلغ متوسطها السنوي يصل الى ضعف حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي

قواعـد العمـل والحقوق، فـإن عـدد العاملين المنتميـن اليها الذيـن يزيد عددهم على سـتة ملايين عامـل، فهم اليوم ضمن حركـة النشـاط الخاص السـائب حالياً ولا يوجد ضمـان اجتماعي فعـال إلا (لمئـة وخمسـين ألفـا) مِـن العاملين منهـم فعلاً أو ربمـا أقـل. وهناك عـدد مماثل مـن العمـال المتقاعدين، وهم بنحـو 29 ألـف عامل متقاعـد يتلقون مرتباً شـهرياً وفق قانون الضمان الاجتماعي وبمبالغ شهرية ضئيلة لا تتجاوز 175 دولاراً للعامـل المتقاعد الواحد زيـدت في المدة الأخيرة لتضعه فوق خـطّ الفقـر بقليل بنحو 350 دولاراً.علمـاً انَّ العمال المنتظمين وفق قانون العمل والضمان الاجتماعي والمشمولين بصناديق الضمـان العماليـة لا يتجـاوز عددهم 150 ألـف عامل من أصل أكثر من سـتة ملايين ونصف عامل منتمين إلى القطاع الأهلي كمـا ذكرنـا آنفاً . وبهذا حاولت (الدولة – المكونات) ممارسـة وظيفـة (الدولـة – الأمة) المجزأة مكوناتياً في صراع ذاتيّ مع الأنمـوذج(الريعـي – الليبرالي) والتحول نحـو (الدولة – الأمة) من ناحية السـلوك الانفاقي الداخلي وتغير مسـارات السياسة المالية وتوجيهها باسـتعمال وظائف الماليـة العامة التقليدية فـي مصفوفـة وظائف ونشـاطات شـديدة الانفـاق وتمتلك قوة ليبرالية مشـتقة من مأزق الديمقراطيـة لدولة المكونات، الأمـر الذي جعل الإنفاق السـيادي – الاسـتهلاكي المكوناتي يسـير نحـو أقصاه فـي التبذير والصرف . فـكل (مكون) يحاول التصـرف على أنّهُ الدولة – الأمة المعظمة للإنفاق التشـغيلي إزاء المكون الآخر.

وعُـد مثـل هذا السـلوك التبذيـري كارثـة جرى فـي معطياتها تحريـف عائـدات النفـط وتخصيصهـا نحـو ظاهرة الاسـتهلاك الحكومـي (الإنفـاق التشـغيلي) فـي سـلم أولويـات المالية العامة وبما ينسـجم وبنية دولة – المكونات والسوق الليبرالية الملتحمتيـن كلتيهما بالعولمة وأسـواقها الخارجيَّة .فبين العام 2004 والعـام 2014 تـمَّ صـرفُ مـا يزيـد على النصـف تريليون دولار على الإنفاق الحكومي الاسـتهلاكي والحصيلة مؤسـفة فـي نتائجهـا. كمـا انعكسـت التصرفـات الماليـة (للدولـة – المكونـات) على توجهات السياسـتين النقديـة والتجارية وهما يتلقيـان المتغيرات السـالبة التـي تدفع بهما القـوى الانفاقية المسـتهلكة للدولـة – المكونـات العاملة في إطـار ما اصطلح علـى تسـميته (بالمحاصصـة السياسـية) وهـي نزعـة اثنية أو مناطقيَّـة تفكيكيـة تبذيرية السـلوك ، اسـتهلاكية غيـر منتجة وتتصـرف مـن منطق الدولـة – الأمة وهي تلبـس ثوب الدولة – المكونات .

أخذ الفكر الاستهلاكي والنزعة الاستهلاكية في العراق بناء أولوياتها على مستوى السوق في إطار (الدولة – المكونات) وبأيديولوجيا ليبرالية استهلاكية معادية في سلوكياتها في بناء أسس التنمية

وهكذا أمسـت القـدرة التشـغيلية للموازنة الاتحادية مُتسـعةً فـي بنائها الاسـتهلاكي غيـر المنتـج ،وهو المسـار الذي جعل (الدولة – المكونات) ترتبط بالسـوق العالمية عن طريق قنوات التجـارة والتبـادل الدولـي والمالـي المتنوع في فـرص التنمية والغارقة في الرفاهية الاستهلاكية .

وتأسيسـاً على ما تقدم ، فقد أخذ الفكر الاسـتهلاكي والنزعة الاسـتهلاكية في العراق بناء أولوياتها على مسـتوى السـوق في إطار (الدولة – المكونات) وبأيديولوجيا ليبرالية استهلاكية معادية في سـلوكياتها في بناء أسـس التنميـة ، وهي مولدة فـي الوقـت نفسـه لثقافة اقتصاديـة لا تأبه بأن يكـون المنتج السـلعي المسـتهلك فـي العـراق مصـدره أسـواق آسـيا أم الاناضـول ، طالمـا ظلـت أسـواق العولمـة هي مظلـة الإنتاج – الاسـتهلاك الموجـه نحـو الداخل بأقـل التكاليـف الممكنة . وهـذا هو ما تريده التيارات الليبرالية مـن إقامة (الفيدراليات – الديمقراطيـة) المعولمة أو تجديد (الدولة – المكونات) التي تتطلـع إلـى تكريس ثقافة رفاهية الاسـتهلاك مـن خلال تغيير طراز الحياة وتبديل نمط المعيشـة وعلـى وفق نزعة مجتمعية تبذيرية شديدة الاستهلاك قليلة الإنتاج.

3 -الرؤية المستقبليّة : العراق 2030

لـم تظهـر الآصـرة الليبراليـة – الريعية أو الدولة – السـوق وعلـى مـدى عقـد مـن الزمـن ، إلا أنموذجـا فريـداً يقـوي الاندمـاج فـي السـوق الاسـتهلاكية العالميـة أو الذوبـان بالعولمة الاسـتهلاكية وعلى وفق شـروط التحول السياسـي الديمقراطـي نحـو اقتصـاد السـوق، وان تعظيـم الإنفـاق غير المنتـج لعوائـد الثـروة النفطيـة وضيـاع العوائـد الريعيـة في نظام توزيعي – اسـتهلاكي، قد أسـس لاقتصاد لا يقوى على الاسـتثمار والإنتاج باسـتثناء موارد الثـروة النفطية ويقوي في نفس الوقت الاسـتهلاك الذي تغذيه أسواق العولمة وتؤازره وفرة نسبية من التراكمات المالية الادخارية وهي شبه معطلة وتتسـرب فـي نهايـة المطـاف مـن أيـدي القطاع الخـاص إلى معاقـل ماليـة خارجيـة ، وتدفع بهـا حالة اللايقيـن والتردد في اتخـاذ القـرار الاقتصادي الاسـتثماري المحلـي أو صناعته وبناء علـى ذلك ، فقـد أصبحـت الديمقراطية السياسـية – وتعظيم الاسـتهلاك وعلى وفق تدني فـرص العمل المنتظمة المنتجة في نشاط السوق ، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصـادي كقوة منتجة خارج حـدود ومحددات الريع النفطي وعلـى الرغـم من ذلك لا تنفـي الديمقراطية السياسـية نظاما اقتصاديـاً بديـلاً يحـل محـل الانفـلات الليبرالي الاسـتهلاكي ويعظـم من آصـرة الدولة – السـوق (الانتاجيـة) الاجتماعية ، وان شـرط الضـرورة الموضوعية في مثل ذلـك التحول يقتضي ما يأتي :-

التجارة، وعلى وفق المذهب الماركنتالي الحديث هي ليست استيرادات جاهزة تتدفق من أسواق العولمة، بل انه إنتاج شراكة يرفد أسواق العولمة بالمنتج الوطني العراقي

أولاً: إجراء تحول أيديولوجي في بناء الاقتصاد السياسي للعراق من (دولة – السـوق) إلى (دولة – السـوق / الاجتماعي) وهو مفهوم يتفوق على مفهوم الدولة – الأمة نفسها .

فالمواطنـة العراقيـة هـي الأسـاس الموضوعـي فـي تكوين الانتماء السياسـي لمسـتقبل التنمية الاقتصادية المسـتدامة في العراق .

ثانيـاً: علـى الرغـم مـن أن الأنمـوذج الاقتصـادي (للدولـة – السـوق / الاجتماعي) يعكس تمثيلاً قوياً لرأسـمالية الدولة ، لكنه يمتلك قوة الشـراكة بين الدولة والسـوق أو خلق الدولة التعاونيـة أو التشـاركية في بلادنا التـي مازالت الدولة تهيمن فيهـا على مـوارد البـلاد الطبيعية الرئيسـة وعوائدهـا المدرة للدخل السـريع فالتيـارات الماركنتالية الحديثـة التي تؤمن بدور الدولـة الاقتصادية الجديدة في العالم (وعلى خلاف المذهب الليبرالـي الاسـتهلاكي) . مـا زالـت تؤكـد علـى سـبيل المثـال أولوية رعاية الدولة الإشـرافية أو الرقابية أو التشـاركية على الجانـب الإنتاجي في العملية الاقتصادية . فالاقتصاد السـليم

فـي نظرهم ، يتطلب وجود بنية إنتاجية سـليمة ترتكز على بنية تشغيل عالية لقوة العمل وبأجور كافية ورقابة أو شراكة فاعلة للدولـة فالتجـارة، وعلى وفـق المذهـب الماركنتالـي الحديث هـي ليسـت اسـتيرادات جاهـزة تتدفق مـن أسـواق العولمة، بـل انـه إنتاج شـراكة يرفـد أسـواق العولمـة بالمنتـج الوطني العراقي أي تنويع النشـاط الإنتاجي المشـترك أي الغالب، وان التجارب الاقتصادية التـي خطها الأنموذج الاقتصادي الياباني أو الكـوري وحتـى الصيني قـد وضعت على أسـس بديلة أدت الدولة فيها دور المشارك والملازم للإنتاج .

وبهـذا جسـدت التجربـة الصناعيـة الآسـيوية دور الدولـة الماركنتالية الجديدة وهي الرأسـمالية الأعظم إنتاجا والأوسع ازدهـارا كشـريك للقطاع الخـاص وعليه فقد أشـارت الموازنة الاتحادية للعام 2017 في المادة (14) صراحةً إلى الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص .

هنالك نصا واضحا وصريحا جاء في المادة 14 من قانون الموازنة الاتحادية للعام 2017 وكذلك المادة 15 من القانون نفسه للعام 2016 يؤكدان مبدأ الشراكة الاستثمارية بين القطاع العام والقطاع الخاص

ففلسـفة الدولـة الراهنـة هـي الشـراكة اولاً ثـم الخصخصـة المضمونـة بقطـاع حمايـة الإنسـان ثانيـاً وهما المسـار الراهن والقـادم للتحول نحو اقتصاد السـوق فالاقتصـاد العراقي في ظروفـه الريعيـة الحالية والسـير فـي البرنامـج الإصلاحي الذي أعلـن فـي آب 2015 مـن جانـب الحكومـة العراقيـة والمنهـج الـوزاري الحكومـي فـي العـام 2014، هو توجه يتماشـى مع الدور الاقتصادي الجديد للدولة ، ويسـهل الشـراكة والاندماج بين الدولة والنشـاط الإنتاجي الخـاص . إذ انَّ هنالك نصا واضحا وصريحـا جاء في المادة 14 مـن قانون الموازنة الاتحادية للعام 2017 وكذلك المادة 15 من القانون نفسه للعام 2016 يؤكدان مبدأ الشـراكة الاسـتثمارية بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وعلى وفـق ايديولوجية أو منهجية اقتصاديـة تتخطى المنهج الليبرالي الاسـتهلاكي السـائد (الذي إذا ما اسـتمر فسيسهم لا محالـة فـي تصديـع الجغرافيـة السياسـية والاقتصاديـة للعراق) من خلال العمل الجاد على تبني ايديولوجيا النشـاطات الخالقة للسـوق ذات النمط المنتج المتمثل بإشـاعة الشـركات المسـاهمة أو المسـاهمة المختلطـة وتهيئـة الانتقـال إلـى نظـام السـوق الاجتماعـي الموحـد كبديـل للنظـام الريعـي ـ الليبرالي (المستهلك) الحالي والتخلص من اقتصاد سوق الظل (الاقتصـاد غير رسـمي وغيـر المعرف أمام الهيئـات الضريبية) والذي مازال يهيمن على 70 % من نشاط القطاع الخاص حالياً .

خـتـامـاً :

إنَّ تشـييد نظـام ديمقراطـي للاقتصـاد السياسـي للعراق يقتـرب مـن مفهـوم (الدولـة - السـوق / الاجتماعيـة) الذي أشـار اليـه مشـروع خطـة التنمية الوطنيـة للأعـوام (2018 – 2022) سـيقود لا محالـة إلى ولادة الظـروف الموضوعيَّة في بلوغ غايات نظام السوق الاجتماعي بأركانه الثلاثة: الأول خلق السـوق: أي توليـد أنماط مـن الملكية المؤسسـية التي تقوم على نظام الشـركات وتسـهيل تسـجيلها وإجازتها عبر تبسـيط الإجراءات كسياسة عامة تتجه نحو تحسين مناخ الأعمال.

والثانـي : تمويـل السـوق، عبـر توجيـه مـوارد الريـع النفطـي وتحويلهـا إلى طاقـات إقراضية ميسـرة لقوى السـوق المنتج (صناديـق الإقـراض الممولة مـن المورد السـيادي ومثال ذلك برنامـج اقـراض 5 ترليونات دينـار إلى القطاع الخـاص من البنك المركزي العراقي). والأخير: حماية السـوق : بصندوق التقاعد الوطنـي الموحـد للدولـة والقطـاع الخـاص . وهكذا سـتتولى الدولـة ضمان وحماية التنافسـية ومنع الاحتكار وإشـاعة دولة الرفاهيـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة ، مـن خلال إشـاعة كفاءة الإنتـاج وعدالة توزيـع الدخول والثروات وهي البنية الفلسـفية التي تؤازر ديمومة السوق الاجتماعيّ. وهذا ما نعمل عليه في بنـاء الاقتصاد الوطنـي المتنوع وعلى وفق اسـتراتيجية تطوير القطاع الخاص حتى العام 2030.

مشاريعُ سكّك الحديد في العراق وتركيا

علي حسون*

أُنشئت السكَك الحَديد بدايةً في انكلترا عام 1814م، وتوسعتْ بعد ذلك في قاراتِ العَالم الثلاث، لتكون بدايةً لثورةِ التواصل بين الشعوبِ والدول، ولتصبح الشريان الاقتصاديّ الذي ساهم بزيادةِ التبادلِّ التجاريّ والثقافيّ بين شعوبِ العالم المختلفة، وبات اليوم منافساً قوياً لقطاعي النقل البحريّ والجويّ لما يتمتعُّ بهِ من أمان وسرعة وقلة كلفة، جعلت الحكومات تطور هذا القطاع عبر زيادة مدّ خطوط السكة وإدخال الكثير من التكنولوجيا الحديثة التي ساهمت في زيادة سرعة القطار مع نسبة أمان عالية أو توفير الراحة للمسافرين وإدخال كثير من وسائل الترفيه والاتصال وزيادة الطاقة النقلية بالنسبة للبضائع والحاويات, وفي هذا التقرير الموجز نودُّ عمل مقارنة بين واقع السكك العراقي اليوم وواقع السكك في إحدى الدول المجاورة له (تركيا) .

حيث تشـكلتْ أولُ إدارة للسكّكِ الحديد فـي العـراق في شـهر أيلول مـن العام 1916م، وكانـت تحـت سـيطرة الجيش البريطانـي، ثم انتقلت إلى إدارةٍ بريطانيَّةٍ مدنيَّـة عـام 1920م، ثـم أصبحـتْ تحت إمـرةِ الإدارةِ العراقيّـة، يـوم 16 نيسـان 1920م، وتـم تشـريع قانـونٍ لإدارةِ السكّكِ في العراق سنة 1953م، و الذي اعتبرهـا مصلحةً مسـتقلةً يتولى إدارتها نيابةً عـن حكومةِ مجلـسِ الإدارة، ويعدّ المديـر العـام المرجـع الأعلى للشـؤون المؤسسـية. وتشـيرُ الوثائقُ إلى أنَّ أولَّ رحلـةٍ تم تسـيّيرها، كانت مـن بغداد إلى الدجيل سنة 1914م، بينما تم تسيّير أولُ قطـارٍ بين بغداد والبصرة سـنة 1920م، واقعُ السـكّك في العراق، شـهد تطوراً ملحوظاً خـلال فترةٍ زمنيّةٍ قصيرة، كانت البداية بمدِّ الإنكليز خط السـكّك الحديد الخـاص بهـم، مـن البصـرة إلـى بغـداد، للأغـراضِ العسـكريّةِ وخدمـةِ المجهودِ الحربـي، حيـثُ قامتْ سُـلطات الاحتلال آنـذاك، باسـتملاكِ الأراضـي بمـوازاةِ الخـطِ لغـرضِ بنـاءِ المحطـات وورشِ التصليح، وعندما وصلوا بغداد بنوا ثلاث محطاتٍ رئيسـة، شـمالي بغداد وشـرق بغـداد إضافـة إلـى غـرب بغـداد، التـي اسـتقبل فيها الملك فيصل عند قدومهِ الأول مـن البصـرة إلـى بغـداد، إضافـةً إلـى قيامهم بإنشـاء معامل الشـالجيّة، وهي من أكبرِ الـورشِ الصناعيّة، لتصليح القطـارات وعربات النقل، وازدادت وتيرةُ التطور في خمسـينيات القـرن الماضي، لتصل السـكَّةِ إلى مدينـة كركوك، وهذا يـدل على أنَّ العـراق كان من أوائل دول الشرق الأوسط استخداماً للقطارات.

أمـا فـي تركيا فـإن خـط (أزميـر – أيدن) الـذي يبلـغ طولـه 135 كيلومتـراً، يعتبر أول خطٍ للسـكّكِ الحديـد في الأناضول، وأنشـئ بتاريخ 23 سـبتمبر عام 1856م، وأن قانون تأسيس إدارة السكّك التركية، كان في سـنة 1953م، حيث شُرِع قانونٌ لتشـغيلِ السكّكِ الحديد في الجمهورية التركيّة، فتأسستْ إدارةٌ بميزانيّةٍ مضافةٍ وكانـتْ هـذه الإدارة تحت اسـمٍ مُختصر (T.C.D.D)) .

ومـن أجـلِّ تنفيـذِ وإدارةِ الخدمـاتِ الموجـودة في السـكّك الحديد التركية، انقسمتْ شبكةُ سكّة الحديد، إلى ثماني مناطـق، كلُ منطقـةٍ تديرهـا مديريـةً مختلفـةً وكما مبين تفاصيلها في أدناه، حيث توضح مراكز ومديريات المناطق :

1. مديرية المنطقة الأولى لسكك حديد جمهورية تركيا – حيدر باشا – اسطنبول.
2. مديرية المنطقة الثانية لسـكك حديد جمهورية تركيا – باهيتشباى –أنقرة.
3. مديرية المنطقة الثالثة لسـكك حديد جمهورية تركيا–أزمير.
4. مديرية المنطقة الرابعة لسكك حديد جمهورية تركيا–سيفاس.
5. مديريـة المنطقـة الخامسـة لسـكك حديد جمهورية تركيا – مالاتيا.
6. مديريـة المنطقة السادسـة لسـكك حديد جمهورية تركيا – أضنة.
7. مديريـة المنطقـة السـابعة لسـكك حديد جمهورية تركيا – افيون.
8. مديرية المنطقة الثامنة لسكك حديد جمهورية تركيا – أنقرة.

أما في قطاع السـكك الحديد العراقيّة، فقـد تضمن الهيـكل التنظيمي، تصنيف قطاعات السكّك بالشكلِّ الآتي: -

1. سكك المنطقة الغربية .
2. سكك المنطقة الشمالية .
3. سكك المنطقة الجنوبية .
4. سكك منطقة الفرات الأوسط .
5. سكك المنطقة الوسطى .
6. سكك المنطقة الشرقية .

هـذا مـن الناحيّـةِ الإداريَّـةِ والهيكليّـة، أمـا مـن الناحية التشـغيليّة، فإن نشـاط السـكّك الحديـد التركيـة وأعمالهـا المتعلقـة بالموانـئ ارتبـط بالموانـئ الآتية: -

1 - حي دار باشا.
2 - ميناء أزمير .
3 - ميناء سامسون .
4 - ميناء اسكندر اروف .
5 - ميناء بادبرما .
6 - ميناء ادريت جا .
7 - ميناء مارسين.

تراجعُ قطاع السكّك، بسببِ عدم التخطيطِ المبرمج وقلة التخصيصات الماليَّة، مضافاً إليه أحداث التخريب بفعلِ الأزماتِ الأمنيّة

وبالنسبةِ لنشاطِ السكّكِ العراقيّة، توجد هناك شـبكات سـكّكِ حديدٍ على أرصفةِ موانـئ أم قصر وميناء خـور الزبير وميناء المعقـل، إلا أنَّ البعـض منها تعرض إلى الإندثارِ والخراب بعد عام 2003.

ولنشاطِ نقلِ المسافرين داخل جمهورية تركيا، نشـاطٌ متزايـدٌ حيث تمَّ اسـتخدام قطـاراتٍ بأنـواعٍ مختلفـةٍ وبسـرعةٍ متفاوتـة، كالقطـار الأزرق (شـوكوروفا) والـذي يعملُ داخـل منطقـةِ الأناضول، والقطارات السـريعة، والتي منها (قطار اسـكي شهير) والقطار السـريع (أرزروم)، وكذلك قطـارات الضواحي داخل المدن الرئيسـة، كأنقـرة واسـطنبول وأزميـر. وكان للنقل الدولي نشـاطٌ قويٌّ بوجودِ قطـاراتٍ تعمل بيـن دول أوروبـا وتركيا، وقطـار البسـفور السـريع الـذي يعمـل يوميـاً بين اسـطنبول – بو كرش، وقطار ترانس آسـيا، الذي يعمل يوماً واحداً في الاسبوع بين اسطنبول وطهران.

أما في ما يخصُّ نشاط السكّك العراقيّة لنقل المسافرين، فقد كان هناك نقلٌ منتظمٌ بين بغداد ومدينتي البصرة والموصل، وكذلك بغداد – حصيبة، إلا أنه بعد أحداث داعش الإرهابيّة، أصبح نقلُ المسافرين مقتصراً على خط بغداد – بصرة، وبواقع رحلة يومياً، صعوداً ونزولاً من وإلى بغداد، أما الخط الدولي فإن عملية الربط الوحيدة مع دول الجوار، كانت مع تركيا عبر أراضي الجمهوريّة العربيّة السوريَّة، وهذا الخط توقف عام 2007م، بسببِ أحداثِ المنطقة، وما تعرض لهُ العراق من حروب.

إنَّ العراق اليوم، بصددِ التوجه نحو الربطِ مع دول الجوار، وخصوصاً مع الجارةِ إيران، بسببِ زيادةِ التبادلِ التجاريّ بين البلدين، وكثرة أعدادِ المسافرين من كلا البلدين لزيارةِ العتباتِ المقدسة، وأن هذا الربط في حال إكمالهِ سيكون عبر منفذ الشلامجة، كونه أقرب نقطة حدوديّة مع الشبكة الوطنيَّة للسكك الحديد العراقيَّة .

أما بالنسبة لنقلِ الأحمَّال، فإن السكك الحديد التركيّة، تمتلكُ سعةَ نقلِ أحمالٍ بجميعِ أنواعها، فهي تنقلُ الأحمال المفردة، ويمكنها نقل الأحمَّال بعرباتها، وأيضاً بعربات يمتلكها المشترون أنفسهم، حيث نقلت السكك الحديدية التركية، بهذه العربات الخاصة (6) مليون طن، أما مجموع الأحمال فكان (25.7) ملايين طن سنويًّا.

بالنسبةِ للسكّكِ الحديدِ العراقيّة، فلم تتجاوز الأطنان المنقولة (350.000) ألف طن سنوياً، والسبب يرجعُ إلى عزوفِ القطاعين العام والخاص، عن النقل بالسكّك، بسبب قلّةِ الخطوط الجانبيّة للسكّك الواصلة، إلى المخازن وعدم إضافة محاور رئيسة لتغطية المنطقة الشرقية من البلاد , وكذلك الشمالية الشرقية وتلكؤ كبير في المشاريع بهذا الخصوص،في حين اقتصرت الخطوط العاملة في العراق على خط بغداد – البصرة (المعقل) والشعيبة أم قصر والمسيب – كربلاء، خلال الزيارات الدينيّة، بالإضافةِ إلى باقي الخطوطِ المتوقفةِ بسببِ الوضعِ الأمني، التي أهمها خط بغداد – الموصل والموصل –ربيعة وبغداد – حصيبة وبيجي – كركوك.

نرى أنَّ الجانب التركي، قد وضعَ مشاريعَ خطوطِ القطارِ السريع، في عام 2003م، وكان أولُ خطٍ هو خط اسطنبول – اسكي شهير –أنقرة، الذي كان بطولِ (533 كيلومتراً)، وبدأتْ جميع فعاليات مرحلة خط أنقرة – امسكي شهير، في 15 مارس 2009م. أما خط مرحلة اسكي شهير – اسطنبول، فقد بدأ في 25 يوليو 2001م، وانخفضتْ مدةُ السفر، ما بين انقرة – اسكي شهير- اسطنبول، إلى ثلاثِ ساعاتٍ ونصف، لمسافة (523 كيلومتراً)، ومن المنتظر تشغيل مشروع القطار السريع في بورصة، وكذلك القطار السريع اسكي شهير – انطاليا، والبحث يطول في التطور المستمر في قطاع السكّك التركيّة.

أما على الجانب العراقي فهناك خطط وتصاميم لمدّ شبكات سكك لتصل إلى (5000) كيلومتر وبسرعة تصميمية لتشغيل القطارات من 200-250 كيلومتر/ساعة لقطار الركاب ومن 100-140 كيلومتر/ساعة لقطارات البضائع وبتحميل محور يساوي 25 طناً، إضافة إلى إنشاء المحور الغربي الذي يمتد من بغداد – حلة – كربلاء – نجف – ديوانية - سماوة – ناصرية، وصولاً إلى البصرة، ومحور شرقي يبدأ من بغداد – كوت – عمارة إلى البصرة، مع تفرعاتٍ جانبيّة، وإنشاء خطّ سكّةِ حديدٍ بطول (120 كيلومتراً) بين كركوك والسليمانية .

وأهمّ المشاريع التي تحرصُ الحكومة العراقية على تنفيذها في قطاع السكّك الحديد، هو خطّ (البصرة – فاو) الذي تمّ إعداد تصاميمهِ من قبل الشركة الألمانية (دروش- كروب)، الذي يبلغ طوله (100 كيلومتر) مزدوج، لتفعيل نشاط ميناء الفاو في حال إنشائه، ومن المشاريع المهمة ايضاً هو خط الربط السكّكي بين العراق وتركيا، والذي يبلغ طوله (160 كيلومتراً)، مزدوج، والذي سيساهم في ربطِ السكّكِ الحديد العراقيّة، بشبكةِ السكّك الحديد الأوربيَّة، وبالتالي سيسهم في تفعيلِ القناةِ الجافة، عبر الأراضي العراقيّة، والتي تبدأ من الموانئ الجنوبية جنوباً، وصولاً إلى الحدود التركية شمالاً .

إنَّ ما تمَّ التطرقُ إليه في هذا التقرير، هو لمحات عن واقعِ السكّك الحديد العراقيَّة والتركيّة، بشكلٍ موجزٍ بهدفِ إعطاءِ مقارنةً بين البلدين، في هذا المجال، رغم اختلاف الظروف الموضوعيّة والاقتصاديّة، إلا أن الملاحظ في العراق، هو تراجعُ قطاع السكّك، بسببِ عدمِ التخطيطِ المبرمج، والمبني على دراساتٍ لتطويرِ هذا القطاع، على شكلِ مراحل، وقلة التخصيصات الماليَّة بهذا الخصوص، مضافاً إليه أحداث التخريب بفعلِ الأزماتِ الأمنيّة، وتلكؤ تنفيذ بعض المشاريع، التي أعدتها الحكومة لهذا الشأن، بسببِ وجودِ الفساد الإداري والمالي. في ختام هذا التقرير نرى وجوبَ قيامِ الحكومةِ العراقيَّة، متمثلة بوزارةِ النقل، بوضعِ خططٍ مستقبليّةٍ للنهوضِ بواقع القطاعِ الحيوي، لتشجيع الحركة التجاريّة والاقتصاديّة والخدميّة التي ستنعكسُ إيجاباً على حياةِ المواطن.

*مهندس مختص في النقل البري

أكد رئيس تحالف النصر، رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، أن «مقتل النظام السياسي في العراق» يعود الى فاعلية الفساد المستشري في الدولة منذ عقود، وبينما أبدى قلقه حيال أعمال العنف التي شهدتها ساحات الاحتجاج في مختلف المدن العراقية، عدّ كتلته النيابية الأولى في معارضة الحكومة الحالية.

جاء ذلك خلال لقاء صحافي أجرته «الرواق»، معه في مقر إقامته بالمنطقة الخضراء وسط العاصمة بغداد، حيث تناول اللقاء ملفات عدة، منها، ملف مستقبل النظام السياسي، وملف الاحتجاجات الشعبية، وملف الفساد، وملف الإصلاحات، وملف المعارضة السياسية تجاه حكومة عادل عبدالمهدي المستقيلة.

”

طُلبَ مني إعلان الأحكام العرفية وحل البرلمان .. لكنني لم أفعل، لأني رجل إصلاحي ولست دكتاتوراً

العبادي :

لم أوقع على تشكيل حكومة عبد المهدي لأنها جاءت بخرق دستوري

حاوره مدير التحرير

هل تعتقد أن النظام السياسي في العراق مهددٌ بالانهيار ؟

العبادي : المشكلة في البلاد ليست في النظام الدستوري، نظامنا نظام برلماني انتخابي، والحكومة يختارها البرلمان المنتخب من قبل الشعب، لكنه ليس نظام أغلبية بل نظام تمثيل نسبي، والدول التي لديها مثل هذا النظام تعاني من مشكلة تشكيل الحكومة، لعدم وجود أغلبية مؤلفة من حزب أو حزبين يحصدون الأغلبية النيابية. فالتمثيل النسبي هو الأقرب للتمثيل الديمقراطي، لكن مشكلته تكمن في الكتل المتعددة التي يجب الحصول على موافقتها لتوليف السلطة التنفيذية، وهذا بحد ذاته خللٌ سياسيٌ بحسب رأيي، فضلاً عن المحاصصة. التي من خلالها تبحث بعض الكتل والأحزاب عن مصالحها السياسية، أي إن التركيز أصبح على مصلحة الحزب وليس مصلحة البلاد، وهنا يكمن المقتل. لذا اقول بصراحة أن المشكلة ليست في النظام الدستوري الحالي، بل المشكلة في ممارسة هذا النظام من قبل الأحزاب السياسية، لاسيما أن الأخيرة في الغالب منها أحزاب ليس قديمة بل تشكلت بوحي اللحظة، وهي عبارة عن تحالفات انتخابية سريعة، ما تلبث أن تتفكك بعد الانتخابات من أجل مكاسب معينة. لذا أرى أننا سنكون في نفقٍ مسدود في حال عدم تجاوز هذه الممارسات.

المحاور مقاطعاً : **عفواً ولكن لماذا المحاصصة مقتل للنظام، وهو أمر معمول به بين الائتلافات الحاكمة لأغلب دول العالم. .؟**

العبادي :نعم، المحاصصة في العراق، هي مقتل للنظام السياسي، لأن الكتل السياسية العديدة، تزداد مصالحها وفق نظام المحاصصة القائمة، ولو رفعنا هذا التحاصص من الممكن أن يسير النظام السياسي بنجاحٍ باهر. خلال السنوات الأربع الماضية، رغم المحاصصة المفروضة علينا، حاولنا أن نبتعد عنها، لاسيما في إبعاد مناصب الهيئات المستقلة ووكلاء الوزارات والمديرين العامين، عن المحاصصة السياسية، والسير على أساس الكفاءة. أما اليوم فالمحاصصة أسوأ من السابق، لهذا نحن نسير الى طريقٍ مظلم. لكني أود الإشارة الى أنني لست ضد المحاصصة القائمة على الأساس المهني.

الحكومة ومن يدعمها يفتقدان لإرادة الإصلاح .. الكل يتهرب من المسؤولية

برأيكم ما هي التحديات التي تعتدّونها مصدر قلق في الوقت الحالي؟

العبادي: من أبرز التحديات التي نراها تواجه النظام السياسي في العراق، هو عدم الفصل بين السلطات الثلاث، القضائية والتنفيذية والنيابية، تعرفون أن بعض البرلمانيين يتدخلون في العمل الحكومي التنفيذي، وهذه خطورة على النظام الديمقراطي، لأن عدم احترام الصلاحيات والفصل بين السلطات، ستكون الفوضى قائمة. كنت متمسكاً بعدم التدخل بالشأن القضائي، كما يتحتم على القضاء أن لا يتدخل بالعمل التنفيذي والتشريعي. أي عليه أن يكون مستقلاً لا يتدخل بشؤون السلطات الأخرى. ولا الأخرى تتدخل في شؤونه. لأن التداخل بين السلطات يقود إلى كارثة في البلاد. لذا ضعف الحكومة الحالية يعود إلى هذا التداخل، حيث يتدخل بعض النواب بتعيين قادة أمنيين، بينما هذه من صلاحيات رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، فتراجع رئيس الحكومة يسمح بتدخل الآخرين بتعيين الأمنيّين وهذه كارثة بحد ذاتها، لأن القائد العسكري الذي يتم تعيينه عن طريق حزبي معين، سيدافع عن حزبه وليس عن الوطن، وهذا الخلل أصاب المنظومة الأمنية والعسكرية سابقاً، والآن نفس الأسباب تعود لأن محورها الفساد.

الاحتجاجات بين حكومتي العبادي وعبد المهدي

الاحتجاجات ما زالت مستمرة منذ العام 2015، فترة تسلمكم رئاسة الحكومة وإلى الآن؟

العبادي: نرحب بالتظاهرات السلمية، وكنت قد وجهت القوات الأمنية أثناء رئاستي للحكومة بترك فراغ بينها وبين المتظاهرين، وحصل تفاعل إيجابي بين المواطنين ومنتسبي الأجهزة الأمنية، ولم أوجه بالاعتداء على المتظاهرين أيضاً، فالقوات الأمنية مهمتها حماية الوطن على الرغم من أن الحرب مع داعش كانت قائمة، ورفضتُ سحبَ أي قوة أمنية مشاركة في جبهات القتال الى الداخل أثناء التظاهرات، لأني مقتنع بأن وعيَ المواطن يستوعب المناخ الموجود، ولن يقوم بعمل يهدد الوضع العام والحمدلله كان توقعي في مكانه.

أما التظاهرات اليوم في عهد السيد عادل عبد المهدي، فكان لدي قلق حيالها، لأن الأجهزة الأمنية كانت بحاجة إلى توجيه، فالقاعدة تقول الوحدة بآمرها، لهذا رأيت ردة فعل عنيفة من قبل القوات الأمنية ضد المتظاهرين، علماً أن التظاهرات لم تصل إلى مرحلة التهديد، على عكس التظاهرات التي حصلت في عهدي، حينما دخل المتظاهرون إلى المنطقة الخضراء، وعلى الرغم مما فعله المتظاهرون من خطأ آنذاك، لكني لم أوجه بإطلاق النار عليهم، بالمقابل أرسلتُ قوات أمنية لحماية الممتلكات العامة ومنشآت الدولة.

> حكومة عبدالمهدي

تعاملت برد فعل عنيف تجاه المحتجين

ما الخطر الحقيقي الممكن من هذه التظاهرات التي اندلعت ضد حكومة عبد المهدي؟

العبادي: ردة الفعل العنيفة تجاه التظاهرات التي حصلت لا سيما في اليومين الأولين لها، وعدم التواصل الرسمي مع المتظاهرين، فضلاً عن وصول حالة من الاحتقان، وحالة من الإحباط الشديد، كلها أدت إلى النتائج التي حصلت فما الذي فعلتهُ الحكومة الحالية؟ هذه الحكومة استلمت مبالغ طائلة من حكومتي، باعتراف المسؤولين الحاليين، فلماذا المشاريع غائبة؟ لماذا البطالة أعنف من السابق؟ لماذا التعيينات قائمة على أسسٍ حزبية؟ في الوقت الحالي الموظف في بعض المحافظات يُطرد من وظيفته بسبب تعليق له على مواقع التواصل الاجتماعي في الإنترنت، وهذا لم يحصل في عهدي. عدم التعاطي مع المطالب الشعبية اليوم قد يؤدي إلى الانهيار لا سامح الله، لاسيما في وجود جماعات مسلحة خارج الدولة، ومافيات فساد مسيطرة على الدولة بشكل عام، وغياب الإرادة في اتخاذ القرار، ما يؤدي إلى إسقاط الوضع على رؤوس الناس وهذا هوة الخطر الحقيقي الآن.

كيف قرأت تظاهرات البصرة في نهاية ولايتك الحكومية؟

العبادي: في نهاية صيف العام 2018 كانت المياه ترتفع مناسيبها ودرجات الحرارة تتراجع والكهرباء في تحسن، ونقيض ذلك كان في بداية الصيف، ولم تتظاهر الناس حينها.! لا أخفي أن تلك التظاهرات كانت خلفها جماعات مسلحة ولدي وثائق رقمية في ذلك، فكيف لنا معرفة عناصر داعش وهم يقتلون الأبرياء في المناطق الساخنة وقتذاك، ولا نعرف من يقتل متظاهرينا في البصرة؟! تلك الجماعات أرادت أن تتصادم مع رئيس الوزراء داخل البصرة لخلق زعزعة هناك.

*الفساد في العراق «فساد مؤسسي»

بصفتكم رئيس وزراء سابقا، كيف ترون ملف الفساد الآن، وما هي معالجاتكم له سابقاً؟

العبادي: الفساد مستشرٍ، ولا يمكن القضاء عليه بضربةٍ واحدة، وفي دورة أو دورتين رئاسيتين. بل يحتاج إلى عمل دؤوب ومستمر، لكي تقضي عليه. لكن علينا تقديم إجراءات تحارب الفساد، ويلمسها المواطن، وليس العكس. لهذا أقول إن عدم محاربة الفساد السابق وإضافة فساد جديد له هذا ما يؤدي إلى الإحباط واليأس لدى المواطن. في هذه الحكومة الحالية بات بيع المناصب علنياً، وتم إنشاء مناصب جديدة داخل وزارات معينة، لغرض بيعها، ويتم ذلك علناً أيضاً، وهذا فساد جديد بصراحة. كما أشير إلى وضع حصصٍ للكتل السياسية في مختلف العقود الحكومية، ولكل حزبٍ حصة في ذلك. سابقاً، كان هناك فساد، لكن الفاسد يشعر بالخوف ويتستر من الدولة والمحاسبة، أما الآن ليس هناك خوف، والحكومة والقضاء لا يتحركان إزاء الفساد الحالي.

كيف تعاملتم مع ملف الفساد إبان دورتكم الحكومية؟

العبادي: قمنا بإصلاحات جوهرية على نظام الإنفاق المالي، حيث تم تقليص الإنفاق غير الضروري، وهو بحد ذاته فساد، كما عملنا لمدة ثلاث سنوات عملاً دؤوباً، لتقليص هذا الإنفاق، فالواردات تستطيع أن تغطي المصروفات أو الأمور التي يحتاجها البلد، الآن أسعار النفط أكثر من 50 % عما كانت عليه في الحكومة السابقة، لكن المشكلة المالية الحالية أسوأ من قبل، لكون الحكومة بدأت بإنفاق غير مدروس، فمع ازدياد أسعار النفط، ازداد الإنفاق غير المدروس وبدون نتيجة !. حيث لم تتحسن الخدمات، ولا وضع المواطنين في تحسن، ولا وظائف للعاطلين عن العمل، ولا خلق استثمارات حقيقية في البلد، فضلاً عن عجز مضاعف عن السابق.

المحاور مقاطعاً: **لكن العقل الاقتصادي الوظيفي في الحكومة السابقة هو نفسه في الحكومة الحالية؟**

العبادي: صحيح، لكننا بحاجة الى رؤية اقتصادية إصلاحية قابلة للتنفيذ، وليس رؤية تنظيرية، لأن لكل الحكومات رؤية معينة، لكن الحكومة الحالية لا تمتلك رؤية واضحة، فمع زيادة الإنفاقات ما زال المواطن غير مستفيد. كما أن الحكومة والكتل السياسية الداعمة لها، لا يملكان إرادة للإصلاح، الكل يتهرب من المسؤولية، على الرغم من حصولهم على الامتيازات، لكنهم يرفضون الاعتراف بالمسؤولية.

> **الحمايات الخاصة للمسؤولين بلغت 11 ألف عنصر أمني .. وبعضهم خارج المسؤولية من سنين**

ما هي الخطوات العملية المطلوبة لمكافحة الفساد في الراهن العراقي؟

العبادي: نحن بحاجة إلى نظام لمكافحة الفساد، وهذا يتطلب قضاءً نزيهاً، لأن بدون ذلك لا نجني فائدة. كما نحتاج إلى عمل إجرائي (جنائي) مثل جريمة القتل، لمعرفة الفاعل الفاسد إن كان غامضاً، لكي لا يحصل خطأ في قرار الحكم، لأن في القرار الخاطئ ضربتين، ضربة تتمثل بالسماح للفاسد الحقيقي بالهرب، والضربة الثانية تتمثل باعتقال الأبرياء من الفساد. في العراق الفساد مؤسسي، نتيجة امتلاك الأحزاب السياسية لجاناً اقتصادية فضلاً عن فساد شخصيات نافذة في الدولة. وقد شكلنا في نهاية العام 2016 مجلساً أعلى لمكافحة الفساد، وقد استمر عملي مع المجلس سنتين، وكذلك استمر رئيس الوزراء الحالي عادل عبدالمهدي بالعمل به، ويمثل هذا المجلس قضية استراتيجية في ملف مكافحة الفساد، وقد تمت الاستعانة بخبراء دوليين وتعاون دولي لكشف أموال الفاسدين وعقاراتهم خارج العراق، فضلاً عن المتابعة التكنولوجية عبر الشبكة المعلوماتية لكشف تواصلاتهم وتعاملاتهم مع أقرانهم، وهذه طريقة تقنية في ملاحقة الفاسدين. لهذا تم اعتقال الكثير من المسؤولين من ضمنهم وزيران سابقان تم جلبهما للعراق، بينما الحكومة الحالية هربت اثنين من المسؤولين كانا معتقلين لديها، نتيجة غياب آليات مكافحة الفساد.

كيف تلقيت جملة «اضرب بيد من الحديد» من خطاب المرجعية الدينية العليا في النجف؟

العبادي: تمت الاستجابة لذلك، وقمنا بإجراءات عديدة، منها إلغاء امتيازات المسؤولين، وتخفيض رواتبهم، وألغيت كل المخصصات المالية الموجودة في رواتبهم، وأخضعت تقاعدهم لقانون التقاعد العام، لذا بعض رواتب المسؤولين خفضت تخفيضاً هائلاً بما فيهم رئيس الجمهورية، الذي خُفضَ راتبه بحدود 15 % عما كان عليه. كما وضعت أسساً لتنفيذ الإصلاح، ونفذت العديد منها في يوم واحد، حينما دعوت مجلس الوزراء للانعقاد بعد يومين من خطبة المرجعية العليا، وطالب الوزراء بالاستجابة لإصلاحاتي، منها إلغاء مناصب نواب رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء، وكان لدي خيار الاستقالة في حال عدم الاستجابة. كما لم يعترض من الوزراء على الإصلاحات سوى وزير واحد الذي رفض إقالة نواب رئيس الجمهوريه على اعتبار زعيمه السياسي كان نائباً لرئيس الجمهورية، ومن جهته صوت مجلس النواب ايضا على إصلاحاتي بالأكثرية المطلوبة.أنا لا أدعي بأني قمت بالإصلاحات بنسبة 100 %، لكني أدعي أني قمت بالإصلاحات في وقت الحرب على داعش. كما ليس بيدي عودة نواب رئيس الجمهورية فيما بعد، لكون القرار القضائي أمر بعودتهم، فليس لدي خصومة مع نواب الرئيس السابق، فقد عملت معهم لسنوات طويلة وقد أبلغتهم بضروره تنفيذ الإصلاحات، وقد تفهموا ذلك، لأن زيادة المواقع في الدولة، كان لإرضاء بعض الأشخاص وبعض الكيانات السياسية، فليس للشعب مصلحة في ذلك.

الفساد في العراق بات فساداً مؤسسيّاً وسيكون مقتل النظام الحالي

العبادي متحدثاً للرواق

هل يمكن تعطينا أموذجاً من فساد بعض المسؤولين؟

العبادي: ممكن أن أشير إلى أن أعداد الحمايات الخاصة للمسؤولين العراقيين، بلغت 11 ألف عنصر أمني، أنا لا أتحدث عن مسؤولين لديهم حماية بحكم القانون، لكني أتحدث عن مسؤولين لديهم حمايات خارج نطاق القانون، وبعضهم لا يمتلكون مناصب منذ خمس سنين. أذكر أن مسؤولاً واحداً يوجد لديه 700 عنصر أمني لحمايته، وآخر لديه ما بين الـ 500 الى 600 عنصر أمني لحمايته أيضاً، وجلّ هذه الحمايات تجهز بالأسلحة والمدّرعات والطعام. قمتُ بإيقاف ذلك لمحاربة الفساد، مما سبب لي مشاكل سياسية، حيث كانت لي شعبية قوية في مجلس النواب آنذاك، وكان يتم استقبالي بالتصفيق حين ذهابي إلى المجلس. لكن بعد ذلك أصبح أكثر النواب، هم أعداء لي، وأكثر نقاش كنت أتجادل به معهم، هو امتيازاتهم وحماياتهم،حتى إن بعض البرلمانيين، يبرر بأنه قد تعود على راتب عال، وتخفيض الراتب قد يؤذيه، ولكن الأمر ليس بيدي، لأن هذه ثروة المواطن، وعلينا أن نتصرف بها بشكل صحيح. أتصور أننا قمنا بإصلاحات هائلة، وأنا أعلم بأن الحكومه الحالية شكلت لجنة بخصوص رواتب المسؤولين، لإعادتها كما كانت سلفاً، نتيجة ضغط سياسي معين.

ما تأثير المطالب الشعبية بإعلان ثورة إصلاحية؟

العبادي: كان هناك رأي شعبي يطالبني بحل البرلمان وإعلان الأحكام العرفية، وحل الدستور والسيطرة على البلاد، وناقشتُ ذلك واستمعت لكل الآراء، لكن هذا ليس من صلاحياتي وليس من حقي. فرئيس الوزراء تم اختياره من قبل البرلمان بعملية انتخابية، كيف له أن يحل كل هذا؟ هذه خيانة وطنية، لأن الدستور صوت عليه الشعب والبرلمان جاء بانتخابات شعبية. أنا لست دكتاتوراً، أنا رجل إصلاحي.

تشكو عدم تفاعل القضاء معك في ملف مكافحة الفساد؟

العبادي: يجب أن يكون القضاء سلطة مستقلة، وحينما يكون جزءاً من صراع سياسي، نقع في هذه المشاكل الآنية، ومن يُسيس القضاء، يطعنُ فيه، وهو مسؤول عن كل تراجع يحصل في العدالة، وأن الناس يلجؤون إلى العنف، في حال فقدت الثقة بالقضاء، وسنفقد حينها الدولة والمجتمع. فالدولة درجة من درجات المجتمع وبدون الدولة سنفقد الأمن والخدمات وسيضيع المواطن.

تحالف النصر أول من عارض تشكيل الحكومة وغيرنا عارض لأنه لم يحصل على شيء

***تحالف النصر «معارض» لحكومة عبد المهدي**

أنتم في كتلة تحالف النصر لم يكن لكم موقف واضح من الحكومة، هل أنتم معارضة أم موالاة؟

العبادي: كتلة تحالف النصر، الكتلة الوحيدة التي قررت منذ اليوم الأول، عدم المشاركة في الحكومة.

المحاور مقاطعاً: **لكن هناك كتلٌ سياسية غيركم لم تشارك في الحكومة، كتلة الحكمة بزعامة عمار الحكيم أنموذجاً؟**

العبادي: بعض الكتل لم تحصل على ما تريد، لهذا ذهبت إلى المعارضة، بينما كتلة تحالف النصر، عُرضت عليها منذ اليوم الأول، مناصب، لكنها رفضت، إذ لكتلتنا حصة معينة من المناصب بحسب مقاعدها النيابية، لكننا لم نشارك. وأعلنا أننا معارضة تقويمية للحكومة الحالية، ونحن الكتلة الوحيدة التي لم توقع على تشكيل الحكومة، في حين باقي الكتل من المعارضة (اليوم) والموالاة، وقعت على تشكيل حكومة السيد عادل عبدالمهدي، لذا هم يتحملون مسؤولية اختيارهم.

ما سبب عدم توقيع تحالفكم على تكليف حكومة السيد عبد المهدي؟

العبادي: عدم توقيعنا على تشكيل الحكومة، جاء على خلفية اعتراض دستوري، لأنه تم عبور الكتله الأكبر، وهي قضية دستورية مهمة، فبعبورها غداً لن نعرف كيف نشكل أي حكومة، كما أن نظامنا الحالي، نظام تمثيل نسبي، وسنصل الى طريق مسدود مستقبلاً، لهذا اعترضنا على آلية تشكيل الحكومة الحالية، لكننا تعاونا وسهلنا وساعدنا تشكيل الحكومة، علماً أننا لسنا جزءاً منها.

ما معنى المعارضة التقويمية التي تتبناها كتلتكم النيابية؟

العبادي: المعارضة التقويمية، هي مواقف سياسية، تقوم بتشجيع الحكومة حال قيامها بإجراءٍ صحيح، ونشدُ على يدها، فيما إذا قامت الحكومة بعمل خاطئ، نقف ضدها ونحاول إعادتها الى الطريق الصحيح، لكي نصحح المسار. لأن ما يهمنا هو مصلحة المواطنين، في حين البعض يتمنى أن تخطئ الحكومة، لكي يستفيد، بينما نحن لا نتمنى ذلك، لأن الخطأ الحكومي ينعكس على المواطنين، ما يهمنا هو نجاح الحكومة، لكي يأخذ العراقيون الأشياء والحقوق المستحقة، لذا نحن معارضه تقويمية.

هل تسعى كتل المعارضة في البرلمان إلى إسقاط حكومة عبد المهدي؟

العبادي: إذا أردنا إسقاط الحكومة، علينا تشكيل أكثرية نيابية، وهذا يتطلب تحالفات لم نصل اليها لغاية الآن، على الرغم من أن هناك حوارا. ولا ننكر أن وجود كتل معارضة وموالاة، داخل البرلمان العراقي من مقومات العمل الديمقراطي في العراق، وتشكيل جبهة معارضة تحتاج إلى خطوات دستورية ورسمية، وكيف نشكل هذه الجبهة، هل نشكلها من كتلة صغيرة واحدة؟ ستكون هناك كتلة صغيرة جداً ولا تؤثر في المشهد السياسي، لذا نحن بحاجة الى معارضة متينة، لكي تؤثر وتصحح مسار الحكومة. أما المعارضة غير المؤثره فهي عبارة عن صوت عالٍ فارغ. كما أن هناك بعض الكتل تستعجل إعلان نفسها معارضة، لكي تقول، أنا معارضة، وهذا ليس منهجنا، وما يهمنا هو التصدي مع الآخرين لتحقيق الهدف. كما أشير إلى غياب آليات المعارضة عند الجميع، لأنه حينما تكون معارضة يجب أن تعرف ما لك وما عليك، في الماضي كانت بعض الكتل تضع قدماً في الحكومة وأخرى في المعارضة، لذا نحن بحاجة إلى خطوات دستورية مدروسة.

مقالات

متاهات الأكاديميّة

د. مؤيد آل صوينت

فشل البديل العلماني بإزاحة خصمهِ الإسلامي عن السلطة

أحمد حميد

الإعلام والحقيقة..

علي عبدالأمير عجام

متاهات الأكاديميّة

د. مؤيد آل صوينت

تندرجُ المحاولات التوصيفيّة للمجال الأكاديمي في العراق ضمن تساؤلٍ أشمل يتطلب الوقوف على كلّ ما جرى بعد 2003 :وماذا بعد ذلك ؟ ثمة مسار معبّد يُفترض بالجامعة السير فيه ، مسار يرسم الحدود الواضحة بين ما هو معرفي – تغييري وبين ما هو معرفي- سائد ، المفارقة تكمن في غيابِ شبه كليّ للمعرفي بشقّيه عن الجامعة ومشاغلها لتغدو منكفئة على ذاتها على نحو مريب

يطرح المنهمون بالمعرفة الأكاديمية وآفاق تشكّلها سؤالا جوهريا : هل تُعتبر الجامعة فكرة أم مكاناً ؟ سُحب هذا السؤال على الواقع الأكاديمي بعد التغيير عام 2003، يمكن القول بسريان تصور مفعم بالتفاؤل شاع في أوساط منْ حلموا بتغييرٍ جذري للواقع العراقي على مختلف الأصعدة بعد زوال النظام السابق ، هذا التفاؤل انبثق من استرجاع التاريخ الفعلي لحركات التنوير التي التصقت بالجامعة والمشتغلين فيها في تجارب التغيرات الكبرى التي حدثت في العالم ، غير أن وضع مجسات الفحص على الواقع الأكاديمي تكشف عن تصدعٍ للمؤسسات الأكاديمية يكاد يقترب من الانهيار، فالمراقب المتتبع سرعان ما يكتشف وجود مجموعة من السمات المائزة يمكن أن تُرصد في هذه المقاربة البسيطة، تتجلى السمة الأولى في الشكلانية، وما أقصده على وجه الدقة هو هيمنة الجانب الشكلي (الابتعاد عن الجوهر) على بقية التوصيفات الأخرى التي يُفترض بالجامعة أن تنهض بها ، هذه الهيمنة للشكلانية لم تكن وليدة عنصر محدد بعينه، بل هي نتيجة تساوق فاعلين من خارج الجامعة –السلطة وما يتّصل بها – فضلاً عن فقدان الجامعة للمصدات الذاتية التي تعصمها من الوقوع في براثن التبعية، هذا الفقدان استجلبته الجامعة من تقاليدٍ فرضها النظام السابق باعتبارها ملحقة بالسلطة أياً كان توصيفها، فضلاً عن نزع السمة الأساس للمشتغلين في الفضاء الجامعي بوصفهم مثقفين عضويين على حد تعبير غرامشي، لتغدو المؤسسة الأكاديمية فضاءً إدارياً جامداً لا يختلف عن أي تشكيلٍ إداري مرتبط بالوظيفة العامة. أمّا السمة الثانية المهيمنة على الفضاء الأكاديمي بعد التغيير فهي صعود النزعة الشعبوية، قد يبدو هذا الرأي صادماً للوهلة الأولى، فكيف تسمح الجامعات -بوصفها معقلاً

> **وضع مجسات الفحص على الواقع الأكاديمي تكشف عن تصدعٍ للمؤسسات الأكاديمية يكادُ يقترب من الانهيار**

للعقلانية والتنوير- ببزوغ النزعة الشعبوية خارج الجامعة فضلاً عن بزوغها داخل الفضاء الجامعي؟ يبدو هذا الإشكال وارداً جداً ضمن السياقات العامة التي أطّرت النزعات العقلانية وكيفية ارتباطها بالجامعة عبر تاريخها الطويل ، غير أن المتتبع لواقع التعليم الأكاديمي لا يجد عناء كبيراً في الكشف عن النسق الشعبوي الذي أخذ يلوّن الجامعات على مختلف تجلياته ،بدءاً من الخطاب الذي تتوافر عليه الجامعة إلى طرائق السلوك بما يشتمل عليه من علامات وايقونات تبيّن مدى بزوغ الشعبوية ورسوخها في الجامعة، وبات من الطبيعي أن تجد مفردات (حجي، خالي، سالمين ...الخ) مستعملة على نحوٍ يومي وبشكل مقزز في بيئة يُفترض أن تكون التقاليد الجامعية هي السدُّ المنيع ضد كل محاولات الانتقاص من ذاتها بوصفها رأس مالٍ رمزي لا يُجابه أبداً، لتصلَ الشعبوية إلى قمة الهرم الأكاديمي في بثّ الأهازيج الشعبوية في مناقشة أطروحة دكتوراه كما شوهدت على مواقع التواصل الاجتماعي . تمثّل التبعية السمة الثالثة الغالبة على المؤسسات الأكاديمية بعد 2003، وهذا جزء من استمرار التبعية الموروثة من النظام السابق مع وجود فارق بنيوي بين التبعيتين، بكون الأولى

للقارئ أن يضع ما شاء من السلطات التي تتبعها الجامعة إلّا سلطة المعرفة والبحث العلمي التي يُفترض أن تكون السلطة الوحيدة التي تتبعها المسارات الاكاديمية

تخيلوا أن يتسنّم شخصٌ منصب رئيس جامعة عريقة وهو لا يعرف من هو نعوم تشومسكي لنكتشف مدى تغلغل الجهل الريعي في مفاصل الأكاديمية العراقية

تبعية مركزية بينما الثانية تبعية متشظية بنيوياً تبعا لتشظي الفضاء الوطني ذاته ، فبدلاً من محاولة اجتراح و وضع ضوابط للسلطة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وفق مسارات بحثية خاضعة للمراجعة والفحص المستمرين ، تخلت المؤسسات عن هذا الدور المحوري راضية بأخذ صفة التبعية المتشظية للسلطات التي بزغت بعد 2003، وقد جاء وسم هذه التبعية بالتشظي لأنها خضعت لأكثر من سلطة في الآن نفسه ، يصعب حصرها في هذا المجال الضيق ، وللقارئ أن يضع ما شاء من السلطات التي تتبعها الجامعة إلّا سلطة المعرفة والبحث العلمي التي يُفترض أن تكون السلطة الوحيدة التي تتبعها المسارات الاكاديمية. ونتيجة الإنهاك المستمر الذي طال الجامعة أخذت الحريات الاكاديمية تتراجع على نحو مخيف في المؤسسات الاكاديمية، فالتفاؤل الذي ساور المشتغلين في الحقل الجامعي _هيئات التدريس ومراكز الأبحاث – في بعث سيرورات ضاجّة بالحرية وكسر الطوق الذي فُرض عليها من قبل نظام البعث، بدا أشبه بحلم سيزيف وسط مسارات التبعية التي فُرضت على الجامعة على نحوٍ ضمني أو صريح. وتبدو هذه السمات مرتبطة على نحو هرمي لتؤدي بمجموعها إلى بروز ما نصطلح عليه بـ (الجهل الريعي).

قد يبدو المصطلح غريباً إلى حدّ ما، ولكنه مناسباً لصنوه (الاقتصاد الريعي) فالجهل الريعي - وهو وجود مؤسسات أكاديمية يقوم ريعها الاقتصادي على نشر الجهل لا بثّ المعرفة - أصبح سمة لازمة من سمات التعليم العالي بعد 2003، ويتبدى هذا الجهل الريعي في الانشطار المريع للكليات الاهلية، وهي عبارة عن تحالفٍ ملوّث بين رأس المال من جهة وبين الايديولوجيات التي هيمنت على المشهد بعد التغيير من جهة أخرى ، هذا التحالف قائم بشكلٍ أساسي على تسويق الجهل الريعي لإدامة زخمه المادي فضلاً عن القيام بشكل ممنهج لتدمير ما تبقى من إرث للجامعات العراقية بعد سنوات طويلة من المكابدة والاستمرار. ولا يقتصر الجهل الريعي عبر نشر الكليات الأهلية بصورتها البائسة ،بل يقحم نفسه بوصفه استثماراً ناجحاً لبقاء وديمومة سلطة رثّة عبر تنصيب قيادات جامعية فاقدة للهمّ المعرفي يراد منها نشر الجهل والتخلف والتبعية واللهاث خلف سياسيي الصدفة من غير أن يكون معيار الاختيار خاضعا لضوابط التمييز العلمية بصفتها جوهر المؤسسات الاكاديمية ،تخيلوا أن يتسنّم شخصٌ منصب رئيس جامعة عريقة وهو لا يعرف من هو نعوم تشومسكي لنكتشف مدى تغلغل الجهل الريعي في مفاصل الأكاديمية العراقية. غير أنّ السمة الأكثر تعبيراً عن تصدّع الجامعة العراقية يتبلور في أفول دورها وتغييره من فاعل الى قابل، فالتحولات المتسارعة في البلد وهشاشة المتن الاكاديمي في غياب المساءلة والنقد لوظيفة الدولة الوطنية ألقى بظلاله المريعة على الوظيفة الأهم للمجتمع الاكاديمي وتحوله من فاعلٍ مؤثر وصانع لسياسات الفضاء العام الى قابلٍ رخوٍ لكل ما يرد من خارج الجامعة ، وإذا كان الخطاب الذي يمثّل ما تعانيه الجامعات من مزالق الصعوبات والإشكاليات يتجلى في خطابين : خطاب الأزمة وخطاب التحول ، لا يجد الراصد للمؤسسة الاكاديمية سوى خطاب التحول بوصفه المسبار الذي يضيء ما يسوّر الفضاء الجامعي ، هذا التحول الذي يتجلّى في نكوص الجامعة عن دورها الرئيس في فاعليتها النقدية والتغييرية أدى بطبيعة الظرف التاريخي الذي تمرّ به إلى فقر في المهارات والمعارف على مستوى متوازٍ لتغدو الوظيفة الاستعارية من خارج المجال الجامعي نسقاً تقليدياً لا يمثّل غرابة في الحقل المتسم بالقابلية وتخليه عن الفاعلية بوصفها المرتكز الأساس الذي قامت عليه الجامعة منذ بواكيرها الأولى .وإذا كانت التحولات التاريخية الكبرى قد ارتبطت في قدرة المسار الأكاديمي على امتصاص الثقافات وتذويبها في مصهره العام ومن ثمّ إعادة بثّها لتحقيق التطلعات المرتبطة بالأفق الذي تشكّله وتتشكّل منه في نفس الوقت ، نرى أن القابلية وفق هذا التصور الإيجابي قد انحسرت لتغدو قابلية سلبية عكفت على تهديم الجرف القار من الجامعة واستبعاد ما يبرز من أفكار تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذا الوطن المنكوب بذاته.

أُستاذ اللسانيات في الجامعة المستنصرية

فشـل البديل العلماني بإزاحة خصمهِ الإسلامي عن السلطة في العراق

أحمد حميد

قرنٌ سياسيٌّ حافلٌ بالتحولاتِ الفكريّة، مرَّ على العراق، إبان تأسيسِ دولتهِ الذاويةِ في أتونِ الانقلاباتِ السياسيّة، ولغايةِ اللحظةِ الراهنةِ بالإصطراع ، كان نصيبُ الأيديولوجيّا العلمانيّة في خضم تلك المسارات الوجوديّة للأنظمة السياسيّة يَعْبرُ معدّلات النجاح المئوية على نظيرتها الأيديولوجيا الإسلاميّة. لذا البلاد بهيكلها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سارتْ ضمنَ مناخٍ كان وليد اللحظة العلمانية التي اِنبثقت من أيام «ليبرالية كامل الجادرجي»[1] مروراً بـ«(فهد)» ورفاقه[2]، خلال النصف الأول من القَرن العشرين، واستمراراً للصراع الدائر بين أذرعِ العلمنةِ السياسيّة (من شيوعيّين وقوميّين وبعثيّين)، منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ولغايةِ إعلانِ صدّام حسين، فلسفتهِ السلطوية القائمة على ثنائيةِ «القبيلةِ والدين».

لربما يتساءل البعض عن أي علمانيّةٍ يعنيها كاتبُ السطور، ليسبغها على مافياتٍ سياسيّةٍ كـ «سلطة الحرس القومي والبعثِ معاً» .؟ لاسيما أن أولى أبجديّاتِ العلمنة هي الإيمان بالديمقراطية، باعتبارها السندَّان الذي تتكسرُ عليه مطارق الديكتاتوريات، وما الأخيرة سوى هويّة عقائديّة للمافيتين الحاكمتين أعلاه. قصديةُ وضع القوميّين والبعثيّين في خانة العلمانيّة العراقيّة، جاء على خلفياتِ الاعتقاد السياسي لكليهما بقوانينٍ ساهمتْ في اِستدامة المناخ المدني العراقي، كقانون الأحوال الشخصيّة، وتحجيم دور السلطة الدينيّة، وضمور السلطة العشائريّة قِبال القانون المدني الذي أخذ مساراتهِ التطبيقيّة بعُيد سلطة 14 تموز العام(1958م). ولا نعدم المدنيّة الحياتيّة القائمة طيلة سنيِّ العهد الملكي (1921م-1958م)، الذي يُعدُ ربيع الليبراليّة في العراق.

هزائم علمانيّة متواليّة

إذن نحنُ أمام مناخٍ علمانيٍّ ساهمَ في تكوين سلوكياتٍ مجتمعيةٍ متمدِّنة، وطغى بكل مكامنهِ المؤدلجة على الأغنيةِ والقصيدةِ وسائرِ الفنونِ والحياةِ العامة، بما ينيفُ عن نصفِ قرّن. أي ما يزيدُ على خمسةِ عقودٍ لم تسعف المسار العلماني على تثبيتِ وجودهِ في الحاضر العراقي الجديد (2005م - 2019م)، خصوصاً بعد سقوط الالتزام الأخلاقي في بعديهِ السياسي والقيَّمي، لقوى الإسلام السياسي المتنفذة، التي باتت تتقافزُ مؤخراً على أكثرِ من هويةٍ مدنيةٍ لديمومةِ وجودها السلطوي وبالآلياتِ الديمقراطية المتمثلةِ بالانتخابات، في حين تُثقل قوى العلمنة السياسية والفكرية بهزائم متواليّة، أمام الإسلاميّين الذين أثبت أداؤهم السياسي والخدمي فشلهُ لمراتٍ عديدة. فيا ترى أين يكمنُ الخلل في هزائم العلمانيّة.؟ ولماذا لا يستطيع البديل العلماني بكل أرشيفهِ وتأريخهِ السياسي إزاحةِ خصمهِ الإسلامي عن السلطةِ المُمسكِ بها منذ سنين.؟ يستثمرُ الإسلاميّون العراقيّون، بكل دهاءٍ خلفيةِ الصراع العقائدي بين المرجعيّات الدينيّة «الروحيّة» وقوى العلمنة السياسيّة العراقيّة، الكامن في معادلة «التحرر والمحافظة»، «المرأة والشريعة»، «الدين واللا دين»، «الماديات والغيبيات» ..الخ. حيث قادتْ هذه المعادلة الى نقشِ جروحٍ عقائديّةٍ في ذاكرةِ المؤسسةِ الدينيّة (أعني هنا المؤسسة الشيعية في النجف الأشرف)، لم تستطع التقلبات الزمانيّة والوجوديّة للأنظمةِ السياسيّة على محوها أو استشفاءها، لاسيما في الصراع المرير بين مرجعيّةِ السيد محسن الحكيم (ت1970م)، وحكومة عبدالكريم قاسم (1958م- 1963م) وخلفيات الواقع السياسي آنذاك ممثلاً بالحزب الشيوعي العراقي (رافع لواء التحرر والقوانين المدنيّة). إذ كمُنَ أولى الصِدام العقائدي بين قوى سلطة 14 تموز والمرجعية الدينيّة، في إقرار قانون الأحوال الشخصيّة (قانونٌ شرعهُ البرلمان في العهد الملكي لكنهُ لم يُقر لطبيعةِ العلاقة الإيجابية بين النظامِ والمؤسسة الدينية حينها)[3]. ولانخفي إقرار قوانين أخرى أرّقتْ مناخ العلاقة بين الطرفين، من ضمنها قانون الإصلاح الزراعي، الذي مثلَ ضربةً للإقطاع الاقتصادي الحليف لمرجعيّةِ النجف.

توالي الصراع (العلماني – الديني) تجلى بوضوح إبانَ طائفيّةِ الحكم العارفي الأول، والعهد البعثي الثانيَ الذي تمخضَ بمقتلِ المرجع الديني البارز محمد باقر الصدر، ومنع السلطات وقتها الطائفة الشيعية من ممارسةِ شعائرها الدينيّة

أضحى العقلُ الجمعي في العراق، رهينةَ المقدسِ الديني، والغالبيةُ الاجتماعيّة تعيشُ في صراعي الحاجةِ المعنويّةِ والماديّة

الجُرح العقائدي المستفـز

توالـي الصـراع (العلمانـي – الديني) تجلى بوضوحٍ إبـانَ طائفيّةِ الحكـمِ العارفـي الأول، والعهـد البعثـي الثـاني الـذي تمخضَ بمقتـلِ المرجع الديني البارز محمد باقر الصدر، ومنع السـلطات وقتها الطائفة الشـيعية من ممارسةِ شـعائرها الدينيّة، ناهيك عـن شـجون الحـرب ومجـازر التسـعينيات المنصرمـة. هكـذا حكومـات حُسِـبَتْ علـى العلمنةِ والتمـدنِ السياسـي، وخلقتْ مناخـاً مدنيّـاً للبـلاد، مُدَعَمَـاً بقوانيـنٍ مثبتـة دسـتورياً، جعلتْ الجـراك الديني بشـقيهِ الفقهي والسياسـي، لا يـرى العلمانيّةَ إلا بعدسـاتِ المظلوميّـةِ العقائديّـةِ من الشـيوعيّين وبمنظارِ المجـازرِ الدمويّـة مـن البعثيّيـن. وليسـت الحـركات الليبراليّـة بمعـزلٍ عـن ذلـك الاتهـام، إذ تحالـف الزعيـم السياسـي إيـاد علاوي في المواسم الانتخابية للأعوام (2005-2010-2014) مـع بيئـاتٍ مجتمعيّـة ذات أمزجـةٍ سياسـيّةٍ بعثيّـة، وانضمـام مختلـف الشـخصيات العلمانيّـة تحت يافطة القائمـة العراقية، والتيـار المدني، جعلتْ المؤسسـة الدينيّة تنظـرُ لمجمل القوى العلمانيّة من عدسـةِ جرحها العقائدي المسـتفز في كلِّ لحظة. هـذا التوتر الأيديولوجي ما بين المؤسسـةِ الدينيّـة والعلمانيّة العراقيّة، اسـتثمرته قوى الإسلام السياسي أيما إستثمار، وهو أحـد أبـرز أدواتها في البقـاءِ داخل السـلطة، إذ عملـتْ الأخيرةُ على بناءِ شـبكةِ تحالـفٍ عقائديٍّ يُلبي رغبةَ المؤسسـةِ الدينيّةِ في تثبيتِ قوانين الشـريعةِ دسـتورياً، وإناطة الرعاية الحكومية للشـعائر الطقوسـية على مدارِ «16 عاماً»، فضلاً عن امتيازاتٍ كانت معدومةً طيلةَ العهودِ السابقة.

فشـل في استثمار الفشل الإسلامي

هـذا التحالـف العقائدي، اسـتعدى المنـاخ المدنـي العراقي، وجعـل التطـرف الدينـي والـلا ديني، سـيّد الميدان السياسـي والاجتماعـي مـا بيـن العلمانيّيـن والإسـلاميّين، علـى الرغـم مـن فشـلِ التجربـة السياسـيّة للأحزابِ الإسـلاميّة، لم يشـرع العلمانيـون بتبديـدِ مخـاوفِ المؤسسـةِ الدينيّـة، وبث رسـائل اطمئنان تُردم الفجوة العميقة بين الطرفين، فالإيغالُ الطائفي المتطرف من الساسـةِ الإسلاميّين (شـيعةً وسُنة)، وهو إيغالٌ كادَ أن يقضـي علـى الهويـةِ الوطنيـة، بعدما قضـى على مناخِ التمدُّن السياسي والاجتماعي، دفعَ الضدَّ النوعي الى ممارسةِ خطابـاتٍ تشـهيريةٍ ودعمِ نشـاطاتٍ «مدنية» استشـعرَ العقلُ الفقهـي، بأنها محاولاتٌ للنيلِ من المقدسِ الديني، واسـترجاعٌ لحاكميةِ العقلِّ السـابق، الذي من الممكن أن يُهدد المكاسـب الدينيّة في عراق ما بعد2003.

أضحـى العقـلُ الجمعي فـي العراق، رهينـةَ المقـدسِ الديني، والغالبيـةُ الاجتماعيّـة تعيـشُ فـي صراعـي الحاجـةِ المعنويّـةِ والماديّـة، وأثبتـت التجـاربُ أنهـا تقـدم الأولـى علـى الثانيّـة، ومـع كلِّ موجةِ نفورٍ دينـي، تعود نتائجهـا بالإيجاب على قوى الإسـلام السياسي، حينما تكسبُ بين حينٍ وآخر، ودَّ المؤسسةِ الدينيةِ عقائديّاً على الأقل، وتعاودُ طرحِ نفسـها حارسةً لعقائدِ النـاس مع قذفِ العلمَنتين السياسـيةِ والفكرية، بتهمِ الإباحيةِ والانحـلالِ والضـلال، وهي تهمٌ وشـبهاتٌ لم تسـتطع الأخيرة دفعهـا عنها، نتيجة سـلوكيات الكثير من نخبهـا وأفرادها، التي تعـزز تلـك الاتهامات فـي ذهنيّـةِ الناخـب المؤطـرة بالخلفيّةِ العقديّـةِ المُحافظـة. بـات اليوم غالبيّـة العراقيّين، بـلا هويّةٍ سياسـيّة، لاسـيما فـي محافظاتِ «الوسـطِ والجنـوب»، التي نـدَّدت وتُنـدِّد بـكل مآلاتِ السـلطة التـي قادهـا المحافظون الدينيّون، في وقتٍ تفشلُ قوى العلمنة السياسيّة في إستثمارِ كلِّ هـذا الحنـقِ الجماهيري على خصومها. ومـا زالت تعتقد أن هذه الجماهير سـتقلبُ الرِهانَ السياسـي لصالحها انتخابياً، بيدَ أنهـا لا تعرف بأن هذا الإحباطِ المجتمعي تتمُ معالجتهُ وتعبئتهُ طائفيّاً واسـتثمارهُ عاطفيّاً في كلِّ موسـمٍ عقائديٍّ من السنةِ الهجريّة، لتعاود حليمة عادتها القديمة عبرَ صناديقِ الاقتراع.

باحث أكاديمي في جامعة بغداد

الهوامش

(1) كامل الجادرجي، من أبرز الشخصيات الليبرالية والنيابية خلال العهد الملكي، وزعيم الحزب الوطني الديمقراطي، توفي عام 1968م.

(2) فهـد هـو الاسـم الحركي ليوسـف سـلمان يوسـف، مؤسـس الحزب الشـيوعي العراقي سنة 1934م، أُعدم مع رفيقيهِ في المكتب السياسي للحزب، في 15 شباط العام1948م، بتهمة التحريض على النظام السياسي الملكي وقتذاك.

(3) ينظر، في كتاب الأمالي للسيد طالب الرفاعي، تأليف وتحرير د.رشيد الخيون، ط3، 2010م، دار الرافدين، إذ ذكـر الرفاعي، وهو أحد مؤسسـي حزب الدعوة الإسـلامية، والمقرب من مرجعية السـيد محسـن الحكيم، أن المجلس النيابي في العهد الملكي، شـرع قانـون الأحوال الشـخصية، لكن لم يتـم تطبيقه، لطبيعة العلاقـة الإيجابية بين الملك فيصل الثاني والمؤسسـة الدينية في النجف، لكن النظام الجمهوري في عهد قاسم أقر تطبيقهُ، وهو أحد أسباب الأزمة بين الأخير والمرجعية.

الإعلام والحقيقة..
مقاربة في التحولات العراقيّة

كان الحديث عن الإعلام الحر والديمقراطية في العراق قبل 2003 يشبه حديثاً عن شجرة النخيل في براري السويد الثلجية، لا لجهة المفارقة وحسب، بل لاستحالة وجود إعلام وديمقراطية في بلد ظل يحكمه نظام لا يكره شيئا قدر كراهيته للإعلام الحر وللديمقراطية.
في العراق الذي أطبق عليه نظام الحزب الواحد والرأي الواحد واللغة الواحدة، تم هدم مؤسسات الإعلام التي كانت تتمتع برصيد نسبي من المهنية الإعلامية لصالح بناء ضخم، ينتج مفهوماً محدوداً يختزل الوطن بالحاكم، ويعمل أساساً وفق مبدأ تدمير الإعلام بوصفهِ تعاطياً مع الحقيقة، ليصبح وسيلة في صوغ حقيقة جديدة هي ما يريدها الحكم، حقيقة أنَّه الموجود والمسيطر وأن الجميع تفاصيل تنتظم بهدوء في ماكينته الجبارة .

علي عبدالأمير عجام

الإعلام في العراق خلال السنوات الخمس والثلاثين 1968 - 2003 أصبح كله أسلوباً واحداً. في صحافته المكتوبة اختفت تقاليد العمل المهنية، مثلما اختفت أشكال الكتابة الصحفية، فلا حدود للتقرير الإخباري مثلما لا ملامح للخبر، ولا مهـارة في تحقيق ولا براعة في حـوار إلا فيمـا نـدر. كلُ ما يكتب عبارة عن رأي حتى وان كان مانشيت الصفحة الأولى، وهذا ناتج من مفهوم تحويل الإعلام إلى «بوق» موحّد النغمات وعلى المتلقين أن لايسمعوا تنويعات على اللحن وليس غريبا أن العراقيين كانوا يقولون «لاتقرأ أكثر من جريدة من اليوميات الخمس فهي خمسة أسماء لصحيفة واحدة» .
الإعلام المسموع كان يشتغل على جبهتين، الأولى في تأطير الكارثة بالبطولة فمن مصطلح «الجيب العميل» في وصف الحركة الكردية المعارضة إلى «الجيب المهلك» في وصف اختراقات القوات الايرانية للمواقع العراقية خلال حرب السنوات الثماني، والجبهة الثانية كانت التشويش على بث عدد كبير من الإذاعات خوفاً على «أمن المواطن» رغم أن الحكم كان يؤكد «المواطن محصّنٌ وملّتفٌ حول القيادة».
صوتٌ واحد وكلامٌ واحد ورأيٌ واحد حتى أن «مديرية التوجيه السياسي» توصلت إلى حل عبقري لمعضلة سماع الجنود للإذاعات المعادية، بأن أنتجت لها «منشأة الصناعات الألكترونية» جهاز راديو لايلتقط فيه بث أي محطة غير «اذاعة بغداد» وقامت لاحقاً ببيعه للجنود إجباريا!
في الإعلام المرئي كان العراقيون يأكلون ويشربون ويقضون حياتهم على خلفية تتشكل من محورين أساسيين أولهما افلام «صور من المعركة» بكوكتيل الجثث وسيمفونيات المدافع والصواريخ، وثانيهما أحاديث القائد وخطاباته ولاحقا ما كتبه من «أدعية» كانت تقرأ ككتاب مقدس .

الإعلام في العراق خلال السنوات الخمس والثلاثين أصبح كله أسلوباً واحداً في صحافته المكتوبة اختفت تقاليد العمل المهنية، مثلما اختفت أشكال الكتابة الصحفية، فلا حدود للتقرير الإخباري مثلما لا ملامح للخبر، ولا مهارة في تحقيق ولا براعة في حوار إلا فيما ندر.

وكان ذعر السلطات الحاكمة السابقة من الإعلام الحر بوصفه قراءة مغايرة للواقع، جعل العراق يتميز بصفة مميزة ولكنها سلبية تماما فكان يمنع مواطنيه من اقتناء وسائل البث الفضائي، بل ويعرضهم الى السجن جراء مخالفتهم قرار الحكومة في منع التعرف إلى رأي آخر.

نظرة إلى الإعلام العراقي بعد 2003

هل بدأ الإعلام العراقي مهمة القيام بتمهيد الطريق إلى عراق مختلف، عراق ديمقراطي بعد إسقاط نظام صدام 2003؟

كانت كلُّ المؤشرات – الآمال تؤكد على أن لا عراق ممكناً بعد 2003 إلا عراق ديمقراطي تعددي، وأن الإعلام سيكون معنياً بمهمة تغيير المسار الاجتماعي والديمقراطي للبلاد. تلك المؤشرات بدت وكأنها تحديات تتقدم نحو جمهرة الاعلاميين والكتاب العراقيين بإيقاع سريع يوصل الى تصورات وخطوط عريضة وعناوين واضحة، لتقديم مداخل ممكنة لمعرفة كيف سينتقل إعلامٌ من مرحلة ترسيخ الديكتاتورية واشاعة قيم الخنوع إلى آخر يأخذ دوره في تعزيز المجتمع المدني المنفتح العصري، ضمن شروط وسياقات ذاتية وموضوعية وتاريخية، لشراكة وطنية، تقوم على أساس الحقوق المدنية: كحرية الفرد وحرية التفكير وحرية التعبير. وعلى أساس الحقوق السياسية: كحق

ذعر السلطات الحاكمة السابقة من الإعلام الحر، فكان يمنع مواطنيه من اقتناء وسائل البث الفضائي، بل ويعرضهم الى السجن جراء مخالفتهم قرارالحكومة في منع التعرف إلى رأي آخر

المشاركة في الحكم وصناعة القرار السياسي. وعلى أساس الحقوق الاجتماعية: كالحق في الصحة والتعليم والعمل. وعلى أساس الحقوق الثقافية: كالحق في الاختلاف وفي الإبداع والحق في المعرفة والإعلام.

والبارز في نظرة الى الإعلام العراقي بعد سقوط نظام الحجر على العقل والمناوئ للحرية، هو أن الإعلام لا يزال محكوماً برؤية ضيقة، ومهنية محدودة، وتوجه فكري وايديولوجي غير متسامح، لتبدو ضرورة أساسية مراجعة المواقف التي يتعاطى معها الإعلام وعلى رأسها مسألة الديمقراطية الإعلامية والتعددية السياسية، وقراءة العراق بوصفه تكوينا متنوعا قوميا ومذهبيا، وصولا الى قدرة ذلك الاعلام في أن يكون وسيلة متحركة وفاعلة اجتماعيا وثقافيا.

والنظرة الفاحصة تقودنا الى التوقف عند وسائل الإعلام العراقي الآن :

***شبكة الإعلام العراقية :**

وهي شبكة حقيقية: راديو، تلفزيون، وصحيفة أسستها «سلطة التحالف المؤقتة» وانتقلت فعلياً إلى «الحكومة المؤقتة» فالحكومة «الانتقالية» ثم الدائمية. و«الطابع الحكومي الرسمي» طغى على الشبكة وبالتالي أفقدها المثال المغاير (إعلام دولة ومجتمع) الذي يفترض أن تقدمه لجهة الحياد أو الاستقلالية النسبية، بل هي أمينة لتقاليد عمل النظام السابق ضمن «مديرية التوجيه السياسي» في الترويج الدعائي للحكومة والأحزاب والمجموعات المسلحة الطائفية المتنفذة.

النظرة الفاحصة الى الشبكة تتوقف عند مؤشرات مهمة تساعد العراقيين على وعي مرحلة التحول الى الديمقراطية، فهناك مساحة ما من الرقابة وحرية التعبير بمستوى يطاول السلطة الحاكمة والقوى السياسية العراقية على حدٍّ سـواء. غير أن ما يشكل عبئاً على الشبكة هو في استخدامها أحياناً

أشكالاً وأساليب في العمل الإعلامي كانت من ثوابت منهج النظام السـابق، أي روح الدعاية الموجهة الفجة. صحيفة «الصباح» التابعة للشبكة، انتقلت بخطوات معقولة الى تقديم معطيات مهنية في العمل الصحفي، وهي في توجهها هذا تقدم معطيين، الأول خلق ورشة عمل لتقديم كفاءات صحفية جديدة، والثاني في أنها قد تصبح مع مزيد من المِيران على الديمقراطية والتعاطي مع الرأي الآخر المعارض للحكومة، جريدة مجتمع ودولة أكثر من كونها جريدة سلطة.

إعلام الأحزاب والقوى السياسية

تقدم هذه الوسائل الإعلامية إلا في استثناءات نادرة، مثالاً على التماهي مع صحافة النظام السابق لا لكونها ضمت أعداداً كبيرةً من الصحفيين العاملين في مؤسسات النظام الإعلامية، بل لكونها تعمل على الإخلاص حد الجمود للحزب وتروّج له حد «البروباغندا» الفجة، وهذا ما يجعلها بعيدة عن حيوية وتنوع يحتاجهما تحول المجتمع الى الديمقراطية .

وسائل الإعلام المستقلة

مع استثناءاتٍ نادرة، فهي أسطورة أن تقول بوجود وسائل إعلام مستقلة في العراق الآن، وأغلب وسائل الإعلام «المستقلة» هي اتصال مخلص لتقاليد «صحافة عدي صدام حسين» الاسبوعية في الإثارة الرخيصة، طالما أن العراقيين لم تعرف عنهم مهارة في الإثارة الصحفية المحترفة.

صحافة مستقلة (صحف، تلفزة، راديو ومواقع انترنت) هي ليست أن تشتم الأحزاب وقياداتها وتلعب على وتر الطائفية، وتدبّج أخباراً لاصلة حقيقية لها بالواقع .

الإعلام وثقافة الديمقراطية

لا ديمقراطية بدون ثقافة يتدرب من خلالها المقترعون في الشكل الوحيد للديمقراطية بالعراق: الانتخابات، وهذه الثقافة والمهارات يمكن للإعلام أن يوفرها بقوة عبر: تثقيف الناخبين. و تشـمل عبارة «تثقيف الناخبين»، مجموعة واسعة من الأهداف. وهي تعني، في بعض الأحوال، إبـلاغ معلومات انتخابية ليس إلّا. ولعلّ التعريف الأصـحّ هـو التالي: «كل نشاط تثقيفي يُقام في فترة الانتخابات بهدف التشـجيع على الانتخاب وتعزيز الديمقراطية».

وتشجّع البرامج التثقيفيَّة على المشاركة الناشطة في الانتخابات وتقدّم إلى الناخبين معلومات واضحة حول اجراءات الاقتراع. فهي تسـاعد الناخبين على أن يفهموا بمزيد من التمييز المعلومات المنشورة من قبل الأحزاب والقوى والشخصيات في أثناء الحملات الانتخابية، وتعلمهم بنوع الحكومة التي ستتألف عقب الانتخابات.

لا ديمقراطية بدون ثقافة يتدرب من خلالها المقترعون في الشكل الوحيد للديمقراطية بالعراق: الانتخابات، وهذه الثقافة والمهارات يمكن للإعلام أن يوفرها بقوة عبر: تثقيف الناخبين.

وتثقيف الناخبين لا يمكن أن يبدو مؤثراً دون تخطيط انتخابي جيّد، ودون تطبيق آليات سياسية عادلة وديمقراطية.

مثل هذا المخطط «الواقعي» لجهة القابلية على تنفيذه، لم يكن حاضراً في الانتخابات العامة التي شهدها العراق منذ كانون الأول (يناير) 2005 لكنه بدا حاضراً، وإن كان ذلك في حدود معينة، أثناء التمهيد لانتخابات مجالس المحافظات 2009، كما حضر الإعلام ليتحول إلى واجهات «محتكرة»، فالحكومات حولت الإعلام الرسمي نافذةً خاصةً بها، وأبعدت، ما أمكنها ذلك، القوائم المنافسة لها عن الإطلالة على الناخبين من خلال وسيلة «عامة». ومن جهتها ردت تلك القوائم الصاع صاعين للقائمة الحكومية، فاستخدمت الإعلام سلاحاً ثقيلاً لا يجارى في التحريض الانتخابي على الحكومـة وحزبهـا الأقـوى. فحـزب (الدعوة) وإن كان جزءاً من تحالف طائفي، إلا أن احزاب ذلك «االتحالف» في منابرها الإعلامية ومراكزها الثقافية ومؤسساتها الدينية حجبت أي ترويج انتخابي لمنافسيها حتى ممن تشترك مناطقياً وطائفياً معها، وبالطبع كان الاقصاء القومي قد ميز الحملات الانتخابية في العام 2005 لقائمة «التحالف الكردستاني» وهو ما بدا طبيعياً في توجهٍ سياسيٍّ واعلاميٍّ كان يغذي المشاعر القومية الكردية ضمن ثقافة تصغير الوطن (العراق) والتقليل من شأنهِ حد الإساءةِ جُهد الإمكان.

وحيال أي استحقاقٍ انتخابي ضمن العملية السياسية في العراق، لا يبدو في أفقِ الإعلام العراقي الحالي أيّ احتمال لدعايةٍ انتخابيةٍ قائمةٍ على آلياتٍ سياسيةٍ عادلةٍ وديمقراطية، فلا الحكومة الحالية، ومن خلال تعميق سيطرتها على وسائل الإعلام العامة وإبعادها الاعلاميّين من غير أنصارِ أحزابها وقواها المتنفذة، في واردِ إتاحةِ الدعايةِ بشكلٍ جديٍّ لجميع القوى المتنافسة في الاستحقاق الانتخابي، ولا الاحزاب والقوى المعارضة ستترك لغيرها مجالاً في إعلامها.

كاتب وإعلامي مقيم في عَمان

أجهزة مكافحة الفساد:

الواقع والطموح

إعداد : عدنان عبد الحسين

تُعدُ آفة الفساد التي تصيب الجانب المالي والاداري في اجهزة وهيئات الدولة عقبةً كأداء أمام البلدان التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة وتقديم الخدمات والامن لمواطنيها. والمتتبع لمسيرة مكافحة الفساد في العراق يجد نفسه أمام أجهزة عديدة لمكافحة الفساد منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الآن، ونحاول هنا باختصار تسليط الضوء على اجهزة مكافحة الفساد التي انشأها المشرع العراقي بموجب القانون، ونشير الى المهام المناطة بكل جهاز وآليات تحقيق مهامها، وهي على النحو الآتي:

أولاً. ديوان الرقابة المالية:

تأسس هذا الديوان سنة 1927، ومرّ بمراحل عدة خلال قرن من الزمن، وكان آخر المطاف تنظيمه بموجب القانون رقم 31 لسنة 2011 المعدل، الذي حدد الوضع القانوني للديوان وعدّه أعلى هيئة رقابية مالية ترتبط بمجلس النواب، يتولى مهام الرقابة على حسابات مؤسسات الدولة والقطاع العام وتدقيقها، وإجراء التحقيق الإداري في الأمور التي يطلبها مجلس النواب من خلال الاطلاع على الوثائق والسجلات والمعاملات والاوامر والقرارات كافة، والطلب من هيئة النزاهة إجراء التحقيق عند اكتشاف المخالفة، واتخاذ الإجراءات المطلوبة، وإزالة المخالفة وآثارها، وإقامة الدعوى المدنية فيما ينشأ للدولة من حقوق عن المخالفات المالية، وتضمين الموظّف الاضرار التي تسبب بها، وعليه إبلاغ الادعاء العام أو هيئة النزاهة أو الجهات التحقيقية المختصة, كلاً حسب اختصاصه لكل مخالفة ماليّة يكتشفها اذا ما شكّلت جريمة.

وهكذا يتضح ان مهمة الديوان الاساسية هي تدقيق اعمال الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة في سبيل مكافحة الفساد، وله التحقيق الاداري بناءً على طلب مجلس النواب (ولم اعثر على مثل هذا الطلب)، كما له ان يطلب من المفتش العام او هيئة النزاهة التحقيق بالمخالفات المكتشفة التي تُعد جريمة، ويذكر ان الديوان لم يقم بإجراء تحقيقات مِن قِبله منذ تاريخ نفاذ قانون الديوان ولغاية 2015 ، وله التوصية الى الوزير بإحالة الموظف المخالف الى التحقيق، واقامة الدعوى المدنية، وتضمين الموظف الاضرار التي سببها للدائرة.

وبحسب تقرير الديوان لنشاطه للنصف الاول من 2019 فقد انجز ما مجموعه (1849) تقريراً رقابياً ونشاطاً تدقيقياً تضمنت حسابات ختامية، نتائج اعمال رقابة وتدقيق، تقويم أداء وبرامج وسياسات، زيارات تفتيشية، تدقيق عقود، فضلا عن المهام الخاصة التي يكلف بها الديوان.

ثانياً. هيئة النزاهة:

تأسست هيئة النزاهة استناداً لأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 55 لسنة 2004، ومن ثم ألغي هذا الأمر بموجب قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011 الذي نص على أن مهمة الهيئة هي العمل على منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في ادارة شؤون الحكم على جميع المستويات، عن طريق التحقيق في قضايا الفساد، وإلزام المسؤولين بالكشف عن ذممهم المالية.

من الجدير بالذكر ان قانون هيئة النزاهة رجح اختصاص الهيئة التحقيقي في قضايا الفساد على اختصاص الجهات التحقيقية الأخرى التي بضمنها الجهات التحقيقية العسكرية والجهات التحقيقية لدى قوى الامن الداخلي. كما انه جعلها طرفاً في كل قضية فساد لا يجري التحقيق فيها بواسطة أحد محققي دائرة التحقيقات في الهيئة، وللهيئة متابعة القضية، وحق الطعن في الاحكام والقرارات الصادرة فيها.

وعدّ المشرع أن كل زيادة لا تتناسب مع موارد المشمولين بالقانون كسباً غير مشروع. كما فرض عقوبة على كل من يحصل لديه كسب غير مشروع ممن ذكر اعلاه، وتخلف أو عجز بعد تكليفه من قاضي التحقيق عن اثبات مصادر مشروعة للزيادة في امواله او أموال زوجه او أولاده التابعين له (يعني ان أولاد المكلف غير التابعين له غير مشمولين بالكشف عن الذمة المالية، وكذا اخوان او اخوات المسؤول، ونعتقد ان هذه ثغرة في التشريع يستغلها ضعاف النفوس، لا سيما ان هنالك كلاماً كثيراً عن استعانة بعض المسؤولين بأبنائهم واخوانهم في التجاوز على حرمة المال العام)، بما لا يتناسب مع مواردهم بالحبس، وبغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع أو بإحدى هاتين العقوبتين، ومصادرة الكسب غير المشروع مع مراعاة العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة، إلا اننا لم نسمع أن هيئة النزاهة أعلنت أن أحد المسؤولين قد تحصل على كسب غير مشروع على الرغم من الثراء الفاحش الذي ظهر على بعض المسؤولين للقاصي والداني!!!

يقـول المسـؤولون فـي هيئـة النزاهـة إنهم يعانـون من امتنـاع المسـؤولين عـن الكشـف عـن ذممهـم الماليـة، ويذكـرون أن سـبب الامتناع هو ان القضـاء يعدّه مخالفة إداريـة لا يغطيهـا النـص القانونـي الصريـح، لـذا لابـدّ من تعديل القانون، ووضع نص صريح يجرم الامتناع عن كشف الذمة المالية ويحدد عقوبة صارمة له.

وأعلنـت هيئـة النزاهـة في تقريرها النصف سـنوي لسـنة 2019 أن عـدد القضايا الجزائية (هـي القضية التي حققت فيهـا الهيئة ثم قامـت بعرضها على قاضي التحقيق التابع لمجلـس القضـاء الأعلـى) المسـجلة خلال النصـف الأول مـن عـام 2019 هـو (4783) قضيـة جزائيـة، فضـلاً عـن (4135) قضيـة جزائيـة مـدوّرة من العام الماضـي، ليصبح عـدد القضايـا الجزائيـة (8918) قضية، أُنجِـز منها (4522) قضية، أي بنسبة انجاز (50.71 %)، ليكون عدد القضايا غير المنجـزة (4396) قضية، أي بنسـبة (49.29 %) قضية غير منجـزة. وكان تصنيف المتهمين كالآتـي وزير ومن بدرجته بعـدد (21) وزيـراً وبواقع تهـم عددهـا (32) تهمة، وذوو درجـات خاصة ومدراء عامون ومـن بدرجتهم (194) متهماً وبواقـع تهم عددها (311) تهمة، وكان عدد من هم دون ذلـك فـي الدرجة الوظيفيـة (5568) متهمـاً وبواقع تهم عددهـا (6960) تهمـة. يتضـح من هذه الأرقـام ان الهيئة متلكئـة فـي عملهـا، اذ ان إنجازهـا من القضايا لـم يتجاوز نسـبة النصـف، ولربمـا مرد ذلـك هو النقص فـي الملاك الوظيفـي لـدى الهيئة، وهي قد أشـرت ذلك وطلبت من مجلس مكافحة الفساد زيادة عدد موظفيها.

وفـي التقريـر ذاتـه، كان عدد الاحـكام القضائيـة الصادرة في جرائم الفسـاد (838) قراراً قضائيـاً، منها (442) حكماً بالإدانـة، و(396) حكماً بالإفراج، وكان عدد المدانين ممن هم بمنصب وزير ومن بدرجته (3) وزراء وكان الحكم غيابياً، وعـدد المدانين من أصحـاب الدرجات الخاصـة والمديرون العامـون ومـن بدرجتهـم (27) مدانـاً بواقـع (34) حكمـاً، ثمانية منها لأحكام حضورية و(26) حكماً غيابياً، وكان عدد الاحكام القضائية المكتسـبة الدرجـة القطعية لهذه الفئة (5) احـكام فقط. يتضـح من هذه الارقام التقصير من جهة القضاء فمن بين (4522) قضية لم يبت القضاء إلا بـ(838) قضيـة، لـذا ينبغـي لمجلس القضـاء الأعلـى معالجة هذا الخلل والإسـراع بحسـم قضايا الفساد بالسـرعة الممكنة لما له من أثر في مكافحته.

أيضا ورد في التقرير أن عدد المشمولون بالعفو العام بلغ (986) متهمـاً ومحكومـاً عن (647) قضيـة جزائية، وكانت قيمة الفسـاد التقديريـة في (196) قضية فسـاد مغلقة بموجب قانون العفو تقريباً (عشـرة مليارات ونصف المليار دينار عراقي)، سُـدّد منهـا ثلاثمائة وعشـرون مليون دينار عراقـي فقـط، وهـذه هـي النتيجـة المنطقيـة للصفقات السياسـية التـي انتجت أمثال قانون العفـو العام رقم 27 لسنة 2016 المعدل.

وفـي مـا يتعلـق بكشـوفات الذمـم الماليـة، فـان هيئـة النزاهـة لـم تتأكـد مـن سـلامة البيانـات المقدمـة فـي كشـوفات الذمم الماليـة وصحتها إلا لـ(3251) مشـمولاً من أصل (18552) اسـتمارة، وتبيـن عدم مطابقة البيانات الواردة في اسـتمارة الكشـف عن الذمة المالية مع واقع المشـمول لـ(132) مكلفاً، ولـم تبيّن الهيئة الاجراء المتخذ بشـأن المكلفيـن الذين قدمـوا بيانات غير حقيقيـة او غير دقيقـة!!!، وحلّ هذه المسـالة ممكن مـن خلال الحكومة الالكترونية فيما لو طُبقتْ.

بلغ عدد المشاريع المتلكئة في خمس عشرة محافظة (1572) مشروعاً، بلغ مجموع كلفها تقريباً تسعة تريليونات ونصف التريليون دينار عراقي، ونحو ملياري دولار اميركي

كمـا قامـت الهيئة بتدقيق واسـتخراج مؤشـرات التضخم والكسـب غيـر المشـروع فـي أمـوال المشـمولين بملء استمارة كشـف الذمة المالية، وكان عدد المكلفين الذين تم تحليل كشوفات ذممهم المالية هو (634) مكلفاً فقط، وكان عـدد المكلفيـن الذيـن تـم تحليل بياناتهـم من تاريخ تكليفهـم هو (3090) مكلفـاً فقط، وهذا العدد قليل جداً مقارنة بعدد المسـؤولين المكلفين بالكشف عن ذممهم الماليـة أو عدد الاسـتمارات التي تسـلّمتها الهيئة البالغة (18552) اسـتمارة، وهـذا خلـل كبير جداً يؤشّـر في عمل الهيئـة، لأن الثـراء الفاحش الـذي يظهر على المسـؤولين فـي الدولـة العراقية واضـح للقاصي والدانـي، ولا يحتاج الـى جهـد كبيـر لكشـف وملاحقة مـن أثرى على حسـاب المـال العام، كما أننا نعتقد أن الكشـف عن الذمة المالية ينبغي أن لا يقتصر على المسـؤولين فـي الدولة العراقية او الموظفيـن فيهـا، وانما يجب ان يشـمل القطاع الخاص لاسـيما أولئك الـذي تضخمت ثرواتهم بيـن ليلة وضحاها، ومحاسـبتهم اسـتناداً لمبدأ (من أين لك هذا)، لاسـيما ان الهيئة لديها ما يدعمها من نصوص قانونية في هذا الامر.

الكلفة المالية للفساد:

ذكـرت هيئـة النزاهة فـي تقريرهـا النصف سـنوي المشـار اليـه اعـلاه، أنهـا رصـدت المشـاريع المتلكئـة فـي المحافظـات، وحاسـبت المقصريـن بعـد التعمـد فـي تعطيلهـا نتيجـة ممارسـة الفسـاد، وبلـغ عدد المشـاريع المتلكئة في خمس عشرة محافظـة (1572) مشـروعاً، بلـغ مجموع كلفهـا تقريبـاً تسـعة تريليونـات ونصـف الترليون دينـار عراقي، ونحـو ملياري دولار اميركي، كما فُتِحـت قضايا جزائية وإخبارية بـ(361) مشـروعاً منها بلغت كلفتها تقريباً ثلاثة ترليونات دينار عراقي.

واشـارت الهيئـة الـى ان مجمـوع الأموال العامـة التـي اسـترجعتها الهيئـة، والتـي صدرت احـكام قضائية بردها، والتي منعت أو أوقفـت الهيئة هدرها بناءً على اجراءاتها والتي تمت إعادتها حقيقة لحساب الخزينة العامـة كانـت تقـدر بنحـو ترليـون وربـع الترليون دينار عراقي.

ثالثاً. مجلس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب:

أُسس هذا المجلس في البنك المركزي بموجب قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015، يتولى رسم سياسة وبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطوير وسائل ومعايير اكتشاف أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتسهيل تبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات المختصة.

مجالس مكافحة الفساد المشكلة من قبل الحكومات الاتحادية:

1.المجلس المشترك لمكافحة الفساد 2008:

تم تشكيل مجلس مشترك لمكافحة الفساد سنة 2008 من قبل رئيس مجلس الوزراء، يترأس هذا المجلس أمين عام مجلس الوزراء وعضوية رؤساء مجلس القضاء الاعلى وديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة، ومنسق من مكتب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الرقابية، وممثل عن مكاتب المفتشين.

2. المجلس الأعلى لمكافحة الفساد 2015:

تشكل هذا المجلس في العام 2015 بعد التظاهرات المطالبة بالقضاء على الفساد ومحاسبة الفاسدين، وتألف هذه المرة من رئيس مجلس الوزراء رئيساً وعضوية رؤساء هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، وممثل عن مكاتب المفتشين العموميين، وممثل عن مجلس القضاء الأعلى، والأمين العام لمجلس الوزراء.

3. المجلس الأعلى لمكافحة الفساد 2018:

تكوّن هذا المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية (عضوين من مجلس القضاء الأعلى، ورئيس ديوان الرقابة المالية، ورئيس هيئة النزاهة، وممثل عن مكاتب المفتشين العموميين (مفتش عام وزارة الداخلية / منسقا)، ومكتب رئيس الوزراء / مقرراً). وبموجب الامر الديواني رقم 70 في 2018/12/31، وقد تولى المجلس المهام الآتية:

أ. اعداد استراتيجية وطنية لمكافحة ومتابعة تنفيذها.
ب. الاشراف على استكمال الأطر القانونية وإعادة المنظومة التشريعية وسد الثغرات التي ينفذ منها الفساد.
ج. الاشراف على استكمال الأطر المؤسساتية لمنظومة مكافحة الفساد.
د. توحيد وتنسيق جهود مكافحة الفساد.
هـ. دعم جهود مكافحة الفساد.
و. مناقشة المشكلات والصعوبات التي تواجه مكافحة الفساد، وتقويم تلك السياسات والبرامج.
ز. متابعة تنفيذ الجهات المعنية لسياساتها وبرامجها وخططها في منع ومكافحة الفساد وتقييم تلك السياسات والبرامج.
ح. القيام بأية مهام يعهد بها رئيس مجلس الوزراء للمجلس استنادا لصلاحياته بموجب القوانين النافذة منها.

كما اشار الامر الى تولي هيئة النزاهة مهام إعداد واقتراح الموضوعات ومتابعتها وتنفيذ التوصيات بشأنها وعرض أية مقترحات بشأن السياسات والخطط والبرامج الخاصة بمنع الفساد ومكافحته، وتتولى الهيئة إعداد الآلية المطلوبة لكيفية إدارة اجتماعات المجلس والموضوعات التي تطرح وتنفيذ التوصيات والمقررات، ولأي عضو تقديم المقترحات ومناقشتها واقتراح المعالجات الناجعة بشأنها.

تم عرض ومناقشة عمل الاجهزة المتعلقة بمكافحة الفساد، ولكن للأسف مع كل هذا العدد من الاجهزة التي تكافح الفساد فإنه ما زال مستشريا ويمثل التحدي الأقوى للدولة العراقية ويهدد كيانها.

وفي 2019/1/29، أعلن رئيس مجلس الوزراء خارطة الطريق على المستوى الآني، حدد فيها الاجراءات الواجبة الاتباع لمكافحة الفساد، كما عقد المجلس (17) جلسة تناول فيها المواضيع التي أشار اليها في الامر الديواني والبيان الصادر بمناسبة أمر تشكيل المجلس، وبعد مراجعة هذه الجلسات نود تسجيل الملاحظات الآتية: -

1. ألـزم المجلـس المسـؤولين المكلّفيـن بالإفصـاح عـن ممتلكاتهـم خلال مدة لا تتجاوز اسـبوعاً واحـداً، في حين اننـا نجـد ان المجلس في الجلسـة (14) المنعقـدة بتاريخ 2019/7/3 أعلـن ان عـدد المسـؤولين الممتنعيـن عـن كشـف ممتلكاتهم هو (265) مسـؤولاً، ولـم يبين الإجراء المتخذ بحقهم.

2. ألـزم المجلس الـوزارات بالإشـراف والتوجيـه الميداني لمشـاريعها وتحديـد واقـع تلك المشـاريع، ولكـن عندما اعلنت الحكومة تقريرها النصف سـنوي بشأن نسب تنفيذ البرنامـج الحكومـي تبين ان هنالـك خللاً كبيراً فـي بيانات الوزارات التي استند إليها التقرير الحكومي.

3. دعا المجلس في بيان تشكيل المجلس الاجهزة الرقابية الـى مراجعة وتقييـم عمل مكاتب المفتشـين العموميين وتقديم دراسة خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً، ولكن لحد الان لم يعلن المجلس إنجاز هذه الدراسة من عدمه .

4. اشار البيان الى تفعيل (من أين لك هذا)، ودعوة مجلس النواب للإسـراع في تشريع قانون الكسـب غير المشروع، لكـن عندمـا نراجـع مـا ينشـره مكتـب رئيـس الـوزراء عـن اجتماعـات المجلس الاعلى لمكافحة الفسـاد فإننا لا نجد ذكراً لهذا الامر إطلاقاً.

5. نـص الامـر الديوانـي علـى اسـتكمال الأطـر القانونيـة وإعادة المنظومة التشريعية وسدّ الثغرات التي ينفذ منها الفسـاد، وبهـذا الصدد حددت هيئـة النزاهة فـي تقريرها النصف سـنوي لسـنة 2019، ان المـدة المقترحة لتحقيق هـذا الامر هي من (2018/10/25 ولغاية 2021/10/25) وان نسـبة الانجـاز لحد الان هـي 30،93 %، وفي ظل هذا الفسـاد المستشـري اعتقـد ان هذه المدة طويلة نسـبياً، ولابد من اختصارها قدر الامكان.

6. طالـب المجلس مطلقـي الاتهامات بحق المسـؤولين الحكوميين من قبل جهات واشخاص بضرورة تقديم الأدلة خـلال أسـبوعين وبخلافـه يحتفـظ المجلس بحقـه باتخاذ الإجـراءات بحق مطلقي الاتهامات، ولـم يتبين لغاية الان الاجراء المتخذ.

الـى هنـا تـم عـرض ومناقشـة عمـل الاجهـزة المتعلقـة بمكافحـة الفسـاد، ولكن للأسـف مع كل هـذا العدد من الاجهـزة التي تكافح الفسـاد فإنه مازال مستشـريا ويمثل التحدي الأقوى للدولة العراقية ويهدد كيانها.

المعالجات المقترحة لمكافحة الفساد

ان عـدم قـدرة القوانيـن المذكـورة اعـلاه القضـاء علـى الفسـاد لا يعني عـدم جدواها، وانما يبـدو انها غير كافية لوحدهـا في القضـاء على الفسـاد، لذا لابدّ من اسـنادها بتشـريعات إضافيـة وإجراءات اخرى تكون داعمة وسـاندة لعمل هذه القوانين، ولكن حتى مع تلبية المقترحات ادناه فانهـا غير قـادرة على إحـداث الفارق ما لـم تتوفر الارادة الحقيقيـة لصانـع القـرار العراقي لإنهـاء هذا الملـف، عبر الخطوات الآتية:

1. تُعد التكنلوجيا اهم وسائل مكافحة الفساد، فالحوكمة الالكترونيـة اليوم هي ضرورة ملحة على صانعي القرار في العراق إذا ما كانوا جادين في محاربة الفساد.

2. اكمال وادامة وتقييم مشـروع تبسيط الإجراءات وعدم تعقيدها لما له من أثر كبير في مكافحة الفساد.

3. تشـريع قانـون الكسـب غير المشـروع، وتوسـيع دائرة المشـمولين بـه، وتجريـم الامتناع من الكشـف عن الذمة المالية والعقوبة عليه، اذ كشف المجلس الأعلى لمكافحة الفسـاد فـي الجلسـة (14) عـن عـدد كبير من مسـؤولي الدولـة العراقيـة لم يقدمـوا بياناتهم تصـل أعدادهم الى ٢٦٥ شخصية.

4. تعديـل القوانين الجزائية من خلال تجريم بعض الأفعال غير المجرمة وتشـديد العقوبة في الجرائم الماسة بالمال العـام، وكذا تغيير تكييفهـا بجعلها جناية وليس جنحة، لان تكييـف قضايا الفسـاد والإجـراءات التحقيقيـة التي يقوم بهـا محققو الهيئة يخضـع الى قانون العقوبـات المعدل، وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعدل.

5. تعديـل قوانيـن الانتخابـات وغيرهـا مـن القوانين ذات العلاقـة والنـص فيهـا علـى منع مرتكبـي جرائم الفسـاد المالـي والإداري مـن الترشـح للمجالس النيابية او شـغل المناصـب العامـة في الدولـة، وكذا المشـمولون بقانون العفو العام.

6. تشـريع قانـون حق الاطـلاع والحصول علـى المعلومة الحكوميـة، دعما للشـفافية وتمكينـا لمنظمات المجتمع المدني من إسهامها في مكافحة الفساد، وكذا المعارضة السياسية.

7. تعديـل قانون هيئة النزاهة بتوسـيع صلاحياتها وبسـط ولايتها القانونية والتحقيقية.

AL - R e w a q

ترجمة

العراق بعد احتجاجات إكتوبر: بلدٌ مختلفٌ — حسين داود

ماذا تعني الاحتجاجات في العراق؟ — بيلكاي دومان

لِمَ لا يجب القلق مِن تطور الأحداث في العراق ؟ — عبد الله رمضان زاده

المركز والأقليم

عامان على استفتاءِ تقريرِ المصير لا دروس في أسبابِ الفشل — سامان نوح

العراق بعد احتجاجات إكتوبر: بلدٌ مختلفٌ

حسين داود*

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن

إن الحكومة العراقية التي مرَّ على تشكيلها عامٌ كامل هي حكومة تكنوقراط وذات طبيعة تتسم بالاعتدال: فالأمر المتوقع الا تُقدِم على فرض إجراءات تقييدية أو قمعية على رقابتها. مع ذلك، خلفت ستة أيام من الاحتجاجات خلال الاسبوع الأول[1] مئة قتيل وأكثر من ستة الآف جريح وهي الخسائر في الأرواح الأعلى منذ وقوع المظاهرات بعد الاحتلال في العام 2003.

* داود حسين زميل زائر في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا التابع للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. تركز كتاباته على الوضع السياسي في العراق.

١ - يقصد الكاتب من الأول من تشرين الأول/أكتوبر وحتى وقت كتابة المقال في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. (المترجمة)

المصدر : موقع المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية على الانترنت (شبكة المعلومات الدولية) في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٩١٠٢ ، على الرابط :

https://www.ecfr.eu/article/commentary_iraq_after_the_october_protests_a_different_country

وجـاء رد الحكومـة متمثـلاً بفرض حظـر تام على اسـتخدام الانترنـت وإغـلاق محطـات الإعـلام المحليـة التـي غطت الاحتجاجات.[1]

هـذه الإجراءات انما هي إجراءات اسـتبدادية إلى حدٍ مقلق؛ فهـي تكشـف النقـاب عـن ان تقـدم العـراق البطـيء نحو ديمقراطية مَعَّالة في خطر تراجع دائم.

وليست الاحتجاجات بغريبة على العراق. ففي الحقيقة، هذه هـي الجولة الأحدث عهداً من امتداد للمظاهرات بدأت منذ العام 2012 ضد الفساد وسوء الخدمات والنخبة السياسية، ولكـن جاء الاختلاف هذه المرة ليكـون مضاعفاً؛ إذ جوبهت الاحتجاجـات بعنـف أكبر من السـابق، وكشـفت عن سـخطٍ كبيـرٍ بيـن المحافظات الشـيعية التي شـكلت قاعدة الدعم الشعبي للحكومة العراقية.

ولعـل الجانـب الأكثـر دهشـة لاحتجاجـات تشـرين الأول/ أكتوبـر (2019) هـي أنها جـاءت متأخرة إذ ان حـرارة الصيف التي لا تطاق وسوء خدمات الكهرباء والماء جعلت الكثيرين يعتقـدون بان الاحتجاجات كان ينبغي لها ان تحدث قبل هذا الوقـت بكثير. وتفـادت الحكومة ثـورات الجماهير لمدة من الزمـن مـن خلال تقديـم إجراءات وفـرت تحسـناً طفيفاً في الخدمـات. كما كان العراقيون راغبيـن أيضاً بإعطاء الحكومة الجديدة نسـبياً فرصة في إنجاز الإصلاحـات التي وعدت بها في حملتها الانتخابية. ولكن، بعد اثني عشـر شهراً من تولي المنصـب، يبدو ان رئيـس الوزراء عادل عبـد المهدي ضعيفا وغيـر قـادر علـى تقديم نتائـج ملموسـة. فقد أصبح رئيسـاً للـوزراء نتيجة تسـوية عملية بيـن مركزيّ القوى السياسـية في العـراق: تحالف فتح القريب من إيران، وتحالف سـائرون – وكلاهما شيعي.

وكان أيضـاً ثمة شـرارة لقدح فتيل الاحتجاجـات، إذ قبل أيامٍ مـن بدأها – عزلـت الحكومة الفريق عبد الوهاب السـاعدي مـن منصبهِ في جهـازِ مكافحةِ الإرهاب. بالنسـبة للكثير من العراقييـن، يُمثل السـاعدي رمزاً للوحـدة الوطنية بعد النصر الـذي حققـه فـي معركـة الموصـل وتدمير خلافـة تنظيم داعش (isis). كما آمن العراقيون في أنهُ سيصبح الشخصية المهمـة فـي محاربة الفسـاد، فجـاء أمرُ عزلـهِ ليوحد جهود الدعوة لتظاهراتٍ حاشدة.

الملاحظ أن أعمار المتظاهرين تبلغ، على مدى واسع، دون سن الخامسةِ والعشرين، واولئك الذين ولدوا في عهد ما بعد صدام، مع غيابٍ للأجيال العراقيّة الأكبرُ سناً. إذ غالباً ما يرى الشباب أنفسهم على أنهم الضحايا الرئيسيون للنظام السياسي القائم بعد 2003، مشيرين الى الفسادِ وسوءِ الخدماتِ والبطالة.

تطـورت الاحتجاجـات طبيعيـاً دون بنيـة قياديـة واضحـة. والامـر المثيـر للاهتمـام ان جماعـات المعارضـة التي دعت فـي الماضي للإصـلاح – مثل الحـزب الشـيوعي، والتحالف الديمقراطي المدني، وشـخصيات مدنية مسـتقلة – والتيار الصـدري لـم تدعـم رسـمياً حركـة التظاهـرات علـى عكس الاحتجاجات السابقة في السنة الماضية.

والملاحظ أن أعمار المتظاهرين تبلغ، على مدى واسع، دون سـن الخامسةِ والعشـرين، واولئك الذين ولدوا في عهد ما بعد صدام، مع غيابٍ للأجيال العراقيّة الأكبرُ سناً. إذ غالباً ما يرى الشـباب أنفسـهم على أنهم الضحايا الرئيسيون للنظام السياسـي القائم بعد 2003، مشـيرين الى الفسـادِ وسـوءِ الخدماتِ والبطالة.

ولكن، من غير المرجح لهذه الاحتجاجات أن تتحول الى تهديدٍ رئيس للمؤسسة السياسية العراقية، لسببين رئيسيّين: أولاً، شـعور الحكومة بقدرتها على تقديم ردٍ سريع وعنيف. ومردُ الأمـر، على وجه الدقـة، الى إفتقار التظاهرات الأخيرة لدعم فصائـل القـوى التقليدية. وكشـف هذا العنـف النقاب عن قوة النظام السياسـي الذي يقوم، هو نفسـه، على تحالف الاحزاب الحاكمة وعلى المؤيدين من قوات الحشد الشعبي التـي تـم تمثيلها فـي البرلمـان عبر تحالـف فتـح (Fatah). وكانـت السـلطات قـادرة علـى اسـتخدام القـوات الأمنية العراقيـة التـي ازدادت أعدادها وخبرتها خـلال المعارك ضد تنظيم داعش، لوقف المزيد من الاحتجاجات.

ثانيـاً، افتقـار المحتجيـن الـى التنسـيق حتـى داخـل المـدن الفـرادى. إذ أعـاق غياب مطالب عمليـة وواقعية عن جذب اتباعٍ على نطاق أوسع. فراحوا يرفعون شعار إسقاط النظام متأثريـن بمـا رأوه فـي الثـورات العربيـة. إلّا انهم كانـوا غير قادرين على تقديم آليات بديلة للتغيير مثل المطالبة باصلاح القانون الانتخابي الذي يناسب هوى الاحزاب القائمة.

---

١ – يحمي القانون الدولي لحقوق الإنسان – ويشمل "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" – حق الأفراد في التماس المعلومات والأفكار وتلقّيها وتقديمها بحريةٍ عبر مختلف الوسائط، ومنها الإنترنت. ينبغي أن تستند القيود الأمنية إلى القانون وإلى ردّ ضروريٍ ومتناسب مع مخاوف أمنية محددة. في تموز/يوليو ٢٠١٦ أصدر "مجلس حقوق الإنسان" الأممي قراراً يدين التدابير التي تلجأ إليها الدول لمنع وحجب الوصول إلى الإنترنت وإلى المعلومات، مؤكداً أن الوصول إلى الإنترنت ضروريٍ لحماية حرية التعبير، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.(المترجمة عن الـ "هيومن رايتس وتش")

٢– احتجاجات شباط ٢٠١١ واحتجاجات ٢٠١٥ واحتجاجات البصرة عام ٢٠١٨. (المترجمة)

بعض مقترحات حزمة الإصلاح قد تُدخِل البلد فعلياً في أزمة اقتصادية أعمق. فعلى سبيل المثال، تتعارض إجراءات تقديم آلاف الوظائف الحكومية الجديدة مباشرة مع توصيات البنك الدولي

وردا على الاضطراب، اقترحت الحكومة العراقية حزمة من الاصلاحات ركزت على بطالة الشباب، منها تقليص سن التقاعد لإعطاء الشباب فرصة الحصول على الوظائف الحكومية. إن السرعة التي تكون الحكومة عندها قادرة على تقديم بعض هذه الإجراءات ستكون حاسمة لتهدئة الوضع. في الواقع، أن الاحتجاجات دفعت البرلمان العراقي لإصدار عدة مشروعات قوانين لمكافحة الفساد سبق ان ترددت الحكومة بشأنها بسبب طبيعتها المثيرة للخلاف. تشمل مشروعات القوانين إلغاء مكاتب المفتش العام من الوزارات، لإيمان الكثير من العراقيين بمشاركةِ هذه المكاتب في الفساد، وتجميد أعمال مجالس المحافظات التي تجاوزت المدة القانونية المقررة لها منذ العام 2017 على أثر الاخفاق في إجراء الانتخابات في الموعد المقرر.

ولكن بعض مقترحات حزمة الإصلاح قد تُدخِل البلد فعلياً في أزمة اقتصادية أعمق. فعلى سبيل المثال، تتعارض إجراءات تقديم آلاف الوظائف الحكومية الجديدة مباشرة مع توصيات البنك الدولي، وترسخ عقلية الدولة صاحبة الدخل، الأمر الذي أملتْ الحكومة العراقية سابقاً في معالجتهِ عبر توسيع نمو القطاع الخاص في البلد. علاوة على ذلك، فان الدعم المؤقت المقترح الجديد للإعانات الاجتماعية يُكسب الحكومة الوقت إلاّ انه لن يعود على الإصلاح السياسي بشيء ولا على مكافحةِ الفساد.

كما تحتاج الحكومة الى مزيدٍ من الدعم من أوروبا والمجتمع الدولي بُغية تحقيق الاستقرار للمناطق التي دمرتها محاربة داعش. إذ تحتاج على وجهِ السرعة الى تعزيز مؤسسات الدولة، ومحاربة الفساد، وبناءِ قطاعٍ خاصٍ مزدهرٍ وإصلاحِ القانون الانتخابي، حتى و إن واجه هذا، على الأرجحِ الأعم، معارضة مراكز قوى الوضع الراهن.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يبقى استثمار الحكومة العراقية الحالية لعلاقاتها الحسنة مع الزعماء السُنة والاكراد وكذلك إيران والسعودية – الخيار الأفضل للبلد لقيادتهِ بعيداً عن المشاكل الاقتصادية والبيئية والسياسية المستوطنة. ولكن ما لم تجرِ الإصلاحات العاجلة المطلوبة لتلبية مطالب الشعب العراقي البالغ تعدادهُ ثلاثين مليون نسمة، والرقم آخذ بالازدياد، فان الاحتجاجات والتظاهرات ليس من المرجح لها إلاّ الاستمرار في المستقبل.

ماذا تعني الاحتجاجات في العراق

بيلكاي دومان*
ترجمة عن التركية: حسين البياتي

لم تتمكن الدولة حتى الآن من تأسيس مؤسساتها وتثبيتها بشكل صحيح.

آلية تشكيل الدولة كانت سياسية بامتياز (بدلا من أن تكون مهنية).

لكون البنية السياسية متعددة الأجزاء في العراق، أثر ذلك سلباً في إدارة الدولة.

لـم يمـض عـامٌ واحـدٌ علـى ولادةِ الحكومة الجديـدة، حتى اندلعـتْ الاحتجاجـات فـي العـراق. مـن الممكـن القول إن المظاهـرات أصبحـت أمـرا ً معتـادا ً بالنسـبةِ للعـراق. ولا يبـدو أن تلـك التظاهرات، التـي بدأت فـي 1 أكتوبر 2019 ، سـتتوقفُ في وقتٍ قصير، على الرغـم من جهودِ الحكومة لمنعها، مما يعني أن الشـعب العراقي قد كسـر سلاسـله. الميـزةُ الأبـرز فـي التظاهـرات هـي حقيقة أن الشـباب هم الذيـن يقودونهـا. ذلك لأن غالبية الشـعب العراقي هم من الشـباب، وفقًا للبيانات السـكانية في العراق، فإن الشـباب الذيـن تقـل أعمارهـم عـن 35 عامًـا يمثلون نحـو 75 ٪ من النسـبة الكلية. هذا الرقم أعلى من المتوسـط العالمي. في الواقع، من الممكن القول إن الشباب في العراق قد زاد في كلِّ مجالٍ تقريبًا من السياسـةِ إلـى الحياةِ الاجتماعيّة. وعلى الرغم من كون السـبب الرئيس فـي التظاهرات هو معارضة البطالة والفسـاد في البلاد، الا انه من الخطأ حصر الاسباب فـي هاتين النقطتين فقط. الازمة التي يمر بها العراق اليوم هـي أزمة تراكمية. بمعنـى آخر ، هي انعكاس للنظام الجديد الـذي ظهر بعد الغزو الأمريكي للعـراق عام 2003. واعتقد أنه من المناسـب تقييـم هذه التظاهرات ضمـن الديناميات العامة للبلد.

العوامل الداخليّة والخارجيّة متشابكة في تظاهرات العراق. عند النظر إلى المحركات الداخلية للتظاهرات، سنجد أنها تتمثل في الاضطرابات في نظام الدولة بالاضافة الى الحروب التي عانى منها البلد. في عراق ما بعد عام 2003، لم تتمكن الدولة حتى الان من تأسيس مؤسساتها وتثبيتها بشكل صحيح. آلية تشكيل الدولة كانت سياسية بامتياز (بدلا من ان تكون مهنية). ولكون البنية السياسية متعددة الأجزاء في العراق فقد اثر ذلك سلبًا في إدارة الدولة. عندما ننظر إلى الحكومات التي تم تأسيسها حتى الآن في العراق ، نلاحظ إشراك جميع المجموعات التي يحق لها أن تكون ممثلة في البرلمان العراقي. حيث سمي هذا الهيكل الحكومي بـ «حكومة الوحدة الوطنية» .. ومع ذلك ، نظرًا لطبيعة تفكك السياسة في العراق ، فإن جميع التشكيلات السياسية والعرقية والدينية والطائفية في الحكومة تخدم مصالحها الذاتية أكثر من مصلحة الدولة والمنفعة العامة. بدأت الجماعات التي كانت غير راضية عن مكاسبها أو التي طلبت المزيد من الحصص في الحكومة، بدأت بلعب دور المعارضة وهي في داخل الحكومة، مما ادى الى الفوضى في النظام الإداري. على هذا النحو ، أصبحت الدولة غير فعالة. حيث ان رئيس الوزراء، لكونه رئيس النظام الاداري، اضطر إلى سياسة منح الامتيازات تارة وغض النظر عن الاخطاء تارة اخرى مع جميع الأطراف السياسية من أجل إبقاء الحكومة على قيد الحياة ، وبالتالي تمت تغطية الأخطاء التي ارتكبت. في الحقيقة ، العراق يواجه فساداً خطيراً اليوم. وفقًا لمنظمة الشفافية العالمية ، يحتل العراق المرتبة 168 من بين 180 دولة. ويقال بأن مبلغ 450 مليار دولار تم فقدانها من واردات العراق منذ عام 2003. يحتل العراق المرتبة الرابعة من حيث احتياطيات النفط المؤكدة. ومع ذلك ، حتى الخدمات العامة البسيطة مثل الكهرباء والماء والصحة والنقل لا يمكن توفيرها بالكامل في العراق.

وصلت الظروف المعيشية في العراق إلى النقطة التي لا يستطيع فيها الشعب التحلي بالصبر. ولذا فإن مشكلة صغيرة تتسبب الآن في نزول الشعب للاحتجاج. النقطة الأولى في التظاهرات الأخيرة هي أن رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي أقال عبد الوهاب الساعدي ، قائد وحدة مكافحة الإرهاب. الساعدي قائد محبوب لدى جميع العراقيين ، بغض النظر عن هويتهم العرقية والدينية والطائفية ، الا انه معروف بقربه من الولايات المتحدة الامريكية. ومع ذلك ، فإن إنجازات الساعدي في محاربة داعش وموقفه في محاربة الفساد داخل وحدة مكافحة الإرهاب يقدرها جميع الشعب العراقي. في الواقع ، بعد طرد الساعدي ، بدأت حملات وسائل الإعلام الاجتماعية بردود الفعل الرافضة للاقالة وتسببت في بدء التظاهرات في الشوارع.

في هذه المرحلة ، لا بدَّ من الإشارة إلى العوامل الخارجية ايضاً ، والتي تتمثل بالصراع (الأمريكي الإيراني) كعاملٍ أساسي. حيث يوجد اعتقاد واسع بأن الصراع الأمريكي الإيراني في البلاد هو أحد العوامل الرئيسة في إقالة الساعدي. قبل أسابيع قليلة من إقالة الساعدي ، حدثت بعض التغييرات في هيكلية الحشد الشعبي ، وهي الجهة الرئيسة التي حاربت ضد داعش واستطاعت تحويل الدعم الشعبي الذي اكتسبته من هناك إلى مكسب سياسي. جنبا إلى جنب مع هذا التغيير ، تم الاستغناء عن أبو مهدي المهندس ، والمعروف بانه الشخص الأكثر نفوذا في الحشد الشعبي والمعروف ايضا بقربه من إيران. ويقال إن التغيير تم تحت ضغط الولايات المتحدة. لكن في المقابل ، تم طرد عبد الوهاب الساعدي. طالب شغاتي ، رئيس وحدة مكافحة الإرهاب ، والمقرب من إيران ، قام بطرد الساعدي بعد ان ضغط شغاتي على عادل عبدالمهدي لكي يوافق على الامر. لن يكون من الخطأ القول بأن الصراع الأمريكي الإيراني، الذي تجسده هذه التغييرات ، ينعكس في جميع مناطق العراق. من الواضح تمامًا أن الناس الآن منزعجون بشدة من هذا الصراع ويريدون دولة مستقلة وخالية من التدخل الخارجي. ينعكس هذا الطلب في الشعارات المرفوعة في التظاهرات. وكثيراً ما صدح شعارات مثل «أمريكا القاتلة» و«إيران خارجاً» و «بغداد الحرة» في التظاهرات.

على الرغم من كل هذا ، لا يمكن اخلاء مسؤولية رئيس الوزراء أو الكتل السياسية أو المرجعية الدينية من تحمل المسؤولية. يوم الجمعة 4 أكتوبر / تشرين الأول ، أدان آية الله علي السيستاني ، أكبر سلطة دينية شيعية في العراق ، العنف ضد المتظاهرين في خطبة وانتقد الحكومة لفشلها في الإصلاح. كما قال السيستاني إن الكفاح ضد الفساد يجب أن يستمر وأن الاحتجاجات لن تتوقف إلا مؤقتًا إذا لم يتم اتخاذ أي خطوة حقيقية ، وقد أبلغوا الحكومة السابقة بما حدث اليوم ، لكن لم يتم اتباع نصيحة المرجعية. ثم دعا مقتدى الصدر إلى استقالة الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة تحت إشراف دولي. وقد دعم رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي ذلك الرأي. في المقابل ، أعلنت قائمة الفتح بقيادة هادي العامري أنها منحت عادل عبدالمهدي كل السلطات لتنفيذ الإصلاحات. ثم عقد رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي جلسة لمجلس الوزراء وأعلن حزمة من الإصلاحات. منها:

• تخصيص اراض لأصحاب الدخل المنخفض في جميع المدن والانتهاء من توزيع 17 ألف أرض مستحقة في مدينة البصرة خلال 4 أسابيع ،

• إعداد وتنفيذ برنامج وطني لإعادة التوطين يغطي بناء 100000 منزل في جميع أنحاء البلاد ، مع إعطاء الأولوية لأفقر المناطق والمدن ، وإنشاء لجان لتحديد الأسر الاشد احتياجا.

• تعزيز وزارة المالية لصندوق الإسكان لزيادة عدد المستفيدين من بناء المساكن والمقترضين لبناء الأراضي التي سيتم تخصيصها ، وتضمين ذلك في ميزانية 2020 وإعفاء القروض من الفوائد.

• توفير 175،000 دينار (147 دولاراً) شهريًا لـ 150،000 شخص عاطل عن العمل .

• إعداد برامج تدريبية لـ 150،000 شاب في البلاد وتوفير 175،000 دينار لكل منهم خلال فترة التدريب لمدة 3 أشهر ، مع تقديم قروض مناسبة لأولئك الناجحين في هذه البرامج لانشاء مشاريع استثمارية على شكل شركات متوسطة اوصغيرة.

• تحديد 600 ألف أسرة محرومة لمنحها المساعدة الاجتماعية في كافة المحافظات وبالتنسيق مع دوائر الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

• اعتبار الضحايا من المتظاهرين وقوات الأمن «شهداء» وتوفير جميع الحقوق والامتيازات لعوائلهم؛ كما سيتم أيضًا إعداد حزمة إصلاح ثانية.

ومع ذلك ، لم تهدأ وتيرة التظاهرات. على احدهم ان يتحلى بالشجاعة الكافية ويتحمل المسؤولية. وعلى الرغم من كل دعوات التهدئة والتصريحات وحظر التجوال والتعامل القاسي مع المتظاهرين لم يهدأ ضغط الشارع. هنالك أكثر من 100 قتيل و 6000 جريح. وهناك مقاطع فيديو وصور تنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي ، حيث فتح مسلحون مجهولون النار على المتظاهرين.

قبل ان تتوجه الى المتظاهرين، تحتاج الحكومة إلى منع الاطراف التي تثير غضب الشارع وتحاول استفزاز الناس. فإذا استمر هذا الوضع لفترة طويلة ، قد لا تعمل حزم الإصلاح وقد يؤدي ذلك الى انزلاق العراق نحو الفوضى.

نُشر هذا المقال في في صحيفة Milliyet اليومية في 5 أكتوبر 2019.

*باحث مختص بالشؤون العراقية، مركز دراسات الشرق الاوسط ORSAM

لِمَ لا يجب القلق مِن تطور الأحداث في العراق ؟

عبد الله رمضان زاده * ترجمة: حسن الصراف

تتوسعُ رقعةُ الاحتجاجات العراقيّة ضد الفشل والفساد المتفشي في المؤسسات الحكوميّة يوماً بعد يوم. ورغم تدخل قوّات الأمن الداخليّة وتحريضات الدول الخارجيّة، لاسيما إسرائيل والسعودية، ولكن يجب ألّا نشكّ في أن لهذه الاحتجاجات أسباباً داخليّة، وأنها ناتجةٌ عن الفسادِ المتفشي في الأجهزةِ الحكوميّةِ العراقيّة.

ما يجب الإكتراثُ بهِ هي الآصرةُ بين الشعبَين الإيراني والعراقي، التي تتبلور جليّاً في الملحمةِ العظمى في أيّام زيارةِ أربعينيّةِ الإمام الحسين، وقتئذ نشهدُ الشيعة بين البلدَين كيف يلتقون ويتعايشون بكلِّ محبّةٍ ونقاء

لـم تنجـح المؤسسـات الحكوميّـة العراقيّـة التـي تمتلـك بعد السـعوديّة أكبر نسـبةٍ من أرباحِ النفط فـي منظمةِ الأوبك، لم تنجـح في جلـبِ الرضـا الجماهيـري طـوال السـنوات الماضيّة. (عائـدات النفط العراقيّة في السـنوات الخمس عشـرة الأخيرة تُقـدَّر بنحو تريليون دولار، وهو ما يُعـادل مجمل عائدات النفط الإيرانيّـة منـذ اكتشـافِ البترولِ فـي إيران إلـى الآن. بمعنى أن مبلغاً يعادلُ كلّ أرباح النفط الإيرانية كان بيد القوى السياسـيّة العراقيّـة طـوال السـنوات الماضيّة) لـم يتحقق رضـا الجماهير حتّـى بيـن الداعميـن التقليديّيـن والعقائديّيـن لهـذه القـوى السياسـيّة، ومِـن الذيـن قدموا تضحياتٍ لا تُنسـى في سـبيلِ وصـولِ الحكّامِ الحاليّين إلى رأسِ السـلطة. وعليـهِ فإن احتجاج العراقيّيـن أمـرٌ طبيعي، وكلّ مجتمعٍ واعٍ من شـأنِهِ أن يُبرّز مثل هذه الاحتجاجات.

الأمـرُ المهـم في هذا المضمار هو الموقـف الإيراني بإزاءِ هذهِ الاحتجاجـات. وبصـرفِ النظرِ عن كـونِ جذورِ هـذه الاحتجاجات وأسـبابها يعودُ لقضايا داخليّة، بيد أن الفئة التي تخاطبهم لغةَ الاحتجـاج الراهنـة، إنما هي فئةٌ تبدو فـي الظاهرِ حليفةً لإيران، إذ يُعوَّلُ على دعمهم في التطورات الإقليمية (منطقة الخليج، سوريا، لبنان واليمن).

يتنـاولُ هذا النـصّ القصير، انعكاسـات التطـورات الداخليّة في العراق على السياسـةِ الإيرانيّة في إطارِ تحليلِ سـلوكِ اللاعبين على مسـتوى القضايا الداخليّة، والعلاقات الثنائيّة، والإقليميّة والدوليّـة، لتتبلـور النتيجـة التـي تفيـد: «يجب عـدم القلق من الحراك الشعبي في العراق.»

من الواضح جدّاً بأن الشعب العراقي لا يثق بأيِّ قوّةٍ أو طرفٍ من الأطراف السياسيّة العراقيّة الراهنة، والعراقيون يرون أن الجميع غير قادرين على البقاءِ في السلطة

أ. السياسـة الداخليّة الإيرانيّة: عملتْ بعضُ الأطرافِ والتياراتِ فـي السـنواتِ الأخيرة بترسـيخِ فكـرةٍ لدى الـرأي العـام، تفيدُ بـأنَّ الحكومـة العراقيّة لا تشـربُ الماءَ مِـن دونِ إذن إيران، وأن إيران تنشـطُ وتفعلُ داخل العراق، كيفما تشـاء. وفي المحصّلةِ النهائيّـة يجـبُ أن يأتـي يـومٌ تصطدمُ فيـهِ إيران بجـدارِ الواقع. وكلّما كان حصولُ هذا الأمرِ بنحوٍ أسـرع وفي وقتٍ مبكّر، كلّما كان الأمرُ في صالحِ البلدِّ وحتّى في صالحِ أصحابِ القرار.

فـي الوقت الراهن على الجميع، أن يذعن بأن الشـعب العراقي كسـائرِ شـعوبِ العالم لا يبدّل استقلاله بأيّ أمرٍ آخر، ولا يسعهُ أن يتصوّرَ عمالةَ من يُدير بلده. (مسألةُ طبيعة مكوّنات الشعب العراقـي موضوع آخر). وعليه فإن التطورات الأخيرة في العراق واحتجاجات النّاس، ولا سـيّما اِحتجاجات شـيعة العـراق الراميّة إلـى إثباتِ السـيادةِ الوطنيّة من خـلالِ إرادةِ النّاس، وعلى وجهِ الخصـوص، حين لاقتْ دعماً ضمنيّاً من المرجعيّة الشـيعيّة في العراق، كلّ ذلك يجب ألّا يُشكّل قلقاً لإيران؛ لأنَّ هذه التطورات مـن شـأنها أن تزيحَ كلَّ مَـن يُقدّم معلوماتٍ ناقصـة أو خاطئة، علـى أنّها الأمـرُ الواقع، وتُقصيهِ عن مراكزِ القـرارِ والإعلامِ في السياسـةِ الخارجيّة الإيرانيّة، ليتسـنّى لأصحابِ القرارِ الرئيسـيين أن يطّلعـوا علـى الواقعِ بنحوٍ أفضل. هذه الآليّة تشـملُ الجهاز الإعلامي والإذاعة والتلفزيون الرسـميّين أيضاً، إذ سيتضحُ عجزَ هـذه الأجهـزةِ والمؤسسـاتِ عـن تسـيِّير الأهدافِ السياسـيّة الخارجيّـة. وهـذا الأمرُ بحدِّ ذاتهِ يدفعُ بأصحـابِ القرار، إلى اتخاذِ قـراراتٍ جديـدة. ولكـن مـا يجـب الإكتراث بـهِ هي الآصـرةُ بين الشـعبَين الإيرانـي والعراقـي، التـي تتبلـور جليّاً فـي الملحمةِ العظمى في أيّامِ زيارةِ أربعينيّةِ الإمام الحسـين، وقتئذ نشـهدُ الشـيعة بين البلدَين كيف يلتقون ويتعايشون بكلِّ محبّةٍ ونقاء، بعيـداً عـن الأدوارِ التـي يؤدّيها اللاعبـون السياسـيّون يأتلفون فيما بينهم، ويؤدّون طقوسـهم الدينيّة، ويرسمون أروع صورةٍ مـن صـورِ تلاقـحِ الشـعوب. ولـذا يجـب الحذر مـن أيِّ مبـادرةٍ وحتّـى أيِّ فكـرةٍ تخدشُ مثـل هذه العلاقة. ومِـن المتيقّن بأن كثيراً من العراقيّين الذين اسـتقبلوا الإيرانيّين في زيارةِ الأربعين وضيَّفوهم، نزلوا إلى الشـوارع في الاحتجاجات الأخيرة؛ ولذلك يتحتّـمُ التمييز بيـن ضرورةِ تعزيـزِ الأواصرِ الدينيّة بين الشـعبين، وبين مساندةِ السياسيّين الفاسدين.

ولذلـك يجـب عـدم القلق مـن هـذه الاحتجاجـات، وليس هذا فحسـب، بـل يجب دعمها. فمثـلُ هذه المواقف تعـزز الأواصر الشـعبيّة بنـاء علـى الواقعيات وليـس على الأوهـام، وتضمن مصالح البلد على المدى البعيد بنحوٍ أفضل.

ومن الواضح جدّاً بأن الشعب العراقي لا يثق بأيِّ قوّةٍ أو طرفٍ مـن الأطراف السياسـيّة العراقيّة الراهنـة، والعراقيون يرون أن الجميـع غيـر قادرين على البقاءِ في السـلطة، وأن الاتكال على مثلِّ هذه الأطراف إنما هو هواءٌ في شبك.

ب. مستوى العلاقات الثنائيّة:

لقـد تأثّـرتْ البُنـى التحتيّـة ومفاصل الدولـة الوطنيّـة العراقيّة جـرّاء الاحتلال الأمريكي، ولم تنجح التطورات السياسـيّة تدوال السـلطات المتعاقبـة حتّـى الآن فـي ترسـيخِ سـلطةٍ موحـدةٍ وثابتةٍ في العراق. يعود جزءٌ من هذا العجز إلى طبيعةِ الاجتماع السياسـي والتاريخ السياسـي العراقي، وطبيعـة تكوين الدولة الحديثة في هذا البلد، وجزءٌ آخر منهُ يعودُ سـببهُ إلى التدخلاتِ الخارجيّـة والدوليّة والدول المجـاورة. إن طبيعةَ تدخل اللاعبين غيـر العراقيّيـن، مرهونةٌ بطريقـةِ تحليلِ مصالحهـم؛ وعلى هذا المسـتوى، وفـي مـا يتعلّـق بآليّـةِ تحليـلِ المصالـح القوميّـة الإيرانيّة، لا يوجد إجماعٌ بين المحللين السياسيّين.

يمكن عرض ثلاثة تحليلات مقتضبة بهذا الصدد:

1 - تحليلٌ يرى ضرورة اِستغلال ضعف الحكومة الوطنيّة في العراق، والهيمنة على الدولة والسلطة في العراق بأقصى ما يمكن؛ وتحقيقاً لهذا الهدف يجب دعم القوى الموالية لإيران، من خلال تعزيز دورهم في هيكليّةِ السلطة، للتحكّم بمراكزِ اتخاذِ القرارِ العراقي وسَوقه نحو تأمينِ المصالح القوميّة الإيرانيّة. يغفل هذا التحليل العواقب المترتبة على ردّةِ فعلِ الشعبِ العراقي، وقد أُصيبَ أصحاب هذا الرأي، بالتخبّطِ عند مواجهةِ الاحتجاجات الأخيرة. لأنَّهُ إذا ثَبُت وجود مثل هذا الوضع، أو حتّى إذا ما تصوّرنا وجود مثل هذه الفكرة لدى الشعب العراقي، ستكون الاحتجاجات موجّهةً إلى مَن يدعم هذه الحكومة الفاشلة والفاسدة. وقد شوهدَت مثل هذه المواقف والتوجهات في الحكومات الأولى التي جاءت بعد الاحتلال، والتي كانت مدعومة من تركيا والسعودية.

2 - يرى التحليل الثاني بأنَّ العراق في الفترات الأخيرة كان أكثرَ دولةٍ جارةٍ مثيرةٍ للمشاكل، وأن الاستقرار في العراق، يعني إثارة المشاكل لجيرانه، بما في ذلك إيران. ولذلك يجب عدم المساعدة لخلقِ الاستقرارِ في العراق. وبالنظرِ إلى الطبيعةِ الاجتماعيّةِ للشعبِ العراقي والفوارقِ التاريخيّةِ لدى طوائف ومكوّنات هذا الشعب، يجب ترك هذا البلد على حالهِ لتعمّ فيهِ الفوضى الدائميّة، وبالتالي يمكن التخلّص من شرِّ هذا الجار المزعج بنحوٍ دائم. إن تطورات العراق بموجبِ هذا التحليل، إنّما هي شؤونٌ داخليّة، ويوصي أصحاب هذه الفكرة باتخاذِ جانبِ الحيادِ الكاملِ في التعاملِ مع هذا البلد. النواقصُ الكامنةُ في هذا التحليل، تكمنُ في تقليلهِ طبيعةِ العلاقة مع البلد الجار، إلى مستوى الدول فقط، ويغفلُ الواقع القائم في العالم الحديث والتلاقح الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين المجتمعَين. إن ظهور داعش في العراق، وقبله قضيّة الزرقاوي ومخاطر اِنتقال التدهور الأمني إلى الحدودِ وحتّى إلى داخل إيران، كلّ ذلك يؤكّد عدم إمكانية تجاهل الأحداث الداخليّة في العراق. فضلاً عن ذلك فإن الفراغ الذي سيتركهُ التجاهل الإيراني للداخل العراقي سيستغلهُ المنافسون الإقليميّون لإيران، وهذا ما يشكّل تهديداً أخطر وأكثر جديّة للأمنِ القومي الإيراني. لأنَّ المنافسين سيتمكنون من استغلالِ الفوضى العراقيّة لإيجاد الفوضى في إيران، مثلما فعلوا ذلك في فتراتٍ سابقةٍ عند دعمهم المجموعات الإرهابيّة المعاديّة لإيران.

3 - يفيدُ التحليل الثالث بأن الموقفَ إزاء التطورات في العراق يجب أن ينطلق من رؤيةٍ مسؤولة، سعياً لإيجادِ الاستقرارِ في هذا البلد، وأن تتم مساندة الحلفاء العراقيّين (الحلفاء الفعليّين والمحتملين معاً) مِن دونِ التدخلِ المباشر. وفي الوقتِ الذي يُفصَح عن حسنِ النوايا، لدعم الأغلبيّة في الشعب العراقي، يتم العمل على التصدّي لتدخل المنافسين في العراق.

وبموجب هذا التحليل يكون الاستقرار في العراق، والمبتني على المنجزات ودعم المطالب الشعبيّة، أفضل خيارٍ لتأمين المصالح الإيرانيّة. وبناءً على ذلك يكون العجز الراهن لدى القادة السياسيّين العراقيّين قضيّةً بديهيّةً، قد تركتْ أثراً كبيراً على حياةِ النّاسِ اليوميّة، وأدّتْ إلى هدرِ موارد البلدِ والمالِ العام. إن وجودَ دولة كبيرة تمتلكُ أزيدَ من سبعةِ ملايين موظفٍ داخل بلدٍ تبلغ نسمته 37 مليون شخصاً، وكذلك اعتماد الريع في توزيع الثروات والموارد لا يضمن مصالح الشعب العراقي؛ وليس هذا فحسب، بل إن مثل هذا البلد لا يسعهُ أن يكون حليفاً موثوقاً لأيِّ دولةٍ جارة، بما فيها إيران. (مَن لا يخدم مصالح بلده كيف له أن يساعد مصالح بلدٍ آخر؟)

طبقاً لهذا التحليل نحتاجُ إلى إعادةِ النظرِ في سياسةِ الصبرِّ الاستراتيجي الإسلامي، حيال هيكليّةِ القوى والخارطة السياسيّة في العراق. والملحَظ الذي تجب إضافته حول هيكليّة القوى السياسيّة العراقيّة، هو الدور البارز للشباب العراقيّين الذين يعتمدون نمطاً جديداً من الحياة، وهو ما لَمْ نشهدهُ بين السياسيّين العراقيّين. في هذه النظرة الجديدة يجب الاعتناء، بالدورِ اللافت، الذي يلعبهُ العالم الافتراضي ووسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما أُغفِل في إيران أيضاً.

ج. المستوى الإقليمي:

يستحيلُ تحليل الاحتجاجات العراقيّة الأخيرة من دون الالتفاتِ إلى تعقيداتِ العلاقاتِ الخارجيّةِ والداخليّةِ في دول الخليج وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. إن كلاً من الدول الإقليميّة المهمة، أيْ إيران والسعودية وتركيا ومصر، قد حددتْ لنفسها مصالحَ معينةٍ في العراق. وبالإضافةِ إلى ذلك هنالك دولٌ طموحةٌ جديدة، مثل الإمارات وقطر، لها مطامع للحصولِ على حصّةٍ من هذه المائدة، كما أن سوريا أيضاً كان لها دورٌ سابقٌ في هذه التعقيدات.

يجب الالتفات إلى التحسّسِ المشتركِ والعام لدى العالم العربي وإسرائيل، إزاء النفوذ الإيراني في أيِّ دولةٍ عربيّة. إن الوقوفَ على مجّملِ العواملِ آنفةِ الذكرِ تمنعُ المحلل السياسي مِن تبسيطِ الأسبابِ وتسطيح الأمور وإرجاع المشكلة إلى عاملٍ واحد. يجب الإقرار بالمصالح الجمعيّة، وأن يُقرأ مسرح الأحداث بنحوٍ يُمكّن مشاهدة مصالح كافة اللاعبين.

وفي حال عدم تأمين المصالح سيعملُ اللاعبُ المتضرر، بقدرِ استطاعتهِ على إفسادِ اللعبةِ أو عرقلةِ مصالحَ الآخرين. خلاصةُ الأمر أن مستقبل العراق مِن دون تعاونٍ إقليميٍّ مبنيٍّ على التفاهم والتحاور لا يكون نافعاً لأيِّ أحدٍ إلا إسرائيل التي تكون الرابحة الدائميّة جرّاء أيِّ أزمةٍ في المنطقة.

تُحدد الولايات المتحدة لنفسها مصالح حصريّة في العراق، لدورها المباشر والمنفرد في إسقاطِ نظام صدّام، وفي الظروفِ الاعتياديّة الراهنة، لا تقبل بأيِّ شريكٍ في هذه المصالح

كلاً من الدول الإقليميّة المهمة، إيران والسعودية وتركيا ومصر، قد حددتْ لنفسها مصالحَ معينةٍ في العراق. وبالإضافةِ إلى ذلك هنالك دولٌ طموحةٌ جديدة، مثل الإمارات وقطر، لها مطامع للحصولِ على حصّةٍ من هذه المائدة

د. المستوى الدولي:

وللاعبين الدوليّين البارزين أيضاً (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، أوربا) مصالح في العراق. تُحدد الولايات المتحدة لنفسها مصالح حصريّة في العراق، لدورها المباشر والمنفرد في إسقاطِ نظامِ صدّام، وفي الظروفِ الاعتياديّة الراهنة، لا تقبل بأيِّ شريكٍ في هذه المصالح. وروسيا بوصفها بلداً قد فقدت حليفها السابق (صدّام حسين) ما زالتْ تسعى إلى استمرارِ حضورها السابق في مستقبلِ العراق. أمّا الأوربيون الذين لم يتحالفوا مع الولايات المتحدة في حربها ضدّ العراق، يعملون على إيجادِ طريقٍ للحضورِ في العراق؛ والصين تسعى إلى تولّي القطّاع النفطي والبنية التحتية الخاصة بالنفط العراقي. إن كلّاً من هؤلاءِ اللاعبين يسعون إلى بسطِ نفوذهم في العراق، سواء أكان ذلك لوحدهم أو من خلالِ لاعبٍ إقليميٍّ ينوبُ عنهم. ومِن الطبيعي أن يكون لكلِّ لاعبٍ دورٌ في التطوراتِ الأخيرة في العراق، وكلٌّ منهم حاول استغلال الاحتجاجات الأخيرة لصالحه. فعلى سبيل المثال لنا أن نتذكّر الموقف الروسي في عمليّة الاستفتاء الأخيرة التي جرت في كردستان العراق، فقط كان الروس في حينها يمثلون القوّة الوحيدة التي لم ترفض تقسيم البلد. وفي الوقت الراهن أيضاً لا يسمح هؤلاء اللاعبون الدوليّون بسهولة أن يخضع بلدٌ مهمّ مثل العراق للهيمنة الإيرانية المباشرة. ولذلك فإن أيَّ موقفٍ منّا بخصوص مستقبلِ العراق، يجب أن يُعنى بالقوى العظمى أيضاً. إن حكومة السيد روحاني في السنوات الست الماضية، أثبتت إخفاقها في الدبلوماسيّة الإقليميّة، إذ يعود السبب في ذلك إلى عدمِ الاكتراثِ بأهميّةِ الأمر. وفي الأشهر الماضيّة كانت مبادرةُ حكومة السيّد روحاني في تقديمِ مقترحِ السّلام في مضيق هرمز وتعزيز التعاون الإقليمي باعثةً للأمل، إذ تبلورت رؤيةٌ يمكن من خلالها نبذِ التوترِ والسِّجالِ وإفسادِ المصالح، واعتماد الحوار والتعاون وتأمين المصالح المشتركة. إن هذا الحوار والتفاوض يجب أن يشمل مستقبل العراق أيضاً، وبنحوٍ جاد، ليتسنّى استثمارهُ للاستقرارِ الإقليمي ولاستقرارِ ذلك البلد.

وبعبارةٍ موجَّزة، يجب عدم التخلّي عن العراق وتركهِ على ما هو عليه، ويجب عدم الدفاع عَمَّن أهدر واحد تريليون دولار من العوائد النفطيّة العراقيّة، ويجب عدم الوقوف بالضد من الغليان الشعبي والاحتجاجات العراقيّة؛ ويجب ألا نقصُر نظرتنا على مصالحنا وألا ننظر لمصالح الآخرين، على أنّها أمورٌ واهيّة. ويجب ألا نغفل عن فسادِ وفشلِ الساسةِ العراقيّين. إن استقرارَ العراق هو نتاجُ التعاون المشترك بين القوى الإقليميّة، إلى جانبِ الاعتناءِ بمطالبِ الشعب العراقي الراميّة إلى تحقيقِ المنافع، مِن خلال الموارد والثروات العظيمة المتوافرة في هذا البلد. ما يمكن قوله حول مطالبات الشعب العراقي هو أنّهم «يعلمون بالأمور التي يرفضونها»، ولكنّهم غير ملمّين بخصوص «ما يريدون»! فَلنساعدهم على المطالبةِ بما يحقق مصالحهم ومصالحنا معاً.

المتحدث باسم حكومة الاصلاحات (حكومة الرئيس الأسبق محمّد خاتمي)

المصدر: صحيفة «شرق» الإيرانية؛ 10 تشرين الثاني 2019

عامان على استفتاءِ تقريرِ المصير

لا دروس في أسبابِ الفشل

سامان نوح

كردستان العراق، متمثلةً بشكلٍ خاصٍ بالحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث كانت للأحزاب الأخرى الفاعلة في المشهد الكردي وعلى رأسها الإتحاد الوطني الكردستاني، تحفظات عديدة على العملية، التي جرتْ رغم ذلك في أيلول 2017، وصوت فيها 92 من المشاركين لصالحِ تقريرِ مصيرهم بأنفسهم.

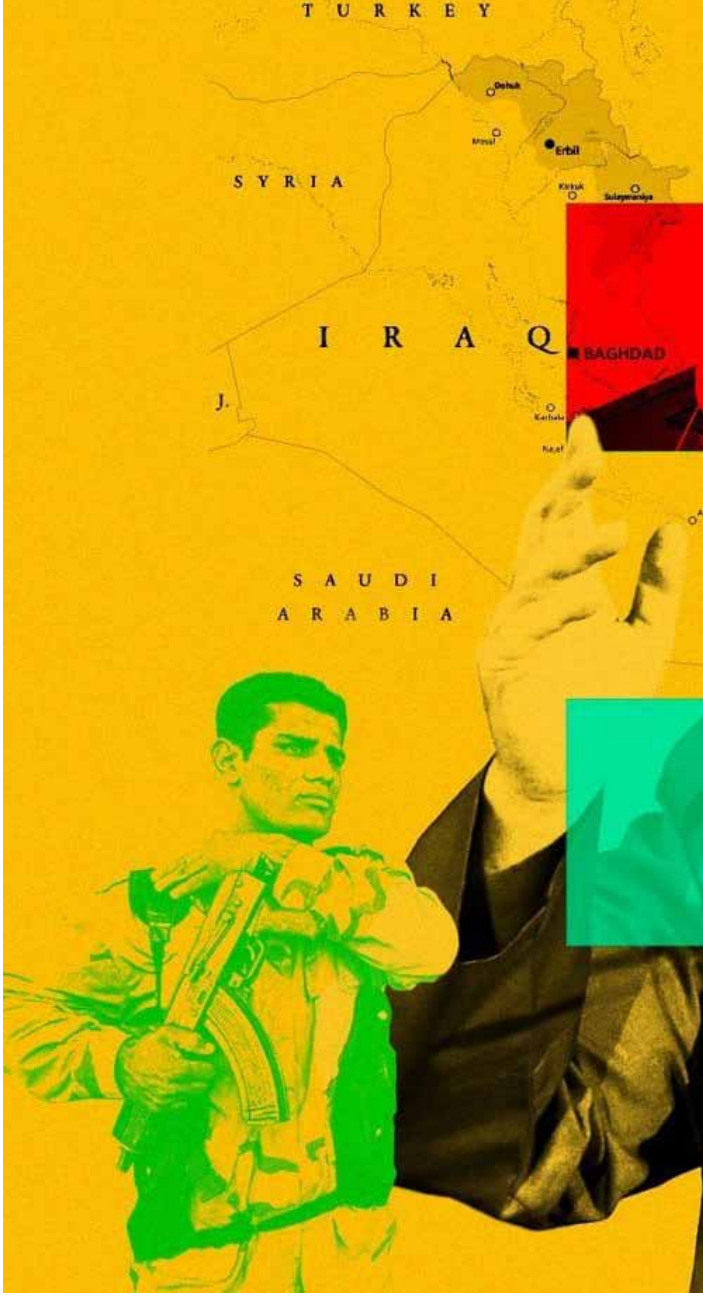

مـرَّ عامان على اسـتفتاء «تقرير المصير» الـذي اجرتهُ قيادة إقليـم لكـن نتيجة الاسـتفتاء لم تجـد طريقها الـى التطبيق علـى أرض الواقـع، بسـبب رفـض الحكومـة الاتحاديـة لـه جملـةً وتفصيـلاً، وبسـببِ تهديـداتِ دولِ الجـوار، وخاصـة تركيـا بالتدخلِ اقتصادياً وعسـكرياً لمنـعِ حصوله، كما لرفضِ المجتمـع الدولـي لعمليـةِ انفصـالِ الإقليـم عـن العـراق، نتيجـة تداعياتهـا الكثيـرة، وكانـت دولٌ عديـدةٌ كبـرى، بمـا فيهـا الولايات المتحـدة الامريكية، قد حاولتْ طوال أشـهرٍ وعبـر وفودٍ عليا، إقنـاع قيادةِ الإقليم، بالغـاءِ او تأجيلِ تلك العمليّة، لكن دون نتيجة.

كانـت قيـادة الإقليـم ترى أن الظـروف مؤاتية أكثـر من أيٍّ وقـتٍ للتحركِ فـي ذلك الاتجاه، فعسـكرياً، القوات الكردية

شخصيات كرديّة عديدة، حزبيّة ومستقلة، نبهتْ الى معضلةِ «شرعيّة الاستفتاء قانونياً» مع عدم اعتراف الحكومة الاتحادية به، وعدم مشاركة الأمم المتحدة في تنظيمه، والرفض الدولي المسبّق للعمليةِ برمتها

تسـيطرُ علـى كامـل اقليـم كردسـتان والمناطـق المتنـازع عليهـا، التي يعيـش فيها الكرد الى جانب العـرب والتركمان، وسياسـياً، تطـورت علاقـات الإقليـم مـع كل دولِ العالـم، وكان هناك دعم دولي غير مسبوق للكرد، في اطار مواجهة إرهـاب داعـش، واقتصادياً، كان انتاج نفـط الاقليم مع انتاج حقـول كركـوك الخاضعـة لإدارةِ الإقليـم يقـارب المليـون برميـل، وكانـت عشـرات الصفقـات الكبـرى قـد أُبرمتْ مع شـركاتٍ عالميّةٍ نفطيّةٍ وتسويقيّةٍ واسـتثماريّة، يفترضُ أنها ستدّعم التوجه الكردي.

كمـا أنَّ القيـادة الكرديّـة، اعتبـرتْ أن من حقهـا الدفع بتلك الخطوة، بعد فشـلِّ عقدِ الشـراكة و «عدم تطبيق الدستور بمـا فيـه تعطل تطبيـق المـادة 140 منه وقيـام الحكومة الاتحادية بقطع موازنة الإقليم المالية»، كما في إطارِ الحقِ الإنساني للشعوبِ في تقريرِ مصيرها.

ورفضـتْ قيادة الحزب الديمقراطي التي قادت فعلياً عملية الاسـتفتاء، الاسـتماع الـى اعتراضـاتِ وتحفظـاتِ القـوى السياسـيّة الكرديّة على تلك الخطوة، رغم اتفاقها بأن تقريرَ المصيـر، حقٌ جوهـريٌّ وأنَّ من الطبيعـي أن يطالب بهِ الكرد حاضـراً أو مسـتقبلاً، وأن مـن حقهـم تحديـد علاقتهـم مع الشـعوب الأخرى بالانفصالِ أو البقاء عبر علاقةٍ فيدراليّةٍ أو كونفدراليّة، فكان لمعظمِ قادةِ الاتحادِ الوطني الكردستاني وحركتـي التغييـر والجيـل الجديـد، وبعـض قـادة القـوى الإسـلاميّة، كما العديد من الشـخصيات الكرديّة المستقلة، ملاحظـات على طبيعـةِ العمليّةِ وطريقـةِ إدارتها وتوقيتها، منبهـةً الـى الرفضِ الإقليمي والدولي لها، ما سـيؤدي الى إفشالِ العمليّة وخنقِ الإقليم.

كما أنَّ شخصياتٍ كرديّةً عديدة، حزبيّة ومستقلة، نبهتْ الى معضلةِ «شرعيّة الاستفتاء قانونياً» مع عدم اعتراف الحكومة الاتحادية به، وعدم مشاركة الأمم المتحدة في تنظيمه، والرفض الدولي المسبق للعمليةِ برمتها، كما أشارتْ الى خطورةِ التجيّيشِ الإعلامي والتعبئةِ الشعبويّة الحاصلةِ باتجاه القول بـ «نعم» في الاستفتاء، ومصادرة الرأي الآخر القائل بـ «لا» وتخوينِ المعترضين عليهِ وعلى طريقةِ إدارته.

عملياً، اِنتهى الاستفتاء الى محاصرةِ الإقليم إقتصادياً وأمنياً وسياسياً، وسط ظروفٍ معيشيّةٍ معقدّة أصلاً، لتعطل توزيع رواتب الموظفين، وتوقف الاستثمارات وتعثر الخدمات، طوال سنوات الحرب مع تنظيم داعش. كما تحركتْ الحكومة العراقية، التي كانت تتمتعُ بدعمٍ دوليٍّ وخرجتْ بانتصارٍ مفصليٍّ من حربها مع داعش، وفي إطارِ ما سمّتهُ بعمليةِ «إعادة الانتشار»، الى المناطق المتنازع عليها، وعلى رأسها كركوك، وقامتْ بالسيطرةِ عليها، خلالَ أيامٍ ودفعِ الإدارةِ الكرديّةِ وقوات الأمنِ الكرديّة الى خارجها. في النهاية، وتحت ضغط الأمر الواقع، قررتْ القيادة الكرديّة تجميد نتائج الاستفتاء والموافقة على فتحِ صفحةٍ جديدة مع بغداد، تعتمدُ الحوارَ على أساسِ الدستور العراقي، كطريقٍ لحلِ المشاكل، وتجاوز الخلافات. لكنها خسرتْ مع ذلك التجميد، نحو 51 % من المناطق المتنازع عليها، التي كانت تحت سيطرتها، وخسرتْ أيضاً التعهدات الأمريكية بدعمها في أيِّ حوارٍ مع بغداد، لمنحهم وضعاً خاصاً يتجاوزُ الفيدراليّة في حالِ امتنعتْ عن إجراءِ الاستفتاء.

كما القى، فشل الاستفتاء في تحقيقِ أهدافه، وإن اعتبرَ الحزب الديمقراطي أن النتيجة التي خرج بها بحصولهِ على تأييد 92 % من أهالي الاقليم، تمثلُ وثيقةً يمكن العمل بها حاضراً ومستقبلاً، بتداعياتهِ على الواقع السياسي والإداري في إقليم كردستان، مع اتهامِ الحزب الديمقراطي، للعديدِ من قادةِ الاتحاد الوطني «بالخيانة» من جهةِ الاتفاقِ مع الحكومة الاتحاديّة، على تسليم كركوك دونَ مواجهةٍ عسكريّة، وهو ما اعتبرتهُ قياداتٌ في الاتحاد، قراراً لمنعِ تدميرِ المدينة التي كانت سيطرة القوات الحكوميّة الاتحاديّة عليها، مسألةً محسومة.

استمرتْ تداعياتُ خسارةِ المناطقِ المتنازع عليها لعدةِ أشهر، في سجالاتٍ سياسيّة وحروبٍ إعلاميّة بين الحزبين الكبيرين في الإقليم، كما شكلتْ لجان تحقيقيّة في اسبابِ الإنهيارِ الذي حصل في صفوفِ البيشمركة، وأسباب الانسحابات السريعة من كل المناطق المتنازع عليها (كركوك، سنجار، سهل نينوى) التي خسرَ الكردُ نحو الفي مقاتل، لضمانِ أمنها

اتهمِ الحزب الديمقراطي، للعديدِ من قادةِ الاتحاد الوطني «بالخيانة» من جهةِ الاتفاقِ مع الحكومة الاتحاديّة، على تسليم كركوك دونَ مواجهةٍ عسكريّة

في فترةِ الحرب مع داعش. لكن أيَّ من اللجانِ التحقيقيّة، لم تعمل فعلياً، وبالتالي لم تخرج بأيِّ نتائج.

بعد عامينِ من استفتاءِ أيلول 2017، لم تتم أيّ مراجعة دقيقة لأسبابِ فشلهِ ولا لتداعياته. رفض الحزبان تحمل المسؤولية عن ذلك، وحملوها لخذلانِ المجتمع الدولي لهما، ولمعلوماتٍ خاطئةٍ ومظلّلة، قدمتْ لهما من قبلِ نخبةِ المستشارين الدوليّين الذي عملوا ك»لوبي لدعم الاستفتاء دولياً».

لم تقر حكومة كردستان، بأنها لم تدرس عملية الاستفتاء جيداً، وأنها لم تتهيأ له عبرَ سنواتٍ من العملِ والضغطِ والتأثيرِ المحلي والدولي، وأن الفكرةَ جاءتْ سريعاً لتحقيق

لم يتم أيّ عملٍ لمعالجةِ المشكلاتِ الداخليّة العميقة في الاقليم، والمتعلقة بضعفِ الديمقراطيّة، وتراجع الحريّات، وغياب المؤسسات، وسيّادة القرار الحزبي

أهـدافٍ سياسـيّة وحزبيّـة في ظـلِ أزمـةٍ اقتصاديّـةٍ خانقة، كان الإقليـمُ يُمرُ بهـا. ولم تعترف بأنها لـم تكن تملك خطةً اقتصاديـةً لمواجهـةِ أيِّ عمليةِ خنقٍ تمارسـها تركيـا وإيران، اللتـان يسـتوردُ الإقليـم منهمـا أكثر مـن 80 % مـن غذائهِ وحاجاتهِ الأساسية.

لـم تكـن هناك خطة بديلة لبيعِ النفط، وهـو المصدرُ الوحيد للدخلِ في الإقليم، في حال قررتْ تركيا، التوقف عن شـرائهِ والغاءِ الاتفاقات المغريّة الموقعة مع أربيل.

كمـا لـم تكـن هنـاك خطـة (أ) تفصيليّـة ودقيقـة، لإدارةِ عمليـةِ الاسـتفتاء (بعكـس الحال مع اسـتفتاء قـادة إقليم كاتالونيا) وإدارة الدولة الجديدة، في حالِ إعلانها وتشـكلها

عملياً، اِنتهى الاستفتاء الى محاصرةِ الإقليم اقتصادياً وأمنياً وسياسياً، وسط ظروفٍ معيشيّةٍ معقدّة أصلاً، لتعطل توزيع رواتب الموظفين، وتوقف الاستثمارات وتعثر الخدمات، طوال سنوات الحرب مع تنظيم داعش

(طبيعة الدولة، دسـتورها، اقتصادها، هيكليّة بنائها وعملها وعلاقاتها) ولا خطة (ب) للتعاملِ مع الاسـتفتاء وتداعياتها الأمنيّة والسياسيّة في حالِ فشلِ الخطة (أ).

أمنيـاً، كان كل مـا وضعـهُ الكـرد فـي حسـاباتهم، هـو أن الأمريكيّيـن والأوربيّيـن، سـيتحركون لحمايتهـم فـي حـالِ أقدمـتْ بغداد أو أنقرة أو طهران على مواجهتهم عسـكرياً. لـم يتم وضـع أيّ حتمالٍ لعدمِ حصولهم علـى دعمٍ أمريكي وأوربي. وكيف سـيواجهون حينهـا دولاً تطوقُ الإقليمَ كلياً وترفضُ انفصالهِ تحت أيِّ مبرر ؟

لم يجر أيّ تحقيق، لأسبابِ خسارة البيشمركة لسيطرتها على كامـلِ المناطق المتنـازع عليها، والانهيارات السـريعة، دون قتـالٍ أمام الجيش الاتحادي الذي لم يكن يملك حتى العدد الكافي من الجنود لنشرهم في المناطق التي انسحب منها البيشمركة، ما أضطرهُ للاستعانةِ بالحشدِّ الشعبي.

كما لم تتم أيّ مراجعةٍ لهيكليّةِ اصدارِ القراراتِ المصيريّةِ في الإقليـم (قرارات حزبية دون حـوار مجتمعي ولا التفات لآراء الآخرين).

لم تتم فعلياً، مناقشـة أسـباب فشلِ الاسـتفتاء، ولم تلتق قيـادات الأحـزاب الحاكمة والمؤثـرة (أو نخبهـا) للبحثِ في وضعِ اسـتراتيجيّةِ عملٍ مشتركة، ذات بعد قوميٍّ أو وطني، اسـتراتيجيةٌ لا تحركهـا مصالحَ حزبيّـةٍ آنيّة، ترسـمُ الأولويّات وخطوط العمل، اعتمـاداً على الوقائع على الأرض، والفرص المتاحة آخذةً بالحسابِ مكامن القوةِ والضعف.

كما لم يتم أيّ عملٍ لمعالجةِ المشـكلاتِ الداخليّة العميقة في الاقليم، المتعلقة بضعفِ الديمقراطيّة، وتراجع الحريّات، وغياب المؤسسات، وسيّادة القرار الحزبي، مع استمرارِ واقعِ الإدارتين الحاكمتين في منطقتي نفوذٍ مختلفتين.

*كاتب وصحافي كردي

الاقتصاد العراقي
(2010-1950)

مثل الكتاب إطاراً ووثيقةً تاريخيّةً لفترةٍ مهمةٍ كونتْ فيما بعد معالمَ العراق الحديث اقتصادياً، وهي بداية استخراج النفط من الأراضي العراقية وما تبعها من حصول العراق على وارادات عالية تضاف الى الواردات الزراعية بالغالب آنذاك.

قراءة وتقديم: رأفت نبيل البلداوي

وقد ظهرت هذه المعالم ابتداءً من تأسيس شركة البترول التركية عام 1925 التي سميت فيما بعد (شركة نفط العراق)، فضلاً عن إبرام العديد من الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية كـ (اكسون، شل، البترول البريطانية، موبيل، تكساسو، وشركة البترول الفرنسية) الخ، مروراً بتشكيل مجلس الاعمار بغية استغلال الواردات النفطية بشكل حصيف وتأميم النفط وما تبعه من أحداث كثيرة أهمها الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988) والاجتياح العسكري لدولة الكويت عام 1990 وانتهاءً بعام 2003 الذي شهد سقوط النظام السابق الذي قاده حزب البعث المنحل لفترة قاربت الـ 35 عاماً.

لقد رسمتْ الأحداث السابقة وما مر به العراق من منعطفات خطيرة وأساسية شكل الاقتصاد العراقي وطبيعته التنموية فضلاً عن طريقة إدارة الحكم، إذ امتازت الفترة السابقة وبالخصوص بعد عام 1958 بالتوجه نحو الريعية شبه الكاملة وربط معظم الايرادات بالنفط كمصدر أساس في تمويل موازناته التشغيلية والاستثمارية، متجهاً شكل الدولة نحو قطاع عام نشط اقتصادياً في ظل تراجع أعمال القطاع الخاص، كما أن هذا الشكل يزداد حدة كلما شهد النفط تصاعداً في أسعاره وكذلك زيادة في الانتاج.

كما شكل هذا الاعتماد الكبير على النفط بالتزامن مع نمو سكاني عال مشكلة حقيقية أخرى، إذ على الرغم من تصاعد انتاج وأسعار النفط العالمية، إلا أن النمو السكاني المتسارع أدى إلى بقاء معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً، وهو يساوي في كثير من الأحيان دخل الفرد في دول فقيرة، لا تمتلك من الموارد الطبيعية شيئاً يذكر، إذ ارتفع عدد السكان من (5,2) ملايين نسمة عام 1950 الى (18,9) مليون نسمة عام 1990 والى (37) مليون نسمة عام 2010 حسب تقديرات وزارة التخطيط.

لقد بين الكتاب تاريخ نشوء صناعة نفطية وطنية في العراق، بعد سن الحكومة آنذاك قانون رقم (80) لعام 1961 والذي مكّن الدولة، من إحكام السيطرة على الأراضي غير المطورة،

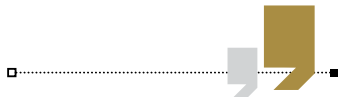

لقد رسمتْ الأحداث السابقة وما مر به العراق من منعطفات خطيرة وأساسية شكل الاقتصاد العراقي وطبيعته التنموية فضلاً عن طريقة إدارة الحكم

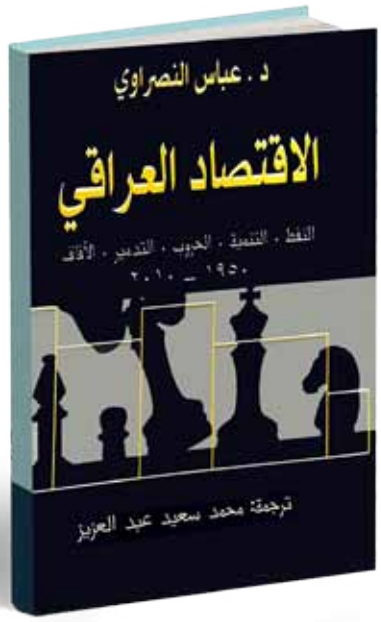

جاءت مرحلة جديدة ونظام جديد عام 1968 إذ شهد العراق انقلاباً ثالثاً على يد حزب البعث قاده الى تولي السلطة في البلاد لكنه كان مفتقراً الى برنامج اقتصادي محدد

التي شكلت (99,5 %) من الاراضي الخاضعة لسيطرة الشركات الأجنبية العاملة، ليشهد فيما بعد تأسيس شركة النفط الوطنية (انوك) عام 1964، التي حملت الأهداف العامة لسياسة نفطية مستقلة، الا ان هذه الشركة قد أخفقت في سنواتها الأولى، بسببِ ضعفِ الصلاحياتِ المتاحةِ لها، مقارنةً بالأهدافِ المناطةِ بها، مما دفع الحكومة آنذاك الى تشريع قانون خاص بالشركة عام 1967 ليمنحها صلاحياتٍ وحقوقاً واسعة، لاستغلال وتطوير الاحتياطيات النفطيّة.

بدأ العراق بجني الثمار الحقيقيّة، لاستخراج النفط فعلياً، إبان تشكيل مجلس الإعمار 1950، إذ تضمن قانونه جانباً مهماً، وهو توجيه الإيرادات النفطية بالكامل، إلى ميزانيّة المجلس، مما أدى الى اعتماد برامج تنمويّةٍ حقيقيّة، وجهت إلى تخطيطِ وتنفيذِ المشروعات الإنمائية، بضمنها إنشاء السدود ومشاريع الري والبزل والصناعات التحويلية والنقل والمواصلات وغيرها، إلّا أن هذه المشاريع رغم أهميتها أدت إلى تراجعٍ في قطاعينِ مهمين، وهما قطاع الزراعة الذي كان يشغل ثلثيّ الأيدي العاملة فضلاً عن قطاع الصناعة.

لكن الأمر لم يستمر هكذا بعد قيام الانقلاب العسكري بقيادة عبد الكريم قاسم عام 1958 وتأسيس الجمهورية العراقية مما أدى الى سلسلة تغيرات اقتصادية واجتماعية عنيفة، إذ جاء النظام الجديد بأهداف مغايرة عن تلك الأهداف إبان الحكم الملكي بدءاً بالانتقاد الحاد تجاه مجلس الإعمار الذي اتهم بالتبعية والانحياز ومنح الامتياز للشركات الأجنبية وكذلك الخبراء الأجانب فضلاً عن التخلخلات الهيكلية في هيكل الاقتصاد العراقي، فجاءت بذرة التغيير بتشريع قانون الاصلاح الزراعي وتحديد سقف أعلى لملكية الأرض ومنع الاحتكار من قبل طبقات معينة إضافة إلى فك ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية مع التوكيد على أهمية التنمية الصناعية لا سيما الصناعة النفطية منها. إن الانتقاد الحاد من قبل النظام الجديد نحو مجلس الاعمار أدى إلى الغائه وتشكيل لجنة وزارية مؤقتة عوضاً عنه وأكدت اللجنة آنذاك الاستمرار بمشاريع المجلس لحين إعداد خطة جديدة ومن هنا جاء تشكيل وزارة التخطيط عام 1959 ومجلس التخطيط الاقتصادي.

استمر الوضع على ما هو عليه حتى عام 1963 الذي شهد انقلاباً آخر ليأتي نظام جديد بقيادة الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف حتى عام 1968، استمر النظام الجديد بتنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية السنوية لعهد قاسم التي كانت تعدها آنذاك وزارة التخطيط حتى قيامه بتقديم خطة اقتصادية خمسية جديدة للسنوات (1965-1969) تبنى خلالها العراق كدولة اشتراكية يستمد نظامه من التراث العربي وروح الاسلام وان القطاع العام والخاص ركيزتان

أساسيتان لعملية التنمية من أجل زيادة الانتاج وتحسين المستوى المعيشي واحترام حقوق الملكية الخاصة وغيرها من المبادئ التي تمخضت عنها مجموعة من الاهداف فيما بعد تمثلت بزيادة المستوى المعيشي للسكان والتنويع الاقتصادي وتقليص التركيز على النفط كمصدر أساس للدخل ليكون الأداء الاقتصادي متبايناً محققاً الاهداف في جوانب ومخفقاً في جوانب أخرى.

قام بريمر بسلسلة تغييرات أولها حل الجيش العراقي وتغيير قانون الادارة المالية والدين العام وقانون الخدمة المدنية وقانون الرواتب وقانون البنك المركزي وقانون المصارف وغيرها من القوانين ذات الأثر المباشر على الوضع الاقتصادي

جاءت بعدها مرحلة جديدة ونظام جديد عام 1968 إذ شهد العراق انقلاباً ثالثاً على يد حزب البعث قاده الى تولي السلطة في البلاد والذي كان مفتقراً الى برنامج اقتصادي محدد مما دعاه الى تنفيذ خطة النظام السابق بكافة مساراتها لغاية صدور خطة التنمية القومية (1970-1974) والتي صيغت بشعارات ثورية مخترقةً كافة مستندات التخطيط، وقد تميزت هذه الخطة بشيء واحد مهم جداً وهو ان هذه الخطة أعدت ونفذت بكافة مساراتها تحت ظل ذات الهيكل السياسي للسلطة بعكس الخطط الأخرى التي شهدت تغيرات سياسية واقتصادية وهيكلية.

شهد الاقتصاد العراقي في المرحلة السابقة وبالخصوص النصف الثاني من السبعينيات، تطورات واسعة محققاً معدلات نمو عالية وغير متوقعة سواء في إنتاج النفط او في ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك الصناعات التحويلية والبناء والتشييد وغيرها، كما حقق تراكماً احتياطياً عالياً من العملات الأجنبية قاربت الـ(40) مليار دولار، حتى بدأت الحرب مع إيران عام 1980، التي أدت الى انخفاض صادرات النفط العراقية بنسبة 72 % فضلاً عن الزيادة في النفقات العسكرية من 38 % عام 1980 الى 66 % عام 1981 و57 % عام 1982 و59 % عام 1983 نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، وانخفض الانتاج الزراعي من 66 % عام 1980 الى 37 % عام 1981، نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، اضافة الى مقتل ما يقارب 105 آلاف وإصابة ما يقارب 700 الف من العراقيّين فقط، وقد قدرت خسائر حرب الثمان السنوات بـ(453) مليار دولار تقريباً، كانت كافية لنقل العراق نقلةً نوعيّةً، وتكوين تراكمات رأس ماليّة مهمة، تجعلهُ في مقدمةِ دول المنطقةِ اقتصادياً.

انتهت الحرب في آب 1988 واستقبل العراق عهده الاقتصادي الجديد، بمنشآتٍ نفطيّةٍ معظمها مدمرة أو مغلقة أو محاصرة، وشريحة كبيرة من القوى العاملة ما زالت تحت الإرادة العسكريّة، وقطاع صناعي مترهل، فضلاً عن قطاع زراعي راكد، اتجهت عمالتهُ إما إلى التعبئة العسكريّة أو انتقلت إلى مراكز المدن، وعمالة أجنبية مستوردة شكلت عبئاً لا يستهان به على الاقتصاد، وتوقفت عملية التخطيط فضلاً عن ديونٍ خارجيّة عاليّة، لا يستطيع بالغالب سدادها.

انتهت الحرب في آب 1988 واستقبل العراق عهده الاقتصادي الجديد، بمنشآتٍ نفطيّةٍ معظمها مدمرة أو مغلقة أو محاصرة، وشريحة كبيرة من القوى العاملة ما زالت تحت الإرادة العسكريّة، وقطاع صناعي مترهل، فضلاً عن قطاع زراعي راكد

ورغم كل هذا الدمار الذي لحق الدولة والاقتصاد، إلا إن النظام آنذاك أوقع العراق في فخٍ أكبر، ضمنَ محاولاتهِ لتعويضِ الخسائر، التي نتجت عن الحرب وتسديدِ ديونهِ الخارجيّة، ليجد صيداً سهلاً حين قامت القوات العراقية باجتياح دولة الكويت في آب 1990، مستغلةً انكشاف الكويت العسكري ومحدوديّةِ قدراتها الدفاعيّة، ليلحق الاجتياح أضراراً كبيرةً أخرى، إذ أقرّ مجلس الأمن قراره المرقم (660) بشجبِ العدوان، مطالباً العراق بسحبِ قواتهِ من الكويت، وقررتْ كلٌّ من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا، تجميد الأرصدةِ العراقيّة والكويتيّة، وأوقف الاتحاد السوفيتي الامدادات العسكرية، ثم لحق القرار السابق لمجلسِ الأمنِ قراراً جديداً، فرض بموجبهِ العقوبات الاقتصاديّة، والمقاطعة الدوليّة الإلزاميّة على العراق والكويت المحتلة، لينخفض بعدها انتاج النفط بنسبة 86 % وتقلصت المستوردات بنسبة 90 % والصادرات بنسبة 97 % فضلاً عن مقتل 82 الف من العراقيّين العسكريّين فقط، و(5 - 10) آلاف من المدنيّين، الأمر الذي مزقَ الاقتصاد، ونشر العوز بين السكان. ليستمر الوضع على ما هو عليه خلال السنوات التي عرفت بسنواتِ الحصارِ الاقتصادي حتى سقوط النظام البعثي عام 2003.

شهد عام 2003 تغيرات كبيرة وعنيفة حيث دخول القوات الأمريكية الى العراق واعلان سقوط النظام الصدامي ليشهد العراق انفتاحاً اقتصادياً كبيراً بعد سنوات من الانقطاع عن العالم الخارجي.

تعليقاً على هذا الكتاب

شهد عام 2003 تغيرات كبيرة وعنيفة حيث دخول القوات الأمريكية الى العراق واعلان سقوط النظام الصدامي ليشهد العراق انفتاحاً اقتصادياً كبيراً بعد سنوات من الانقطاع عن العالم الخارجي وتفتح الاستيرادات على مصراعيها بشتى أنواع البضائع الأساسية وغير الأساسية تحت قيادة الحاكم العسكري الامريكي بريمر الذي استلم زمام الأمور لحين تشكيل حكومة عراقية مؤقتة وكتابة دستور جديد للبلاد، فقام الحاكم العسكري بسلسلة تغييرات أولها حل الجيش العراقي وتغيير قانون الادارة المالية والدين العام وقانون الخدمة المدنية وقانون الرواتب وقانون البنك المركزي وقانون المصارف وغيرها من القوانين ذات الأثر المباشر على الوضع الاقتصادي، كما دخلت الشركات الأجنبية للاستثمار من جديد في القطاع النفطي وقد تزامن هذا مع ارتفاع مهم في أسعار النفط عززت موازنات العراق بمبالغ طائلة من الأموال.

لكن مع هذا الارتفاع المهم في أسعارِ النفط، ارتفعتْ هيمنة النفط على الاقتصاد، بشكلٍ أكبر، حتى وصلتْ نسبةُ مساهمتهِ في ايراداتِ الموازنةِ العامة 95 % تقريباً، ساهمتْ بإنشاءِ الكثيرِ من المشاريع، إلا أن الأوضاع لم تسير كما خطط لها حيث استمرت التهديدات الأمنيّة ونشوء المجاميع الإرهابيّة، وانتشار السلاح خارج القانون، ونشوب الحرب الطائفيّة، ودخول تنظيم داعش الإرهابي، الى الاراضي العراقية عام 2014، واحتلالهِ ما يقارب ثلث الأراضي العراقيّة، فضلاً عن الفساد الكبير الذي رافق إدارة الدولة الذي يعد معوقاً أساسيّاً لتقدم البلاد وازدهارها لغاية اللحظة.

ويمكن القول إن الاقتصاد العراقي بسياساتهِ وقطاعاتهِ المختلفة كان يسيرُ ويتغيرُ بشكلٍ متوازٍ مع التغيراتِ السياسيّة العامة والعنيفة في البلاد، وان التحولات السياسيّة والانقلابات وظهور أنظمة جديدة، أدى الى انتهاج سياساتٍ وخططٍ اقتصاديّةٍ مختلفة، لم تستطع أن تنجحَ إحداها بالكامل، إما بسبب الظروف السياسيّة أو الماليّة أو المدد الزمنيّة للتنفيذ، بسبب تسارع التغيّرات السياسيّة.

من نشاطات «رواق بغداد»

*اسـتضاف «رواق بغداد» للسياسـات العامّة، في الـ 3 من أيار العام 2019، سـعادة سفير جمهورية كوريا في العراق السيد (جانغ كيونغ ووك)، للحديث عن ثلاثين عاماً من العلاقات مع العراق .. والمستقبل الواعد .

* كان في ضيافة «رواق بغداد» للسياسات العامة، في 27 نيسان من العام 2019، سعادة سفير جمهورية بلغاريا في بغداد السيد (بلامين خريستوف)، حيث ألقى محاضرة قيمة عن أثر الطاقة في أمن منطقة الشـرق الأوسـط وشرق المتوسط.

*برئاسـة الأسـتاذ عبـاس العنبـوري، التقـى وفـد مركـز «رواق بغـداد» للسياسـات العامّة فـي الـ 26 من آب العام 2019، زعيم تيار الحكمة السـيد عمار الحكيم، وبحـث الوفد المختص، خطاب المعارضة السياسـية ومقارنتهِ مـع أداء الحكومـة الحالـي، وكيفيـة الخـروج بتقييـم مهنـي ناضـج لأداء المؤسسات الحكومية في البلاد.

* الصحفيـة الإيرانيـة «فاريبـا باجـوه» فـي ضيافـة «رواق بغـداد» للسياسـات العامة، في 18 أيـار العـام 2019، تحدثـت بحضـور نخبة من الإعلاميين، عن تجربتها على مدى 19 عاماً في تغطية الصراعـات المعاصرة، في أماكن مختلفة مـن العالـم، ففـي العـام 2003 زارت العـراق لتغطية أحداث سـقوط صدام حسـين بعد الغزو الامريكـي، كما غطت أحداث سـوريا ولبنان في حرب العام 2006 .

* فـي الـ 20 مـن تمـوز العام 2019 أقـام «رواق بغـداد» للسياسـات العامّـة، حلقـة نقاشـيّة عـن «مؤتمـر كربـلاء وأثـرهُ فـي مصيـر حـزب الدعـوة الإسـلاميّة»، حاضـر فيهـا الكاتـب والباحـث غالب الشابندر .

تكريم د.مظهر محمد صالح

تكريم الباحث الدكتور خالد حنتوش

* التقى وفد مركز «رواق بغداد» للسياسات العامة، في 14 تشرين الأول مـن العام2019، سـكرتير الحزب الشـيوعي العراقي الأسـتاذ رائد فهمي، وتناول الطرفان مجريات التطورات السياسـية وكيفية الخروج برؤى علمية واقعيـة، ممكـن أن تصدرهـا النخب الأكاديميـة الى صنّاع القـرار العراقي، لاستنهاض الواقع الحالي والسير بعجلة الدولة الى الأمام.

د.علاء حميد

التّيــه

يتداول العراقيـون يومياً الكثير من الأحاديث التي يضعون فيهـا الحلول لأزماتهم، فهم يـرون أن اتباعها كفيلٌ بإنهاءِ معاناتهم التي باتتْ تحاصرهم من كلِّ حدبٍ وصوب.

حين نكّرر الاسـتماع الى تلك الأحاديث، في وسـائطِ النقلِ ومـن يظهر علـى شاشـةِ التلفزيـون، يحللُ أزمـات العراق في برامج الحوارات السياسـيّة، نشعرُ أننا أمام أزمة اتساع الكلام واسـتهلاكه على حسـابِ الفعل، ممـا يوجب علينا أن نتسـاءل عن أسـباب تعمق هذه الأزمة وطغيانها على حيـاةِ العراقيّيـن اليوميّـة ؟ هـل هـم محبونَ للـكلامِ أكثر مـن الفعـل ! صحيح، أن الـكلامَ مقدمةٌ للفعـلِ في أغلبِ الأحـوال، ولكـن حين يطغى على الفعـل، يصبح بلا جدوى ومعنى، ظـن العراقيون أنهم تخلصوا مـن معاناةِ ما مروا بـهِ قبـل 2003، وكأنهم خرجوا من حالـةِ التيه التي وقعوا فيهـا منـذ 1958ولغايـة 2003، إذ يئسـوا قبـل ذلك من قـدومِ الخلاص، وأمسـوا يتعودون على مـا هم عليه من تكرارٍ للأزمات، وتغيرٍ شـبهِ مسـتمرٍ للسلطة، واختلاف في أحوالهـم المعيشـيّة، ولذلـك اعتـادوا علـى التغيّر وليس الثبات لأنهُ طارئ على حياتهم.

يـدلُ التيّـه فـي اللغـة العربية علـى معنيّين همـا الهلاك والكِّبر، فهو يُشـيرُ الى الكِّبر كمقدمةٍ للوقوعِ في الهلاك، ولكـن علـى مـن تكبَّـر العراقيون علـى حالهـم أم على ما امتلكـوا مـن خيـرات، قد يكون هـذا المعنى يحملُ سـمةَ اسـتعارية ليس إلا، فهم سـعوا بكلِ ما ملكوا من طاقاتٍ لإيجـادِ حـلٍّ لما يواجهـون من ثقـلِ الأزماتِ التـي أفرغتْ معنـى الحيـاة عندهم ، اليـوم بعد انتهاءِ رحلـةٍ طويلةٍ مع الاسـتبدادِ والاحتـكار، وضعتهـم فـي محنةِ فقـد الأمل، أحسـوا أنهم اسـتردوا ما ضاعَ منهم، ولكن هل تحقق هذا الاسترداد ؟.

يقـعُ التيـه بين شـرْطّي الـكلامِ والفعل؛ إذ يدوم بحسـبِ البقاءِ في مستوى الكلام الذي نمارسُ من خلالهِ تشخيص أزماتنا على حسـابِ ضعفِ محاولةِ الفعلِ والتغيّير، أعادتْ قضيّـةُ الاحتجـاج وظهـورهِ ما بيـنَ فترةٍ وأُخـرى، بعد تغيّر النظام السياسي عام 2003 ؛ إننا أخذنا نعود دون أن نعلم الـى محنةِ التيه من جديد، فطالما هناك خلافٌ ما بين من يحكم والخاضعين لهذا الحكم؛ يصبحُ الوقوع في التيه حالاً لا فِـرارَ منه، فكبرُ من في السـلطة، أحيا إمكانيّة أن يُصابَ المجتمـع بالهـلاكِ مـرةً أُخـرى، فما بيـن الكبـرِ والهلاك، يُمسـي الناسُ في حيرةٍ من أمرهم، ويندفعونَ نحو البحثِ عـن تفسـيرِ ما أصابهم، هـل هو في شـخصِ الحاكم أو ما يوجـد من سـمات اجتماعية في المجتمع الـذي أنتج هذا الحاكـم، ولهـذا أصبحـت مراجعة ما مـر بـه المجتمع منذ خمسـينيات القرن الماضي والى اليـوم أمرا ملحا لفهم ما يجـري دون الركـون الى التسـليم به ، وفـي بعض الأحيان يكسـرُ هذا التسـليم، بنشـوءِ أزمـةٍ تهددُ وجـودَ المجتمع والمـكان، كمـا حصـل مـع اجتيـاحِ داعـش، لبعـضِ المدُّن العراقيّـة، المؤلم في ذلك كله، هـل أن علاجَ التخلص من التيـه، هـي بوقوعِ أزمـةٍ تجعلُ الحاكـم والمحكـوم، أمامَ محنةٍ واحدة.

يُعيدُ العراقيون مع تكرارِ وقوعِ الأزمات، عبارة «بلد ما تصيرله جاره» يحيلُ مضمونَ هذه العبارة الى دوام حالِ التيه، التي قد لا يشعرُ بها البعض حين تتم الإشارَةِ لها، إن الخلاصَ من التيه أصبح التحدي الخفي أمام العراقيّين

يُعيـدُ العراقيـون مع تكرارِ وقـوعِ الأزمات، عبـارة «بلد ما تصيرلـه جـاره»، يحيلُ مضمون هذه العبـارة الى دوامِ حالِ التيـه، التي قد لا يشـعرُ بها البعض حين تتم الإشـارةِ لها، أن الخـلاصَ من التيه أصبح التحدي الخفي أمام العراقيّين، فعلى الرغمِ من أنهم يعتقدون بنباهتم وبقدراتهم، إلا أنَّ واقع حالهم، يُناقضُ تلك النباهةَ والقدرات التي يحملونها!، يُعلـقُ جزءٌ كبير منهم، سـببَ اسـتمرار التيه على السـلطةِ وأحوالهـا وكيفية تعاملها معهم، يبقـى دوام محنة التيه التي نحن فيها، لا يمكن تفسـيرها خارج معنى التحدي، أو كما يطلق عليها المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي «التحدي والاستجابة»، فحين يختلُ التوازن بين التحدي والاستجابة، يتضخمُ الرجوع الى الماضي، لأنهُ مضمون ومجرب، ولذلك مرَّ العراقيون بتحديـاتٍ كثيرة «تكوين الدولة، الدكتاتورية، الحصار، تغيّر النظام، الحرب الاهلية» وغيرها من التحديات التي تلوحُ بين حينٍ وآخر، إزاء كل هذه التحديات، ماذا كانت استجابة العراقيّين ؟

مقابلة

العبادي:

حكومة عبدالمهدي تعاملت برد فعل عنيف تجاه المحتجين

لم أوقع على تشكيل حكومة عبد المهدي لأنها جاءت بخرق دستوري

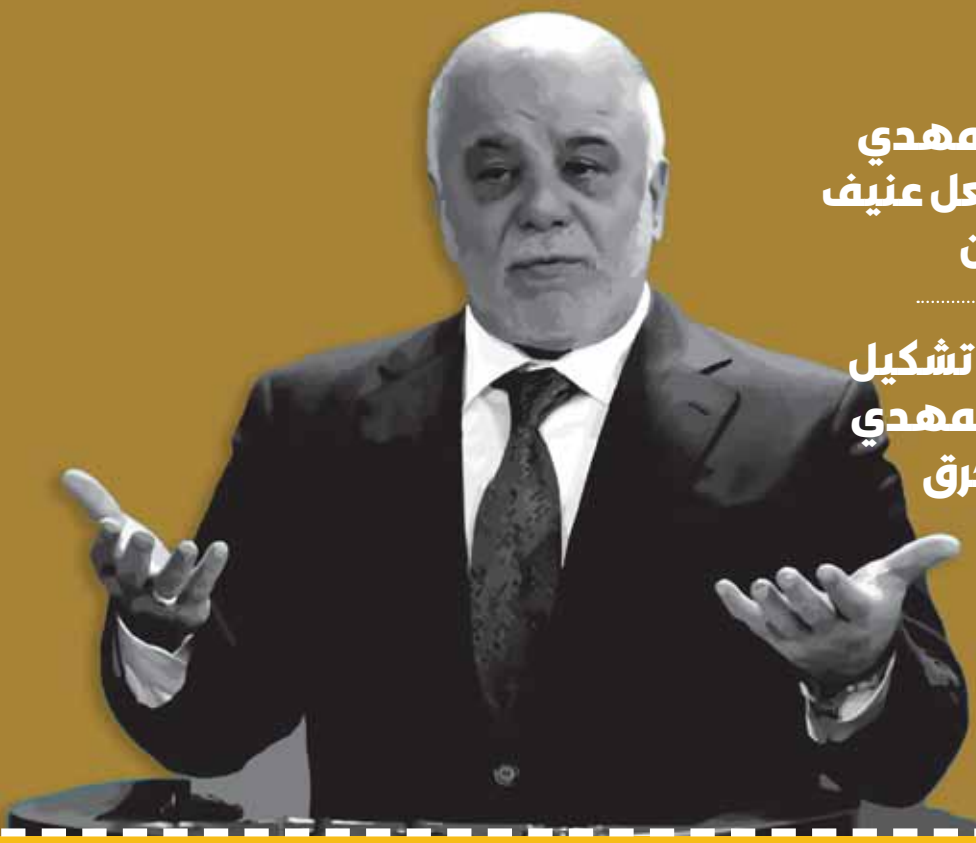

المركز والاقليم

عامان على استفتاءِ تقرير المصير
لا دروس في أسبابِ الفشل

مقابلة

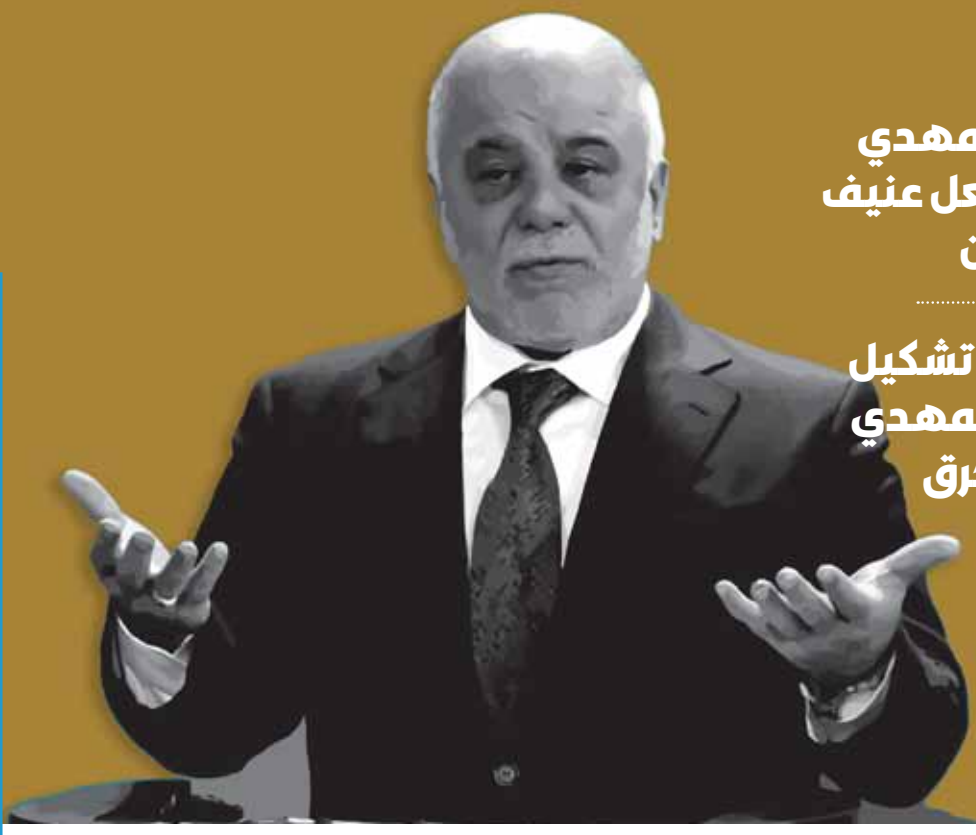

العبادي:

حكومة عبدالمهدي تعاملت برد فعل عنيف تجاه المحتجين

لم أوقع على تشكيل حكومة عبد المهدي لأنها جاءت بخرق دستوري

المركز والاقليم

عامان على استفتاءِ تقرير المصير
لا دروس في أسبابِ الفشل

الرواق

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الأول - كانون الثاني

AL - REWAQ

النظـام السياسي
واحتمالات الانهيار

alrewaq.magazine@rewaqbaghdad.org